



الملحقة الجامعية - مغنية -

قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل.م.د تخصص: اقتصاد نقدي ومالي.

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية 1984-2013

إشراف الأستاذ الدكتور:

شبيبي عبد الرحيم.

إعداد الطالبتين:

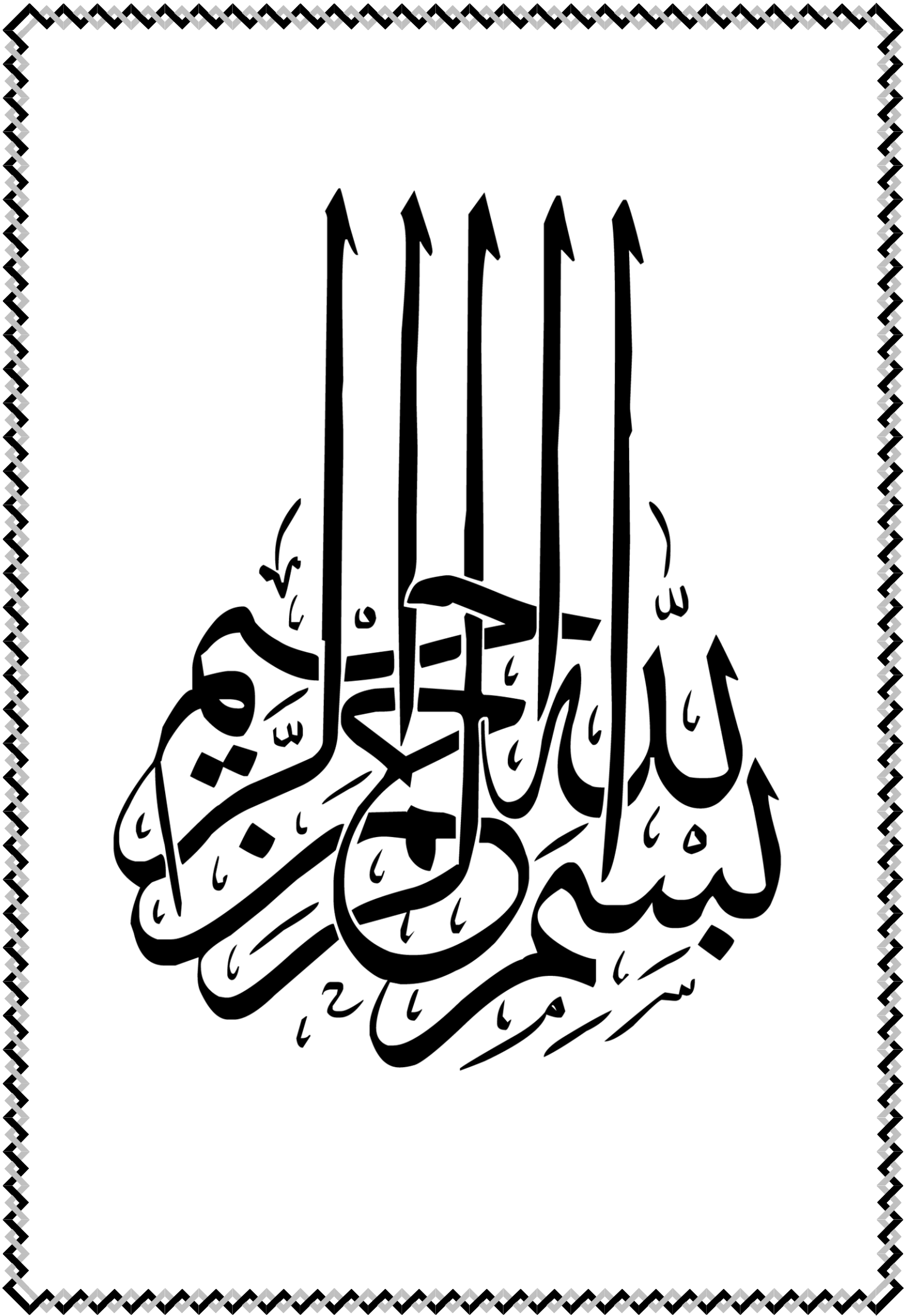
❖ قريشي سامية.

❖ بن عبد المومن ميمونة.

أعضاء لجنة المناقشة:

د. تربش محمد.	أستاذ محاضر ب.	ملحقة مغنية تلمسان.	رئيسا.
د. شبيبي عبد الرحيم.	أستاذ محاضر. أ.	ملحقة مغنية تلمسان.	مشرفا.
أ. قادري رياض.	أستاذ مساعد. أ.	ملحقة مغنية تلمسان.	ممتحنا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دعاء

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا وَقَلْبًا خَاشِعًا
وَلِسَانًا ذَاكِرًا.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ
وَمِنْ عَيْنٍ لَا تَدْمَعُ وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا تُسْمَعُ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى.

اللَّهُمَّ أَعِنَّا عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ. وَاخْتِم

بِالصَّالِحَاتِ أَعْمَالِنَا وَاقْرِنِ بِالسَّعَادَةِ غَدُونَنَا وَأَصَالِنَا وَاجْعَلْ
إِلَى جَنَّتِكَ مَصِيرَنَا وَمَأَلِنَا.

رَبَّنَا عَلِّمْنَا مَا يَنْفَعُنَا وَانْفَعْنَا بِمَا عَلَّمْتَنَا وَزِدْنَا عِلْمًا.

رَبَّنَا اشْرَحْ صَدُورَنَا وَيَسِّرْ أَمْرَنَا وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِنَا يَفْقَهُوا قَوْلَنَا.

اللَّهُمَّ آمِينَ.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين.. حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

وصلّى اللّٰهم وسلّم وبارك على حبيبنا ونبينا مُحَمَّد.. صاحب الكتاب الأبقى
والقلب الأتقى.. خير من هلّل ولجّى.. وأعظم من سبح ربّه الأعلى،
وعلى آله وصحبه الطّيبين الطّاهرين والتّابعين لهم بالإحسان إلى يوم الدّين.

نتوجّه بأسمى عبارات الشّكر والعرفان لأستاذنا الفاضل "د. شيبى عبد الرحيم"،
على كلّ ما قدّمه لنا من توجيه ونصح وإرشاد، كما نشكره على رحابة صدره طيلة فترة
إنجازنا لهذا العمل المتواضع.

فجزاه الله عنّا الخير كلّه وأثابه الفردوس الأعلى.

والشكر أيضاً للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول مناقشة هذه
المذكّرة، دون أن ننسى في ذلك كلّ أساتذة العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريّة والتّسيير
بملحقة مغنية.

وكل عمّال وعاملات المكتبات، والملحقة أجمع، وكلّ من ساعدنا من قريب
أو من بعيد، بالقليل أو بالكثير.

لهم منّا جميعاً وافر الشّكر وعظيم الامتنان.



إِهْدَاء

بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته عليّ أهدي هذا العمل

إلى أغلى إنسانين في الدنيا والديّ العزيزين

أطال الله في عمرهما وأمدّهما الصحة والعافية وجعلهما من أصحاب الجنة

إلى أختي وزوجها وأولادهما هيثم، عبد الإله، أنيس

إلى أغلى ما أملك أخوأي رياض، وليد وخطيبته

إلى زوجي وعائلته الكريمة

حفظهم الله وأسعدهم جميعا في الدنيا والآخرة

إلى جميع صديقاتي

إلى جميع زملاء الدراسة وكلّ من علّمني وكان له فضل عليّ

إلى كلّ من تصفّح هذه المذكرّة.

"ميمونة"



إِهْدَاء

إلى من قال فيهما الله جلّ جلاله بعد بسم الله الرحمن الرحيم
﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا...﴾ [الإسراء، الآية: 23]

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهّد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير "والدي العزيز" حفظه الله وفي الفردوس الأعلى أخلده

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثاً، وجعلت الجنة تحت قدميها، ومن كان دعائها سرّاً نجاحي
إلى أغلى الحبايب "أمي الحبيبة" أطال الله عمرها وأسكنها الفردوس الأعلى

إلى من جعل المولى عزّ وجلّ بيني وبينه المودّة والرّحمة، ومن أخذ بيدي وملاً حياتي فرحاً وبهجة
إلى أملي ورفيق دربي "زوجي الغالي" أدامه الله لي

إلى جميع أفراد عائلتي وعائلة زوجي وإلى البراعم الصّغار أدام الله جمعنا في الخير

إلى كلّ صديقاتي وزملاء الدّراسة وكلّ من كان له فضل عليّ

إلى كلّ طلبة الماستر قسم العلوم الاقتصادية بملحقة مغنية

وإلى كلّ من تصفّح هذه المذكرة

أهدي هذا العمل المتواضع.

"سامية"



قائمة المحتويات

المقدمات

بسملة.

دعاء.

شكر وتقدير.

إهداء.

قائمة المحتويات.

قائمة الجداول والأشكال.

مقدمة عامة.....[أ-خ]

الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة النقدية [8-84]

مقدمة الفصل الأول.....8

المبحث الأول: ماهية السياسة

النقدية.....10

المطلب الأول: تعريف السياسة

النقدية.....10

المطلب الثاني: أهداف السياسة

النقدية.....12

12.....الفرع الأول: الأهداف الأولية.

الفرع الثاني: الأهداف

13.....الوسيطة.

الفرع الثالث: الأهداف

17.....النهائية.

المطلب الثالث: السياسة النقدية حسب منظور المدارس

الاقتصادية.....21

21.....الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في التحليل

الكينزي.....27

37.....الفرع الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي.

43.....الفرع الرابع: السياسة النقدية في تحليل التوقعات النقدية.

الفرع الخامس: السياسة النقدية في تحليل اقتصادي جانبي

العرض.....46

المبحث الثاني: أدوات السياسة

النقدية.....49

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة

النقدية.....49

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة

النقدية.....56

المطلب الثالث: تقييم أدوات السياسة

النقدية.....63

الفرع الأول: تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية.....63

الفرع الثاني: تقييم الأدوات

الكيفية.....65

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية و قنوات

إبلاغها.....66

المطلب الأول: فعالية السياسة

النقدية.....66

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة

النقدية.....74

84.....خلاصة الفصل

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي.....[127-85]

86.....مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول: ماهية النمو

الاقتصادي.....87

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

وأهميته.....87

المطلب الثاني: شروط تحقيق النمو

الاقتصادي.....91

المطلب الثالث: مقاييس النمو

الاقتصادي.....96

المبحث الثاني : الأسس النظرية للنمو

الاقتصادي.....99

المطلب الاول: نظرية النمو

الكلاسيكية.....99

المطلب الثاني : نظرية النمو

الكينزية.....102

المطلب الثالث: نظرية النمو

الداخلية.....106

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي

ومعوقاته.....109

المطلب الأول: محددات النمو

الاقتصادي.....109

المطلب الثاني: معوقات النمو

الاقتصادي.....114

المطلب الثالث: أثر تطبيق السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي.....118

ضمن نموذج IS-LM

الفرع الأول: أثر تطبيق سياسة نقدية توسعية وانكماشية.....118

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.....120

الفرع الثالث: فعالية السياسة النقدية في الحالات المتطرفة لمنحنى LM.....121

(الكلاسيكية والكيينزية)

127.....خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي [128-

[165 في الجزائر {1984-2013}

129.....مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة

الدراسة..130

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة {1962-

{1989}.....131

الفرع الأول: السياسة النقدية في الفترة {1962-}

131.....{1979

الفرع الثاني: السياسة النقدية في الفترة {1980-}

134.....{1989

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة {1990-}

136.....{1998

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة {1999-}

144.....{2013

المبحث الثاني: الإطار النظري

للدراسة.....154

المطلب الأول: نموذج

الدراسة.....154

المطلب الثاني: مبررات

النموذج.....156

المطلب الثالث: مصادر البيانات وفترة الدراسة.....158

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

للدراسة.....159

اختبار نتائج التقدير وتحليلها.....161

تفسير النتائج.....162

نتيجة الدراسة القياسية.....165

الخاتمة

العامّة.....166

قائمة المراجع.....

170

قائمة الملاحق.

الملخص.

قائمة الجداول
والأشكال

قائمة الجداول.

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر (1990-1993).	01
	نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الوضعية النقدية.	02
	تطور أسعار البترول في الفترة 1999-2011.	03
	المديونية الخارجية للجزائر 1999-2009.	04
	تطور معدّل التضخم في الجزائر 1999-2012.	05
	توزيع القروض حسب الآجال 2000-2011.	06
	توزيع القروض حسب القطاعات 2000-2011.	07
	نتائج المتحصّل عليها من برنامج Eviews.	08

قائمة الأشكال والمنحنيات.

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
29	منحنى بياني لعرض النقود عند كينز	01
31	منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	02
32	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة (منحنى تفضيل السيولة).	03
33	منحنى بياني للطلب الكلي على النقود.	04
118	أثر السياسة النقدية التوسعية على سوقي الإنتاج و النقد.	05
119	أثر السياسة النقدية الانكماشية	06
120	فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي	07
121	فعالية السياسة النقدية في الحالة الكلاسيكية.	08
122	فعالية السياسة النقدية في الحالة الكينيزية.	09
123	تأثير ميل منحنى LM على فعالية السياسة النقدية	10
124	تأثير ميل منحنى IS على فعالية السياسة النقدية	11
125	تأثير ميل منحنى IS على التغير في الدخل	12
126	تأثير كل من ميل IS و LM على فعالية السياسة النقدية.	13
137	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر (1990-1993)	14
141	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر (1993-1998)	15
141	معدل التضخم (%) للفترة (1993 - 1998)	16
145	تطور أسعار البترول في الفترة 1999-2013.	17

146	المدىونية الخارجية للجزائر 1999-2009	18
147	تطور معدل التضخم في الجزائر 1999-2012	19
150	توزيع القروض حسب الأجال 2000-2011	20
152	توزيع القروض حسب القطاعات 2000-2011	21

المقائمة العامة

المدخل:

إن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدّها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة الرئيسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود، حتى ظهور النظرية الكينزية في الاقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي هيأت الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي في المستويين الأكاديمي والتطبيقي لتحتل مكان الصدارة النظرية الاقتصادية الكينزية، والتي تؤمن أن السياسة المالية تُعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات، حين برز تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتطور العلمي في أساليب الإنتاج، إلى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد، فأسهم كل ذلك في تهيئة الظروف لتوجيه النقد للسياسات الاقتصادية المنبثقة من النظرية الاقتصادية الكينزية، والدعوة للتحويل إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة، والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون

فريدمان)، وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات - مرة أخرى - مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية، مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية، حتى يتسنى الحد من الآثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي، بل أن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية قد جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم.

أمام هذا التوجه الجديد أضحى الشغل الشاغل أمام السلطات النقدية للدولة يكمن في السهر على تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيراً على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسئولة مسؤولية مباشرة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

من هذا المنطلق سعت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بعد

الاستقلال مباشرة إلى بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماماً عن تبعيته للنظام

الاقتصادي الفرنسي، إذ حاولت الجزائر تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادية

بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من انتهاج تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلا أن الجزائر تخبطت في عدة

مشاكل وأزمات مسّت مختلف المجالات، فعمدت الجزائر إلى مجموعة من الإصلاحات التي شملت

النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية

ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في

الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة " ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات "

كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي

للبتروال بين الحين والآخر.

الإشكالية:

تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة و نوعيتها من الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات

النمو الاقتصادي و لقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو خاصة النقدية منها

باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على نماذج نظرية أو تطبيقية و ذلك من خلال دراسة أثر

السياسة النقدية على النمو³ أو بتخصيص الدراسة في أثر التضخم على النمو الاقتصادي باعتباره

احد مؤشرات فعالية أو عدم فعالية السياسة النقدي ومن خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية

التي نريد معالجتها :

- هل تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ؟ و إذا كانت تؤثر كيف

ذلك؟

لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية ارتأينا لوضع الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم السياسة النقدية، ما هي أدواتها، و ما هي أهم النظريات النقدية؟
- ما هي أهم النظريات و النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي ؟
- كيف يمكن أن تتكون العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي ؟

الفرضيات:

- للسياسة النقدية أثر كبير على النمو الاقتصادي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية بحثنا في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره جزء لا يتجزأ منها، و يعبر عن مستوى الناتج الداخلي و متوسط الدخل الفردي ، و هو الأمر الذي يمس جميع أفراد المجتمع و يمس الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة كذلك و يجب دراسة أهم محدداته و أهم المتغيرات و السياسات التي يمكن أن تؤثر فيه ، حيث اخترنا في دراستنا الساسة النقدية نظرا لدور النقود في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالبطالة و التضخم .

الإطار المكاني والزمني:

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني (فترة الدراسة)، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 2000-2013

هيكل البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها ثلاثة فصول، ثم نتائج الدراسة والتوصيات خصّصنا الفصل الأول والثاني للجزء النظري لموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية و قنوات إبلاغها.

الفصل الثاني: يهتم بالجانب النظري للنمو الاقتصادي بصفة خاصة من خلال ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي ومعوقاته.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع باتخاذ الجزائر كدراسة حالة بعنوان دراسة، واحتوى هذا الفصل هو الآخر على ثلاث مباحث تسبقهم مقدمة عنه، فتم عرض كل من تطور أداء السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الكلية الحقيقة في الجزائر في المبحث الأول، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الجانب النظري للدراسة القياسية، أما المبحث الثالث كان عبارة عن تشكيل النموذج القياسي للظاهرة المدروسة "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر" في إطار زمني (1984-2013).

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع:

➤ دراسة وائل محمد علي الزغبي (2005) بعنوان "آثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن" وهي مذكرة ماجستير، وتوصل إلى نتيجة أن هناك أثر للسياسة النقدية غير المتوقعة على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني.

➤ الدراسة التي قام بها محمد صالح جمعة (2000) الدرستان بعنوان "السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي"، وهي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة أثر السياسة النقدية في سورية على الناتج المحلي، والنتيجة الأساسية التي توصل إليها هي أنه هناك أثر للكتلة النقدية والتضخم على الناتج الداخلي الخام في سوريا.

➤ ودراسة Robert لسنة 1990 اهتمت بدراسة أثر التضخم على النمو الاقتصادي، ووصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة عكسية بينهما وأن التضخم أمر سيء بالنسبة للنمو الاقتصادي، وكانت هذه الدراسة على عينة من البلدان.

➤ والدّراسة التي قام بها Barro في عام 1986م، اهتمت بدراسة أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي في الاقتصاد الأمريكي، والتي بينت نتائجها أن السياسة النقدية غير المتوقعة كان لها أثر فعال وإيجابي على الناتج المحلي.

➤ ودراسة قام بها Sidrauski سنة (1967م)، حول أثر النقود على الناتج الداخلي الخام، ووصل إلى نتيجة تظهر حيادية ونفى أن تكون لها أي أثر على النمو الاقتصادي.

➤ دراسة بركان زهية حول فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العوامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (2009-2010) من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر، والتي تناولت فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم من خلال الإشكالية التالية كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العوامة؟ والهدف منها هو محاولة الوقوف على اثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية لاسيما في ظل العوامة.

➤ وقام معيزي قويدر بدراسة حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-(1990 - 2006) أطروحة دكتوراه لسنة(2007-2008)، من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر، والتي تناولت الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(1990 - 2006). الهدف منها هو إبراز أهمية ومكانة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى جانب إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية ومن ثمّ التغيير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

وبالإضافة إلى هذه الدراسات توجد عدّة دراسات أخرى في هذا المجال، ولكلّ نظرتة للعلاقة الموجودة بين السياسة النقدية أو التضخم والنمو الاقتصادي ومن خلال هذا البحث نحاول تقديم دراسة حول مختلف المفاهيم التي تخصّ الموضوع وإسقاطها على الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية.

مقدمة الفصل الأول:

إن التطور المستمر للمتغيرات الاقتصادية قد ساهم في ظهور مظهر جديد للسياسة الاقتصادية للدول ونخص بالذكر السياسة النقدية، ولقد كان لهذا المظهر الذي بدء في الظهور في الغرب منذ العديد من السنين، أثر كبير على إبراز تزايد أهمية هذه السياسة وتمكين السلطات من التأثير على معدل النمو المطلوب، لاسيما أن الدولة لها دور كبير وسلطة قانونية. وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى السياسة النقدية على أنها مصفوفة تعتمد في جانب منها على العلاقات الاقتصادية التي لها صلة بالنقود ودورها في الاقتصاد، وفي الجانب الآخر على الخطوات التي تتبعها السلطات النقدية لتحقيق جملة من الأهداف.

وبالتالي أصبحت هذه السياسة مسؤولة بصفة مباشرة على تحقيق التوازن النقدي للدولة، ذلك ما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق تلك الأهداف، وهذا باستخدام العديد من الأدوات حيث تقوم بالإشراف عليها هيئة مكلفة بذلك. وعليه نتساءل عن ماهية السياسة النقدية ومراحل تطورها عبر العصور، والأحداث الاقتصادية والأدوات التي تضمن نجاحها.

وفي محاولة للإجابة عن تساؤلاتنا المطروحة قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كالاتي:

❖ المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

❖ المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

❖ المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية و قنوات إبلاغها.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تمهيد.

لقد ظهر الاهتمام جليًا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصّةً أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدها القرن الحالي، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءًا مهمًا لا يتجزأ من أجزاء المكونات الأساسية الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من أهمّ مجالات السياسة الاقتصادية، إذ أنّها تلعب دورًا هامًا في النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر من أهمّ وظائف البنوك المركزية، وهناك عدّة تعاريف لها نذكر من بينها مايلي:

➤ عرّف (Einzig) السياسة النقدية بأنها: "سياسة تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية، بصرف النظر عمّا إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".⁽¹⁾

➤ ويرى (Kent) بأنّ السياسة النقدية هي: "مجموعة الوسائل التي تتبناها الإدارة النقدية لمراقبة

عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي، كهدف الاستخدام الكامل".⁽²⁾

¹ - زكريّا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 185.

² - حدّاد أكرم، مشهور هذلول، التقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 183.

➤ ويعرفها (George Pariente) على أنّها "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات

النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".⁽¹⁾

➤ وتعرف السياسة النقدية أيضا "بأنّها تلك السياسة التي لها قدرة التأثير على الاقتصاد بواسطة

النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود- الدخل".⁽²⁾

➤ وهي حسب فوزي القيسي: "التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية، بهدف

التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان، باستخدام وسائل الرقابة

على النشاط الائتماني للبنوك التجارية".⁽³⁾

➤ وعرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنّها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة

فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع

أو سندات حكومية".⁽⁴⁾

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

تعبّر السياسة النقدية عن مجموعة الإجراءات والقرارات والتدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية،

والتي تمكنها من ضبط عرض النقود وتوجيهه ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وتحقيق الأهداف

الاقتصادية المسطرة.

¹ - لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 59.

² - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 98

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 53.

⁴ - صالح مفتاح، نفس المرجع، ص 98.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، أهداف أولية وأهداف وسيطة، وتعتبر هذه الأخيرة في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الأولية صلة ربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة. وتتضمن مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكوّن من مجمّعات الاحتياطات النقدية، أمّا المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.⁽¹⁾

1. مجمعات الاحتياطات النقدية: تتضمن هذه المجمعات القاعدة النقدية، احتياطات

الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المفترضة.⁽²⁾ حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي،

¹ . صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص124.

² . باري سجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح وعبد الرحمن-عبد المجيد، دارالمريخ ، للنشر المملكة العربية السعودية، 1970، ص 293.

الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك. أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي و الودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات الغير المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة⁽¹⁾.

2. ظروف سوق النقد: تحتوي هذه المجموعة على الاحتياطات الحرة يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ومعدّل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد. ونعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدّل الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.⁽²⁾

أما الاحتياطات الحرة فيقصد بها تلك الاحتياطات التي اقتضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض، حيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة عندما تكون الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة، وتكون سالبة في حالة العكس.⁽³⁾

II. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية، وتعرف بأهم المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية.⁽¹⁾

¹ . صالح مفتاح، مرجع سابق، ص124

² . احمد أبو الفتوح علي، نظرية النقود و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص134.

³ . صالح مفتاح، مرجع سابق، ص125.

وتتمثل الأهداف الوسيطة بالمجمّعات النقدية الكليّة مثل (M1) و (M2)، سعر الفائدة وأسعار الصرف. ويشترط فيها أن تكون قابلة للقياس بدقّة وذلك للحكم على مدى فعالية السياسة النقدية، كما يجب على البنك المركزي أن تكون لديه القدرة على التحكم والسيطرة عليها، ويشترط أن تتوفر على إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي تلعب دورها بشكل جيّد كأهداف وسيطة.⁽²⁾

1. مستوى معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية: إذا عدنا إلى النظرية النقدية

نجد أن الكنزيين يريدون تثبيت سعر الفائدة في أدنى مستوى ممكن، في حين يهمله النقديون ويهتمون أكثر بكمية النقود، ويقولون أنه في حالة الاهتمام بمعدّل الفائدة يجب ربطه بمشواه الحقيقي، الذي يعتبر صعب التحديد.⁽³⁾

ويتعلق تحدد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخصّ الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة. والمشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصّة وأنّه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظلّ اقتصاد السوق إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدّولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن

¹. Jean-pierre patat, monnaie institutions financières et politique monétaire, 4^{ème} Edition Economica, France, 1987, P 299

². بلواقي محمّد، "أثر السياسة النقدية والمالية على التّمو الاقتصادي-حالة الجزائر 1970_2011"، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص.ص 6-7.

³ -jacques-Henri David, Philippe Jaffré, la monnaie et la politique monétaire, 3^{ème} édition economica, Paris, 1990, p99.

تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هامش غير واسعة نسبياً، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:⁽¹⁾

أ- **المعدلات الرئيسية:** وهي المعدلات التي تقتض بها البنوك التجارية من البنك

المركزي ويستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنك.

ب- **معدلات السوق النقدية:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة

الآجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.

ت- **معدلات التوظيف في الأجل القصيرة كالحسابات على الفاتر.**

ث- **المعدلات المدينة وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.**

2. سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

يعتبر سعر صرف النقد مؤشراً نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والمهادف إلى رفع سعر الصرف اتّجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم، حيث يؤدي رفع سعر الصرف إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد ويرفع القدرة الشرائية للعملة وهذا ما

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 127

يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية،⁽¹⁾ إلا أنه في هذه الحالة سيفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو⁽²⁾.

أما تخفيض سعر الصرف فيعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات⁽³⁾، لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل.

3. المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق⁽⁴⁾، ويشترط في استخدامها كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود.⁽⁵⁾

وبالنسبة للنقديين فان تثبيت معدّل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الانتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وذلك لعدة مزايا أهمّها:⁽⁶⁾

أ- تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود.

¹. لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 128.

³ عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص 75.

⁴ عبد المجيد قدرى، نفس المرجع، ص 64.

⁵. بلوايي محمّد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁶ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 129.

ب- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي.

ت- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذا درجة تطور الصناعة المعرفية والمنتجات

الحالية وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات.⁽¹⁾

وتتكوّن المجمعات النقدية عموماً من M1 (النقد المتداول، الشيكات السياحية، الودائع

تحت الطلب)، M2 (M1)، الودائع قصيرة الأجل، الودائع الادخارية، حسابات ودائع سوق

النقد، أسهم صناديق سوق النقود التعاونية) و M3 (M2)، الودائع طويلة الأجل، اتفاقيات

إعادة الشراء،...) و L (M3)، أذونات الخزينة قصيرة الأجل، الأوراق التجارية، سندات

التوفير، المقبولات البنكية). والمشكل الذي يبقى مطروحاً هو عن أيّ المجمعات النقدية

التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، لكن من الملاحظ مؤخراً أنّ المجمّع M3

هو الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كلّ من الدول المتقدمة والتّامية.⁽²⁾

III. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، التي تأثر بأدواتها

على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية

¹ عبد المجيد قدرى، مرجع سابق، ص 64.

² غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 79.

العامّة، فقبل ظهور المدرسة الكنزوية كان الهدف الجيد للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، ولكن بعد أزمة الكساد عام 1929 وظهر الأفكار الكنزوية ظهرت أهداف جديدة من بينها تحقيق العمالة الكاملة، تحقيق معدل عال من النمو، توازن ميزان المدفوعات وغيرها.

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، نظرا لأهميته في تفادي مشكل التضخم ومكافحته وكذا علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد،⁽¹⁾ حيث أنّه في حالة عدم التأكد من تقلبات أسعار السلع والخدمات فهذا يؤثّر سلبا على الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالتالي يصعب التخطيط للمستقبل كما يضرّ بالأمن و الاستقرار الاجتماعي.

وقد أكّد فريدمان سنة 1959 أنّه من أجل ضبط الأسعار المحلية، لابدّ من ضبط معدّل زيادة كمية النقود، حيث لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلّب على مشكل التضخّم دون اللجوء إلى خفض معدّل الزيادة في كمية النقود.⁽²⁾

2. محاربة البطالة (تحقيق العمالة الكاملة):

ويعتبر هذا الهدف مهمّا لسببين، السبب الأول يتمثل في أنّ معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية والسبب الثاني يتمثل في أنّ معدل البطالة مرتفع

¹. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص274.

². عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص274.

يضع لاققتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المشغلة، والتي تعتبر مورد اقتصادي هام. ومحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تفس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.⁽¹⁾

3. تحسين ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه كل التعاملات لاققتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين و البلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة من تكون سنة،⁽²⁾ يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي واحتياطاتها من العملة الصعبة⁽³⁾.

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب

¹ - Frédéric Mishkin monnaie ,banque marchés financiers, 7^{ème} édition, Person édition, France,2004,p 516 .

² - صالح مفتاح، مرجع سابق ص 140 .

³ - زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 288.

على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

4. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي.

ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل يتمثل في الاستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما⁽²⁾ طبعاً دون أن يكون هذا سبباً في أحداث تضخم وإلا كانت النتيجة عكسية.

ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبباً في امتصاص الفائض من العملة، إلى جانب أن استقرار الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي.

ولكي تحقق السياسة النقدية أهداف الاقتصاد الكلي لابد أن يكون لها علاقة بالسياسات الاقتصادية الكلية وخاصة منها السياسة المالية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية الاقتصادية الكلية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998، ص 288.

² - توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 490.

المطلب الثالث: السياسة النقدية حسب منظور المدارس الاقتصادية.

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في زيادة النمو الاقتصادي، حيث جعلها ذلك تتطور وتمتد بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ومن المهم جدًا التعرف على هذه المراحل من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي⁽¹⁾. وقد صاغ الاقتصاديون الكلاسيك أفكارهم هذه على شكل نظرية أطلقوا عليها اسم "نظرية كمية النقود" التي تؤكد بأن مصدر

¹. أحمد عبد الفتوح، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع، مصر، 2001، ص 301.

التغيير في الأسعار ناتج عن مقدار التغيير في كمية النقود فقط،⁽¹⁾ حيث تشير هذه النظرية إلى

وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه،

في المستوى العام للأسعار، فأى تغيير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على

الثاني (المستوى العام للأسعار)، دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا

بالإضافة إلى افتراض أن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهي مجرد وسيط في عملية التبادل، مما يفيد

حيادية النقود⁽²⁾. وبهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة، ولا تؤثر بأي صورة

من الصور على النمو في الاقتصاد، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات،

ويتضح من كل هذا أنّ الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية

النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام

للأسعار⁽³⁾. بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من

خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

وقد تمّ بناء معادلة التبادل لفisher « Fisher » ومعادلة الأرصدة النقدية لمارشال وبيجو

« Marshall & pigou » لتفسير الموقف النظري عند الكلاسيك والتي صيغت كما يلي:

¹. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962، ص210.

². عباس كاظم الدّعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص26.

³. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة، الموصل، 1990، ص494.

1. معادلة التبادل لفيشر « Fisher » (1911):⁽¹⁾ أعطى فيشر صيغة جديدة وأكثر

اكتمالا للنظرية الكمية من خلال معادلته المشهورة بمعادلة التبادل، والتي تقوم أساسا على فكرة تفسير العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، من خلال الجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد المستوى العام للأسعار، وكانت الصيغة الرياضية لهذه المعادلة على الشكل الآتي:⁽²⁾

$$M.V = T.P$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار.

M: كمية النقود المتداولة.

T: حجم المبادلات.

V: سرعة دوران النقود.

من المعادلة السابقة نلاحظ أنّ كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية

المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار. وتقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد بثبات حجم

¹ - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994، ص77.

² - بلواقي محمّد، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر 190-2011"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص13.

المعاملات سرعة تداول النقود (V)، وكمية النقود (M) هي المتغير المستقل، والمستوى العام للأسعار هي المتغير التابع.

كمية النقود تشتمل على النقود الحكومية أو الأوراق البنكية أو نقود الودائع، وتشمل المبادلات الاقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل اقتصاد معين، خلال فترة زمنية معينة، مثل تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات وغيرها.⁽¹⁾ ونستنتج من المعادلة أنه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار بنفس

الاتجاه، طبعاً مع شرط ثبات كلٍّ من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود، حيث:

$$P = M.V/T.$$

2. معادلة الأرصدة النقدية (صيغة كامبرج **Cambridge**): قام ألفرد مارشال (Alfred Marshall)، وسيسيل بيجو (Cecile Pigou) بإعادة صياغة النظرية الكمية، أو لمعادلة Ficher، وسميت بمعادلة Cambridge نسبة إلى جامعة Cambridge التي كانا يدرّسان فيها الاقتصاد.

تتركز هذه النظرية على العوامل التي تحدّد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط لأنّ الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن قوة شرائية، فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة أو حتى طويلة.

ولقد اشتق Pigou و Marshall نظريتهما من معادلة التبادل لـ Ficher، فبتعويض حجم المبادلات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) تصبح معادلة الأرصدة النقدية كالآتي:⁽²⁾

$$M.V = P.Y$$

حيث:

¹ - عقيل جاسم عبد الله، المرجع السابق، ص 77.

² - عبد المنعم، سيّد عليّ، ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 236.

$M.V$: تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة محددة،
 $P.Y$ القيمة الاسمية للنتاج القومي، أي قيمة ما ينتج خلال السنة من سلع وخدمات نهائية.
 وبقسمة طرفي المعادلة على (V) نحصل على:

$$M = \frac{1}{V} \times P.Y$$

وبوضع $K = \frac{1}{V}$ تصبح المعادلة:

$$M = K \times PY$$

حيث:

K هي نسبة التفضيل النقدي (préférence pour la liquidité)، وهي تمثل

الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة⁽¹⁾.

وبما أن K ثابتة (لأن سرعة التبادل ثابتة)، فإن مستوى المبادلات التي هي نسبة ثابتة من

الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها، ويتوقف تحديد قيمة K

على العوامل التالية:⁽²⁾

1. توقعات الأفراد، فكلما كانت توقعاتهم متفائلة كان احتفاظهم ب (K) أقل.

2. ثروة الأفراد، فكلما زادت قلت (K).

3. مستويات الأسعار.

¹ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص28.

² بنّاي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 78.

$$\text{ونلاحظ أنّ: } V = \frac{P \times Y}{M}, \text{ و } K = \frac{M}{P \times Y},$$

أي أنّ K هي مقلوب V .

وهذا يعني أنّه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها، قلت سرعة

تداول النقود والعكس صحيح.

نقد النظرية النقدية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي، نظراً للأفكار المهمة

التي جاءت بها، كالتنبؤ إلى خطورة الدور الذي يؤديه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية

والارتفاع الكبير في الأسعار، إلى جانب تبيان أهم أسباب التفضيل النقدي وأثره على

الاقتصاد.⁽¹⁾

إلا أنّها وكأيّ نظرية لم تسلم من الانتقادات الموجهة من طرف الاقتصاديين

والتي تمسّ ببعض فرضياتها غير الواقعية، نذكر أهمّ هذه الانتقادات باختصار فيما يلي:⁽²⁾

1. قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي.

2. تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.

3. الاهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى.

4. عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود لعدم واقعيته.⁽¹⁾

¹ . بتأيي فنيحة، المرجع السابق، ص

² . عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013، ص 43.

5. عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يستند إلى افتراض حالة التوظيف

الكامل. (2)

الفرع الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي.

لقد ظلّ الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من

القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 وما نتج عنها

من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة

بشكل فعال. وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي كانت بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين التقدي

والاقتصادي، حيث قدّمت حلولاً مقترحة لحلّ تلك المشكلة،⁽³⁾ ولقد وجّه كينز اهتمامه إلى

دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأنّ حيادية الدولة

في ظلّ هذه الظروف لم يعد مقبولاً، ومن ثمّ فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء

على مخلفات الأزمة.

فرضيات التحليل الكينزي: تقوم النظرية النقدية الكينزية أو كما تعرف بنظرية تفضيل

السيولة على عدّة فرضيات أهمّها:⁽⁴⁾

¹ . عبد التّعم محمد مبارك، محمود بونس، اقتصاديات النقود والصّيرفة والتّجارة الدّولية، الدّار الجامعية، مصر، 1996، ص253.

² . سليم موساوي، فعالية السياسة التّقدية في الاقتصاديات الانتقالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 94.

³ . عباس كاظم الدّعيمي، مرجع سابق، ص29.

⁴ . بناي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

1. يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم، وهي النقود والسندات.
2. معدل العائد للنقود يساوي صفر.
3. الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع هي المعاملات، الاحتياط والمضاربة.
4. سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة وعرضها.
5. عند مستوى معدّل فائدة منخفض يزيد الطلب على النقود، ومستوى الدخل القومي هو الذي يحدّد الأموال القابلة للاقتراض.

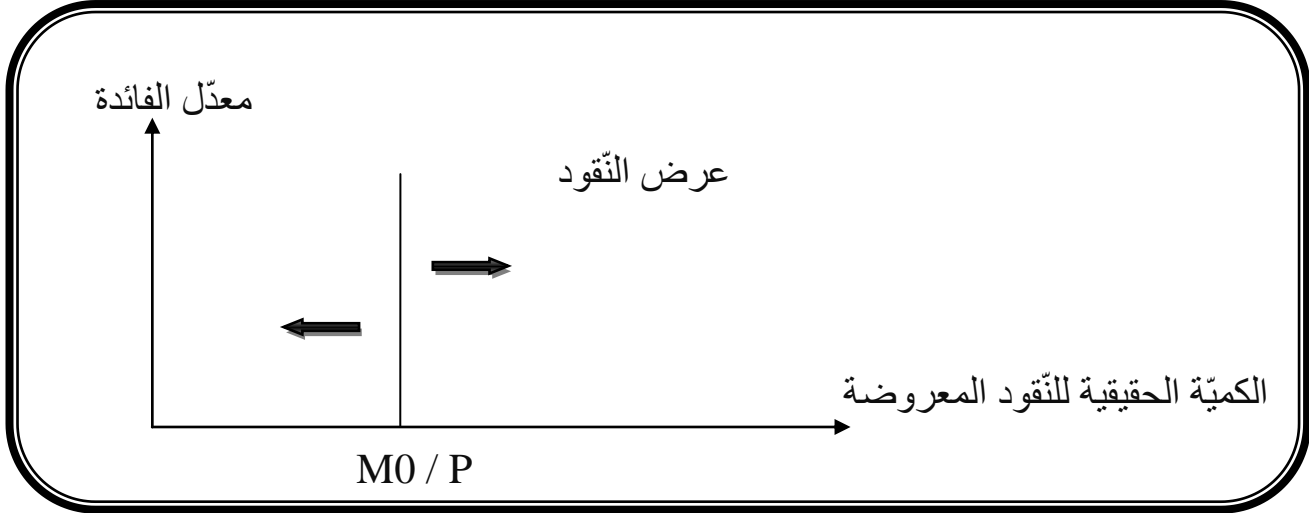
وبما أنّ النقود عبارة عن سلعة فإنّ لها عرض وطلب يحدّدان سعر الفائدة.

عرض النقود عند كينز: في التحليل الكينزي يتحدّد سعر فائدة التوازن عن طريق استعمال

تحليل العرض والطلب على النقود، حيث أن العرض هنا يشمل كمية السندات (B_s) وكمية النقود (M_s)، ومثلما هو في التحليل الكلاسيكي فإنّ عرض النقود الكلي (M_0) عند كينز متغيّر خارجي يتحدّد خارجيًا من طرف السلطات النقدية⁽¹⁾، كما أنّ عرض الأرصدة الحقيقية (M_{dp}) يكون مستقلّ تمامًا عن معدّل الفائدة. ويمكن بيان عرض النقود عند كينز من خلال المنحنى البياني التالي:

¹. عتاس كاظم جاسم، تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2005، ص30.

الشكل رقم (01): منحنى بياني عرض النقود عند كينز.



Source: François combe, Thieng tacheix, l'essentiel de la monnaie, gualino édition, paris, 2001, P101.

من خلال المنحنى أعلاه يتّضح لنا أنّ كلّ زيادة في عرض الأرصدة النقدية الحقيقية يترجم بانتقال موازي نحو اليمين لمنحنى عرض النقود، والعكس فإنّ كلّ انخفاض في هذا العرض يؤدي إلى انتقال المنحنى نحو الشمال، وفي كلتا الحالتين لا يتأثر سعر الفائدة.

الطلب الكلي على النقود عند كينز: عند كينز يمثّل الطلب على النقود كمية السندات

المطلوبة (Bd)، وكمية النقود المطلوبة (Md)، ويرى كينز أنّ هناك ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود

لدى الأفراد تتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

1. **دافع المعاملات:** وهو حاجة الأفراد إلى العملة لتحقيق المبادلات الشخصية والتجارية

الجارية.

¹. جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص246.

2. دافع الاحتياط: وهي الرغبة في الاحتفاظ بالقيمة النقدية المقابلة لنسبة من الموارد

الإجمالية لمواجهة أخطار التحويلات غير المتوقعة.

3. دافع المضاربة: وهي الرغبة في الاستفادة من توقعات الأفراد الجيدة لما يجنبه المستقبل،

وذلك للحصول على مكاسب رأسمالية كإجراء أصول مالية ومادية. ويتوقف الطلب على النقود

على مستوى الدخل وسعر الفائدة، حيث أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط

يكون بدلالة الدخل، أي: $dA = f(Y)$ ، والطلب على النقود بدافع المضاربة يكون بدلالة

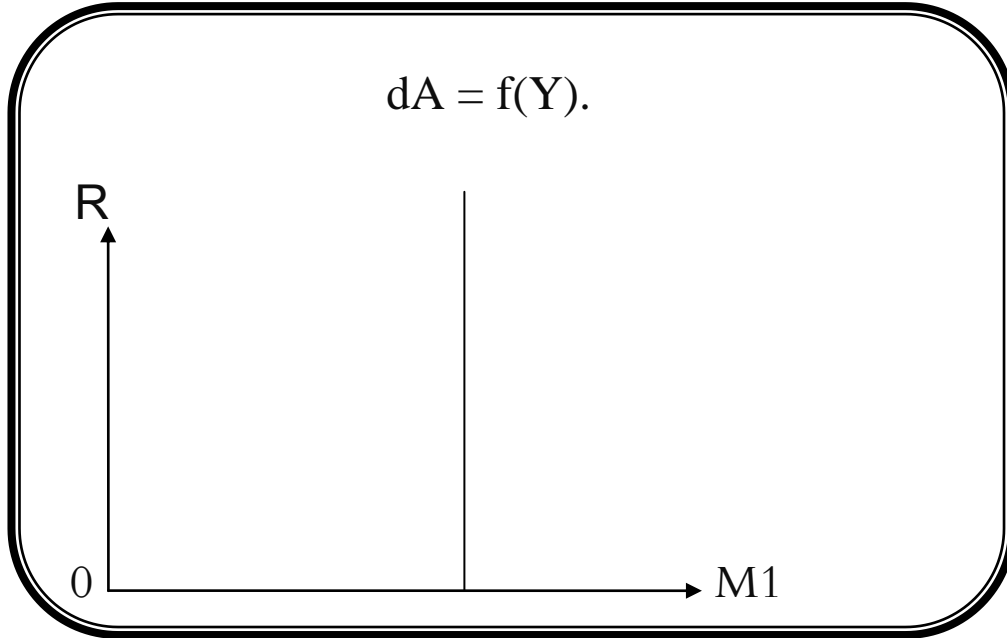
سعر الفائدة، أي: $ds = f(R)$ ، وبالتالي تكون دالة الطلب على النقود (dG) كمايلي: ⁽¹⁾

$$dG = f(Y, R) \quad \text{أي} \quad dG = dA + ds$$

والأشكال الثلاثة التالية تمثل الطلب على النقود عند كينز.

¹. بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الشكل رقم (02): منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.



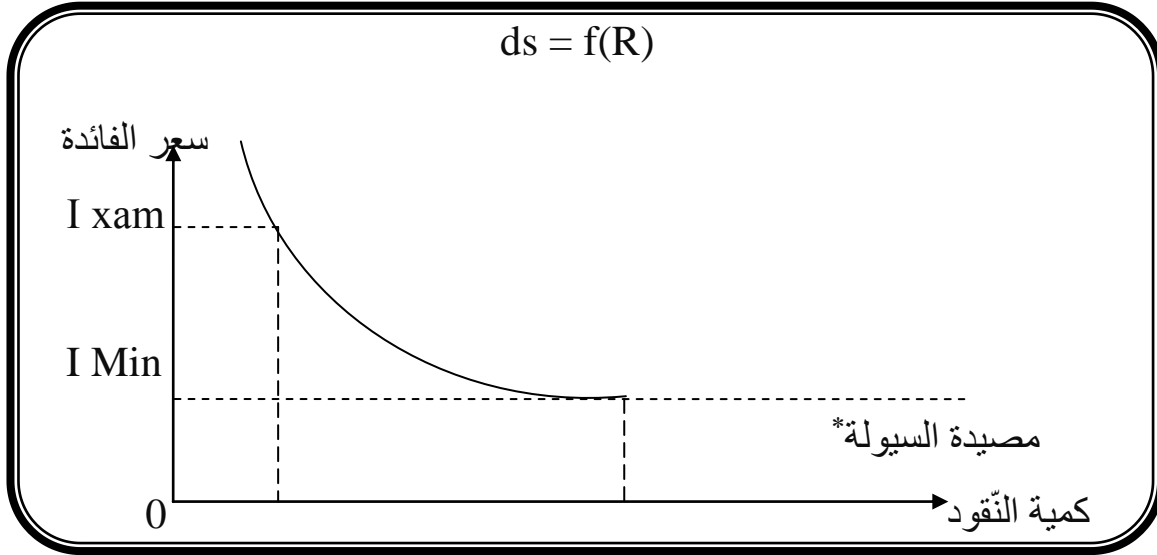
المصدر: بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

نلاحظ من خلال المنحنى (1): أنّ الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط $M1$

يتعلّق بالدّخل (Y)، فهو إذن مستقلّ عن سعر الفائدة (i)، وبالتالي يمثّل بمنحنى خطّي عمودي

على $M1$ وموازي لمحور الإحداثيات.

الشكل رقم (03): منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة (منحنى تفضيل السيولة).



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 305..

المنحنى (2): يمثل مقدار الطلب على النقود بدافع المضاربة، والذي يتعلّق بمعدّل الفائدة،

1- عندما يكون معدل الفائدة مرتفع جدًا ($i \max$)، وبالتالي تكون أسعار

السندات منخفضة. في هذه الحالة يكون الجزء الأكبر من ثروة الأفراد في صورة سندات، ولا

يحتفظون بأيّ سيولة، ليقوموا ببيعها عندما ترتفع أسعارها، من أجل هذا المعدل الطلب على نقود

المضاربة يساوي صفر.

2- عندما يكون معدّل الفائدة منخفض جدًا ($i \min$)، في هذه الحالة يميل كلّ

الأعوان لبيع سنداتهم أو على الأقل عدم شراء سندات، والاحتفاظ بكمية أكبر من النقود، حيث

*. فتح أو مصيدة السيولة: عند انخفاض سعر الفائدة إلى حدّ معيّن، فإنّ منحنى السيولة يميل أن يكون موازياً للمحور الأفقي، وذلك يعني أنّ الأفراد لديهم الاستعداد للاحتفاظ بأي كمية إضافية من النقود عند سعر ثابت للفائدة.

يؤدي معدل فائدة أدنى إلى أفضلية مطلقة للسيولة، وتسمى هذه المرحلة بفتح أو مصيدة السيولة

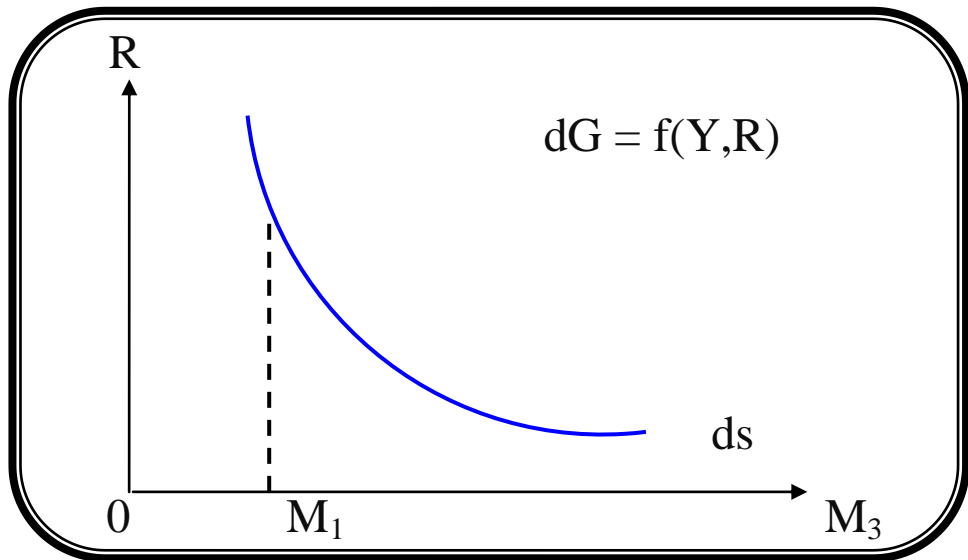
(¹) (trappes à liquidités).

ولأن أسعار السندات في هذا الوقت تكون مرتفعة، فيفضلون بيع أصولهم من السندات

وتحقيق الأرباح، والاحتفاظ بالنقود على شكل سيولة، ليتمكنوا من شراء المزيد من السندات،

لأنهم يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض أسعار السندات مستقبلاً.⁽²⁾

الشكل رقم (04): منحنى بياني للطلب الكلي على النقود.



المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

يمثل المنحنى (الشكل رقم 04)، الطلب الكلي على النقود $dA+ds$ ، وتتحصل عليه من

خلال تجميع المكونتين. المسافة التي تفصل النقطة 0 عن M_1 ، تعبر عن كمية النقود المطلوبة من

طرف الأعوان لغرض المبادلات والاحتياط، والذي يكون مستقل عن معدل الفائدة ومرتبطة

¹ بنّابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 305-306.

بمستوى الدخل Y . بعد الكمية L_1 يبدأ الطلب على النقود بدافع المضاربة، هذا الطلب يشكل دالة متناقصة بالنسبة لمعدل الفائدة.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

رغم أنّ النظرية الكينزية أحدثت تطوراً كبيراً في الفكر الاقتصادي الحديث، إلا أنّ البعض يرى أنّ الأفكار الكينزية احتوت على بعض القصور المتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

- يعتبر البعض بأنّ الأفكار الكينزية مجرد صياغة أخرى لنظرية كمية النقود، حيث أنّها تبحث في نفس الشيء، تأثير كمية النقود في مستوى الأسعار، فالخلاف بين النظرية الكلاسيكية و الكينزية، هو أنّ التأثير مباشر في الأولى، وغير مباشر في الثانية.
- تُحمّل النظرية عنصر العمل مسؤولية زيادة التّفقات وبالتالي الأسعار، وبذلك فإنّ تثبيت الأجور يعتبر العنصر الوقائي لمنع التضخّم والمحافظة على قيمة النقود، مع أنّ زيادة الأجور يقابلها زيادة في الإنتاجية وقد تفوق زيادة الأجور ومع ذلك ترتفع الأسعار مما يؤكّد أنّ هناك عوامل أخرى تتسبّب في رفع الأسعار.

¹ محمّد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص.ص 54-55.

النظرية الكينزية الجديدة (الكينزيون الجدد):

بالرغم من التقدم الذي أحرزه كينز إلا أنه قد ظهرت أزمات جديدة أصابت الاقتصاد الأمريكي وما كان لها من آثار سلبية على الإنتاج والنمو، وأصبح معها واضحا قصور الأفكار الكينزية، وظهرت نتيجة لذلك مجموعة من الاقتصاديين حاولوا تطوير التحليل الكينزي على أيدي كل من "هيكس" و"هانس"، وخرجوا بنماذج جديدة يطلق عليها "نماذج النمو الكينزي"¹. ويمكن تلخيص النظرية الحديثة في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يتحقق عندها التوازن النقدي، حيث أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار مع الاستثمار، وهو شرط التوازن النقدي عند كينز، فيتحقق التوازن النقدي في نقطة الطلب الفعال لأنه لا يوجد عندها أي دافع لدى رجال الأعمال لزيادة خططهم الاستثمارية وعند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية الحديثة للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي، وأن التّعادل بين الادخار والاستثمار يحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار، وهو عكس فكر الكلاسيك في أن تعادل الادخار والاستثمار يحدث بواسطة معدل الفائدة.

ويرى الكينزيون الجدد صحة فكرة كينز أنه عند استقرار الطلب الفعال عند مستوى أقل من التشغيل الكامل يتم زيادة الاستثمار لزيادة الطلب الكلي، لكن الاختلاف في الرؤية هنا أن زيادة الطلب الكلي تتم من خلال تخفيض معدل الفائدة النقدي بواسطة السلطة النقدية، ومن ثمّ يزداد الاستثمار الخاص نتيجة زيادة توسّعات الأرباح أي أنّ النظرة الحديثة ترى انه ليس الأساس هو زيادة الاستثمار الحكومي، كما جرى عليه الجانب التطبيقي للفكر الكينزي،

¹. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص55.

بل الأساس هو نقل حالة الاستثمار الخاص كما ذكر كينز من خلال دور السياسة النقدية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية وعلى التضخم.

وبالتالي يصبح الدور الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية معدّل الفائدة، وتتوفّر فعالية السياسة النقدية من خلال شكل كلّ من منحني تفضيل السيولة ومنحني الكفاية لرأس المال، فمرونة منحني تفضيل السيولة بالنسبة لمعدّل الفائدة حساسة للتغيّر في عرض النقود. فتكون السياسة النقدية فعّالة في حالة إذا كان التغيّر في معدّل الفائدة أكبر من التغيّر في كمية النقد، وتكون السياسة غير فعّالة إذا كان التغيّر في معدّل الفائدة أقل من التغيّر في عرض النقد، أمّا بالنسبة لمنحني الكفاية الحديّة لرأس المال فتكون السياسة النقدية فعّالة كلّما كانت حساسية الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة ذات مرونة أكبر، بمعنى أنّ أيّ تغيّر في معدّل الفائدة بنسبة معيّنة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، وتكون السياسة النقدية غير فعّالة في الحالة العكسية.

وبالتالي فإنّ شرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين التفضيل النقدي وشرط التوازن في الأسواق السلعية هو التعادل بين الادخار والاستثمار، وعلى ذلك فإنّ المستوى التوازني للدخل النقدي يتحدّد عندما يتوافر شرطان هما:⁽¹⁾

➤ التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة.

➤ التعادل بين الادخار والاستثمار.

ونظراً لأنّ تصحيح الاختلال في السوق النقدي يحدث بسرعة فإنّ التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة يمثل شرط التوازن في الأجل القصير.

¹. المرجع السابق، ص 56.

أما تصحيح الاختلال في الأسواق السلعية يتطلّب وقتاً حتى يتمّ مضاعف الاستثمار مفعوله، لذلك فإنّ التعادل بين الادّخار والاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل.

الفرع الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي.

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة على يد من يلقّبون بالنقديين، حيث جاءت مدرسة شيكاغو بزعماء فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية، ولكن في صورة جديدة يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود، والتي بموجبها تمّ تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، ممّا أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود وأهميّة السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.

فرضيات النظرية النقدية المعاصرة:

انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:⁽¹⁾

1. التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما ناتجة عن حدوث تغيرات في السياسة النقدية،

وليست ناتجة عن تقلبات في الطلب الخاصّ.

2. عرض النقد ليس له أيّ تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاصّ

بالدّخل الكلي الحقيقي.

¹. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 65 – 66.

3. تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل

في المدى القصير.

4. لا توجد علاقة تناسبية بين المتغيرات النقدية ومستوى الأسعار.

5. السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد حدود في مجال تحقيق الاستقرار

الاقتصادي.

6. حصر دور الدولة في أضييق الحدود.

7. سرعة تداول النقود تتمتع بدرجة من الثبات النسبي يكمن التنبؤ بها، وهي تتأثر

بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود، وبالتالي فإن التحكم

في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغيير في عرض النقود.

وانطلاقا من هذه الفرضيات يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن

تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد

مستوى سعر الفائدة.⁽¹⁾

ويرى التقديرون أن التغيير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل إن

دور النقود أوسع من ذلك بكثير، حيث يعتبر العامل الجوهري المحدد للنشاط الاقتصادي. فإذا

قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على

شراء الأصول المالية وغير المالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في

¹. المرجع السابق، ص 66.

الإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقلّ من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإنّ زيادة عرض النقود سيؤدّي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقود).

إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أنّ تحقيق الاستقرار النقدي يتطلّب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرّة تتفق مع النمو الاقتصادي فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمّة رقابة وكمية النقد والعمل على نموّها بمعدّل مستقر متفق مع معدّل نمو الاقتصاد.⁽¹⁾

الطلب على النقود عند فريدمان:

اعتبر فريدمان أنّ الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتمّ بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميّز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثّل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتمّ حيازة الثروة فيه، وبين مؤسّسات الأعمال الذين تمثّل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.⁽²⁾

ولقد انتهى فريدمان إلى أنّ الطلب على النقود يتوقّف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وهي ثلاثة عوامل أساسية:⁽³⁾

➤ الثروة، التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود، وهي تقابل الدخل أو

قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 66-67.

² بنّابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص 67.

➤ الأثمان، والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة (تكلفة

الفرصة البديلة).

➤ أذواق الأفراد، أو ترتيب الأفضليات كما سمّاها فريدمان.

ويأخذ فريدمان الثروة بمفهومها الواسع، فهي تشمل النقود، الأصول النقدية، السندات،

الأصول المالية، الأسهم، أصول طبيعية، رأس المال العيني ورأس المال البشري.

دالة الطلب على النقود عند فريدمان (Friedman):

لقد افترض فريدمان أنّ الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصد، وليس بكمية اسمية⁽¹⁾

(عدم وجود ظاهرة الخداع النقدي)، مما يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف

على اعتبارات عينية والثروة بالدخل الدائم (Y_p).

وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند فريدمان بالصيغة التالية:⁽²⁾

$$M_d = F\left(P, r_b, r_e, \frac{\Delta P}{\Delta T}, \frac{1}{P}, \frac{Y_p}{P}, W, U\right)$$

¹. أكرم حدّاد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 121.

². عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

حيث: (1)

Md: الطلب على النقود. $\frac{\Delta P}{\Delta T}, \frac{1}{P}$ معدل التضخم المتوقع.

P: المستوى العام للأسعار. r_b : عائد السندات.

Y_p : الدخل الدائم. r_e : عائد الأسهم.

W: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

U : أذواق وتفضيلات الأفراد.

ويتضح من الصيغة أعلاه أنّ الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي، في حين أنّ التدخل الدائم والعنصرين الآخرين (W, U) هما متغيرات داخلية، وعدّ فريدمان تأثيرها ضئيلاً في المدى القصير ليصل إلى أنّ دالة الطلب على النقود وهي متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة إلى الأسعار ليعود إلى النظرية الكمية للنقود، ولكن بطريقة تحليلية مختلفة، أمّا فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أنّ لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأنّ للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، فأية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم

¹. نفس المرجع والصفحة سابقاً.

يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي لمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقراراً نقدياً، وهذا هو دور السياسة النقدية⁽¹⁾

وقد بحث فريدمان في الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقلّ من التشغيل الكامل وقررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات وسينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل في الأجل القصير فقط، وإذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار. ويفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي اختلال نقدي، وهنا يأتي دور السياسة النقدية في امتصاص الفائض النقدي والتأثير على الأوضاع التوازنية، وميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية يعمل من خلال الميزانية (أثر الثروة) ومن خلال تغييرات معدل الفائدة.⁽²⁾

وبالتالي في اعتقاد أصحاب المدرسة النقدية فإن للسياسة النقدية لأثر فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائماً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق

¹. عباس كاظم جاسم، تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة، مرجع سابق، ص.ص 40-41.
². عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللآ توازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً وأكثر فاعلية .

مما سبق نخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي

الفرع الرابع: السياسة النقدية في تحليل التوقعات النقدية.

بنى فريدمان نموذجاً على النموذج الكينزي، وقد تعرّض هو الآخر إلى انتقادات عديدة من لدن أصحاب مدرسة التّوقعات العقلانية، التي ظهرت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، بقيادة "روبرت لوكاس" من جامعة شيكاغو، و"روبرت بارو" من جامعة هارفارد وغيرهم، وتتّخص المنطلقات الأساسية لهذه المدرسة بما يأتي:⁽¹⁾

أولاً: تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن توقعات الأفراد و المنشآت توقعات عقلانية، ولا

تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية و العملية ، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع المحددات الاقتصادية من خلال سياستها الاقتصادية ، طالما أن الوحدة الاقتصادية على إطلاع جيد على الأمور و لديها مدخل

¹. عباس كاظم الدّعي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة ، فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي فإن الأفراد و المنشآت سوف يتصرفون على وقع توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

ثانياً: الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار و الأجور

التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق و بشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

وينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من أنّ سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدّد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حدّ ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حدّ ممكن، وأمام كل وحدة اقتصادية كمّا معيناً من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتّخاذ القرارات الواقعية والصحية بشأن كلّ متغيّرات السياسة الاقتصادية، وبالتالي سوف لا يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الاقتصادية ومنها النقدية إلاّ تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولاسيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام.⁽¹⁾

وفي ظلّ فرضية التوقعات العقلانية يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود، إذ يرون

أنّ زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، سوف تترجم إلى ارتفاع متكافئ

في المستوى العام للأسعار، وإنّ ذلك يتفقون مع التحليل الفريدماني أيضاً، وهم بذلك يرجحون

¹. عباس كاظم الدّعي، مرجع سابق، ص.42- 43.

فكرة أوتوماتيكية التأثير للتوقعات العقلانية، فالسياسة النقدية وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستور الإنتاج، ما حدا التضخم المفاجئ أو غير المتوقع من لدن الأفراد، لما يسمح بانخفاض وقي لمعدل البطالة تحت المستور الطبيعي، وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة خلال الأمد الطويل، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، حين رأوا أيضا عدم وجود هذه العلاقة حتى في الأمد القصير، فمثلا تطبيق سياسة نقدية جديدة يستدعي المزيد من الزيادات في عرض النقود، وذلك عندما يتأكد الأفراد أنّ هذه الزيادة في عرض النقود تشير إلى معدل مرتفع للتضخم، فإن الأجور والأسعار لا بد أن تتعدّل في الحال باقتراض المرونة في إطار التوقعات العقلانية، وبافتراض العمالة الكاملة فإنّ الأجور والأسعار سوف تزداد نسبيا تاركة الأجر الحقيقي دون تغيير، وبالتالي معدّل البطالة دون تغيير على الرغم من تزايد معدّل التضخم.

ومع أنّ فكرة التوقعات النقدية مقبولة من الناحية النظرية، إلا أنّها من الناحية الواقعية لم تلقى تأثيرا كبيرا من لدن المفكرين الاقتصاديين أو صانعي القرار السياسي، إذ وُجّهت لها انتقادات أساسية جعلت صلاحيتها أداة تحليل نظري لرسم السياسات الاقتصادية في موضع شكّ وتساؤل، وأهمّ هذه الانتقادات:⁽¹⁾

➤ أكثر الدلائل الإحصائية تشير إلى عدم تغيير الأسعار بمرونة كبيرة وكذلك الأجور

العمالية في البلدان المتقدمة، إذ تتحدّد بعقود لا تقل مدتها عن سنة.

¹. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 446.

➤ عجز النظرية عن الإجابة عن كيفية تفسير ارتفاع معدلات البطالة ولفترات طويلة

في بعض الأحيان، لأنها كانت تفترض إن سوق العمل يتجه دائما نحو التوازن.

وتحمل هذه النظرية قصورا في فرضياتها، ويكون هذا القصور أكثر وضوحا في اقتصاديات

الدول النامية و التي تتصف بنقص في البيانات وكذلك عدم وجود اتفاق وتناسق في المعطيات ،

بالإضافة إلى التضارب الرقمي و عدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب، فما أسهل

صياغة الفروض لبناء النماذج و لمن ما أصعب بناء فرضيات من الواقع لمعالجة الواقع.

الفرع الخامس: السياسة النقدية في تحليل اقتصادي جانبي العرض.

ظهرت هذه النظرية في بداية قد الثمانينات من القرن الماضي و هي تؤكد على العمل

والادخار و تقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب ، ومن مؤيدي هذا المنهج (آرثر لاف، بول

كريج، نورمان تيور، كريستول وانكسي)، وقد تبنت هذه المدرسة تشكيلة من المواقف، إلا أنها

تركز على فكرة رئيسية وهي التأكيد على الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي، ففي الوقت الذي

ينصب اهتمام الكينزيين على إدارة الطلب الإجمالي، يعتقد اقتصاديو جانب العرض أنّ الحوافز

تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والادخار والمجازفة الرأسمالية، وبالتالي فإنهم يسعون إلى

تجنّب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع معدلات الضرائب.

وفي نفس الوقت كانت هناك رؤية مشتركة تجمع بين التقوديين ومدرسة جانب العرض، إلا أن أنصار جانب العرض يأخذون على التقوديين تركيزهم على المعروض من النقد وإهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي (جانب العرض)، إذ يؤكدون وبشكل خاص على مسألة الحوافز لزيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي ومنها مشكلات الركود التضخمي.⁽¹⁾

ويرى أنصار مدرسة اقتصاديي جانب العرض أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسات النقود الرخيصة، بدلا من السياسات النقدية و الائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلبا في إمكانية إنعاش جانب العرض ، إذ أن الائتمان الميسر و ذا الكلفة المنخفضة (حسب رأيهم في أسعار فائدة منخفضة) من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج والإنتاجية، وهذا ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال جانب العرض الإجمالي وليس الطلب الإجمالي ، أي أن أساس السياسة النقدية التي يؤمن بها أصحاب هذه المدرسة تتمثل في سياسة النقود الرخيصة والائتمان الميسر⁽²⁾

- وأخيرا يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته.

¹. عباس كاظم الدّعمي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 45-46.

². المرجع السابق، ص 47.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

مما لا شك فيه أن كثيرا من الدول، وبصفة خاصة الدول الآخذة في النمو تعاني من حدة المشكلة الاقتصادية، وهذا ما يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية، وخصوصا سياستها النقدية، مما يوجب عليها ممارسة سياسة نقدية أكثر تشددا وتقييدا، إلا أن هذا الإجراء لا يتحقق إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي تعتبر بمثابة الأساليب الوحيدة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة.

وستتناول في هذا المبحث أهم أدوات السياسة النقدية.

المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية.

تعتمد السلطات النقدية على مجموعة من الأدوات الكمية بهدف التأثير على حجم الائتمان دون تمييز، وتشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني.

1. سياسة السوق المفتوحة:⁽¹⁾

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية. فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم

¹. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 24-25.

بعملية شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات محسوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية، وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان، وخلق النقود من الودائع، ومن ثمّ يزداد العرض النقدي. أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فإنّ البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشتري مقابل هذه الأوراق المالية الشيكات المحسوبة على البنوك التجارية لصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتقلّ احتياطياتها من السيولة، وبالتالي تقلّ مقدرتها على خلق الائتمان، وخلق النقود، ويقلّ المعروض النقدي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ دخول البنك المركزي كبائع يخفّض من سعر الأوراق المالية في السوق، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، وتقلّ رغبة رجال الأعمال في الاقتراض من البنوك والعكس صحيح في حالة دخوله مشتري.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يجب أن تقتصر معاملات البنك المركزي في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، حيث أنّ هذا سيؤدّي إلى تغير سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل فقط. بل يلزم أيضا أن تتعامل في الأوراق المالية طويلة الأجل، لتمكّن من التأثير على أسعار الفائدة في الفترتين القصيرة والطويلة، لأنّ هناك ارتباطا بين أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل.

ويلاحظ أنّ سياسة السّوق المفتوحة مرنة ويمكن استخدامها في أيّ وقت، وتكون تحت السيطرة الكاملة للبنك المركزي، ومن أهمّ الوسائل للموازنة في التأثير على العوامل التي من الصّعب

التحكّم فيها في عرض النقود. كذلك تتمتع بميزة أنّها لا تتأثر بالمؤثرات الإعلامية، فالمعروض

النقدي يمكن أن يكون محددًا بوضوح من خلالها.

ومن ناحية تتطلب هذه السياسة سوق مالي نشط وقويّ، وهو ما لا يتوفّر في كثير من

الدول النامية. وإن وجدت تكون ضعيفة وتعدّ من الأسواق الناشئة، وبالتالي فإنّ استخدامها ليس

بالأمر الهين والفعال في الدول النامية.⁽¹⁾

ومن ناحية أخرى ليس بالضرورة وقوع أثرها على كلّ البنوك، فبعض البنوك لا تُقبل على

تلك العمليات، وبعض الأفراد يتّجه إلى الاكتناز، ممّا يحدّ من فعالية تلك الأداة. بالإضافة إلى أنّ

سياسة السوق المفتوحة تعدّ أبطء من سياسة تغيير الاحتياطي القانوني من ناحية الآثار.

2. نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يُلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها

لديه، في شكل نقود سائلة، أو دوافع جارية أو آجلة، من حجم الودائع التي تصبّ إليها.⁽²⁾

وقد بدأ استخدام هذه الأداة من قبل السلطات النقدية لمراقبة وتوجيه الائتمان بعد الحرب

العالمية الثانية، وتعتبر من أهمّ أدوات وأساليب السياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي برفع

نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج حالة التضخم، في حين

يقوم البنك بتخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتهاج سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي

يعاني منها الاقتصاد، وتستخدم هذه الأداة في البلدان النامية لتمويل الاحتياجات الموسميّة اللازمة

¹. المرجع السابق، ص 26.

². المرجع السابق، ص 23.

لتسويق بعض المحاصيل الزراعية، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من أجل زيادة قدرة البنوك التجارية على منح المزيد من السلفيات و القروض⁽¹⁾، كما أنّ هذه الأداة لا تتطلب وجود سوق كبير من السندات كما هو الحال في سياسة السوق المفتوحة، ولا يترتب على استخدامها تحمّل البنك المركزي أيّ خسائر رغم أنّ أثرها يشمل كلّ المصارف في حين أنّ سياسة السوق المفتوحة ذات أثر محدود.

وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني ذات أفضليّة على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان لعدّة اعتبارات أهمّها:⁽²⁾

➤ أنّها وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلّل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية.

➤ أنّها لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدّمة للتعامل، ولذلك فهي مناسبة للاستخدام

في البلدان النامية.

➤ إلا أنّ هناك بعض الموانع التي تجعل فعالية هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان

النامية ومن أبرزها ما يلي:

➤ وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية، وبالتالي فإنّ تغيير نسبة الاحتياطي

لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

¹ . نبيل سدره محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986، ص476،475.

² . سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص575، 576.

- إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي، فإنّ تخفيض نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعّال على الائتمان، و خاصة أثناء فترات الكساد.
- رغم أن هذه السياسة سريعة وفعّالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية، إلاّ أنّه لا يمكن استخدامها بشكل متكرّر في تغيير كمية العرض النقدي.
- إنّ هذه السياسة هي سياسة انتقائية في أثرها حيث يقتصر أثرها على البنوك التجارية، أمّا المؤسسات المالية غير المصرفية فلا تأثير لهذه السياسة عليها، وبذلك فإنّ هذه السياسة غير عادلة.⁽¹⁾

ورغم كلّ ما سبق فإنّ هذه السياسة تظلّ من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي وخاصة في ظلّ عدم فعالية سياسة السّوق المفتوحة بسبب عدم توفّر الشّروط اللازمة لنجاحها في البلدان النامية، إلاّ أنّها ليست بديلاً عنها، وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي تكمن في المزج المناسب لكلّ الوسائل الكميّة من أجل التّوجيه والرّقابة على الائتمان خصوصاً في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة.⁽²⁾

3. سياسة معدّل إعادة الخصم:

يقصد بمعدّل إعادة الخصم، الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه، للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض

¹. سامي خليل، المرجع السابق، ص579.

². عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مصر المعاصرة، 1974، ص15، 16.

الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات⁽¹⁾، وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان⁽²⁾، وعليه يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها، باعتباره معدّل إعادة التمويل الرسمي من طرف بنك الإصدار⁽³⁾، حيث تستند سياسة إعادة الخصم على دعامتين أساسيتين:⁽⁴⁾

➤ سقف إعادة الخصم ذو الأثر الكمي، ويكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع

سقف للإقراض وذلك للحدّ من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان.

➤ وسعر إعادة الخصم ويعتبر أثره سعري، لأنّه يلعب دور السعر الرئيسي

أو المركزي للإقراض، حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، ويعدّ القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض، وتضيف إليه مختلف العمولات وعلاوة الخطر.

ويرتبط تحديد هذا المعدّل بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في

حجم الائتمان تلجأ إلى خفض معدّل الخصم، وإذا أرادت تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى

رفعه، ومن ثمّ فإنّ هذه السياسة تؤدي إلى التّأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك، وتحدّد نتيجة

هذه السياسة وفقاً للتّأثيرات التي يحدثها التّغير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، و على أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي من جهة أخرى⁽⁵⁾، وعليه نجد أن سعر إعادة الخصم والائتمان يشكّان علاقة عكسية فيما بينهما.

¹. عبد المنعم السيّد علي، نزار سعد الدين العيسى، التقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، 2004، ص 397.

². غازي حسين عناية، التضخم المالي، ط2، دار الشهاب، الجزائر، 1986، ص 132.

³. Michelle demourgues, La Monnaie-Système Financière et Théorie Monétaire, 3^{ème} édition, Economica, Paris, 1993, P319.

⁴. Marc Montoussé, économie monétaire et financière, édition bréal, 2000, P226.

⁵. مصطفى رشدي شبيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1996، ص.ص 245-246.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية.

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان، أدوات كيفية للتأثير في كفاءة الائتمان واتجاهاته، حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة، وتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

I. سياسة تأطير القرض:

تسمى أيضا تخصيص الائتمان، وتهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة⁽¹⁾، وبمعنى آخر تهدف إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية⁽²⁾. ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان، حيث يمنح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تتسبب في إحداث التضخم ويقيد الائتمان عن القطاعات التي تكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض (قصيرة الأجل، متوسطة أو طويلة الأجل)⁽³⁾.

¹. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006 ص 116.

². Jean Pierre Pattat, Monnaie, institutions financières et politique monétaires, 5^{ème} édition, Economica, Paris, 1993, P 398.

³. صالح مفتاح، النقد والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

وعند ارتفاع حدة التضخم تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي بوضع سياسة تأطير قرض

إجبارية، عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممكن منحها من طرف البنوك

أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما ترفق هذه السياسة (تأطير القرض) ببرامج استقرار للكتلة

النقدية عن طريق التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات وغيرها من

الوسائل الكفيلة بتخفيض فائض الكتلة النقدية.¹

وتكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة،

فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح، لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما

يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم⁽²⁾، ويستخدمها البنك المركزي بهدف منح الائتمان

حسب القطاعات ذات الأولوية، فيقيّد الائتمان لقطاعات معينة ويمنحها لقطاعات أخرى

حسب الأوضاع السائدة، كما يمكن أن تتعلق بمعيّار أجل القرض، وتكون سياسة تأطير القروض

إجبارية في حالات التضخم الجامح⁽³⁾، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض

الممنوحة أو تحديد معدل نموّ القروض، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض

الكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات،

¹ صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 156.

² لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ط 4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005، ص 220.

³ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي- توزيع المداخيل النقود والائتمان، دار الحدّثة، بيروت، 1987، ص 421.

وما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقت الضبط المطلوب للقروض

وهذا يعود لما يلي:¹

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي وكذلك لم يعد فقط ضابطا كمي بل نوعيا.

II. السياسة الانتقائية للقرض.

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصص لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر،⁽²⁾ التي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ومن محددات هذه السياسة ما يلي:

1- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض

الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

¹. وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص256.

². Michelle de morgues, la monnaie, système financière et théorie monétaire, 2^{ème} édition Dalloz, 1984. p238

2- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع،

ويستخدم للتقليل من التضخم.

3- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة: لعبت هذه

السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و علاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات⁽¹⁾، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج ما.

4- هوامش الضمان المطلوبة: و يكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على

القروض الممنوحة من أجل المضاربة سواء بالزيادة أو بالنقصان⁽²⁾، وفي المقابل هناك هوامش الاقتراض التي تمثل النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يمولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين، فإذا كان هامش الاقتراض يقدر ب % 45 في الحالة العادية بمعنى أن هذا البنك التجاري يمول ما قيمة % 45 من قيمة الأوراق المالية و % 55 الباقية يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع هامش الضمان إلى % 65 مثلا أي تخفيض هامش الاقتراض إلى % 35 مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، و يحدث العكس في حالة الكساد.

¹. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، مرجع سابق، ص 158.
². غازي حسين عناية، التّضخّم المالي، ط2، دار الشهاب، الجزائر، 1986، ص 139.

كذلك يمكن إضافة محددات أخرى كرقابة الائتمان العقاري، و تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان وكذلك متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، غير أنه هناك انتقادات يمكن توجيهها لهذه السياسة منها:¹

➤ عدم ضمان توجه القروض الممنوحة نحو للقطاعات المعنية.

➤ صعوبة تحقيق رقابة فعالة و سهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه.

➤ قد تميز هذه السياسة بين المشروعات الكبيرة و الصغيرة.

➤ استعمال المقترضين للأموال المقترضة في الإنفاق غير المرغوب.

ويستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في

حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية، أو في حالة رغبته في زيادة

فعاليتها، والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي:²

III. الإقناع الأدبي:

هو عبارة عن قبول البنوك التجارية تعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم

الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة⁽³⁾، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك

التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية

بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو

¹. غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 142.

². أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص 195.

³. ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 39.

الكتابية، وتسمى أيضا بسياسة المصارحة وتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي⁽¹⁾، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير و الوعيد.²

IV. إصدار التوجيهات و التعليمات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة و مضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة الأجل أو متوسطة الأجل.⁽³⁾

V. الإعلام.⁴

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال

¹. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص.ص 316.

². غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

³. إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر(2000-2009)"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011. ص.60.

⁴. المرجع السابق، ص 61.

إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع و الإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.

المطلب الثالث: تقييم أدوات السياسة النقدية

سنقوم هنا بتقييم أدوات أو وسائل الرقابة الكمية والنوعية للتحكم في الائتمان ومنه السيطرة على عرض النقود.

الفرع الأول: تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

تم التطرق في المطلب السابق إلى الأدوات غير المباشرة و تسمى أيضا الأدوات العامة وناقشنا كيفية التحكم في عرض النقود و الائتمان لكل أداة و لكن بقي تقييم هذه الأدوات ومعرفة أيها أكثر كفاءة من الأخرى:

- يرى "فريدمان" أنه ليس من الضروري استعمال الأدوات الثلاث عندما تستطيع أداة واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، حيث ناشد تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود، حتى تتجنب آثار عمليات الخصم والتغيير في نسبة الاحتياطي الإجباري النقدي، إلا أن المسؤولين في البنوك المركزية يقولون أن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك المركزية بأرصدة احتياطية، للتكيف وتزويد النظام المصرفي ككل بسيولة، إلا أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحيانا الجمع بين أداتين أو أكثر، للتحكم في عرض النقود والائتمان وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة، وسياسة معدل إعادة الخصم،⁽¹⁾ فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض الائتمان من أجل محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، يقوم ببيع أوراقه المالية فتقابلة البنوك التجارية مشترية لها، وهو ما يخفض احتياطياتها فتضطر البنوك التجارية إلى إعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويستطيع هذا الأخير أن يقوم برفع إعادة الخصم، وذلك حتى يضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض، وعلى السندات، وهذا ما يدفع المودعين إلى الاكتتاب في السندات ويؤدي هذا على انخفاض سيولة البنك، وبالتالي انخفاض ائتمان البنوك، أمّا في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بالجمع بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، فيدخل مشتريا للأوراق المالية وهذا ما يجعل احتياطات البنوك التجارية في حالة جيدة، ولكن يكون هذا الإجراء كافيا لأن البنوك التجارية قد تستخدم مبالغ من هذه الاحتياطات لتسديد ديونها إلى البنك المركزي أو قد يقوم بشراء أصول أخرى أكثر إيرادا، وقد لا

¹. -صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره ص 162.

تنخفض أسعار الفائدة وفي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي إلى تدعيم ذلك بأداة أخرى، وهي تخفيض معدل إعادة الخصم، وهو يؤيد طرح التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وخاصة بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم نظرا لكفاءة عملهما مع بعضهما بدلا من عمل كل أداة واحدة بمعزل عن عمل الأخرى، أما أداة الاحتياطي القانوني فلا تستخدم كأداة عامة للسياسة النقدية بكثرة مثل استخدام أداتي عمليات السوق المفتوحة و معدل إعادة الخصم، لأنّ أي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني يحدث تأثيرات مهمة على احتياطات البنوك،⁽¹⁾ مما يجعل البنك المركزي يضطر إلى استعمال أداة أخرى لمكافحة عمل أداة الاحتياطي مثل عمليات السوق المفتوحة لتخفيف من اثر الاحتياطي على الودائع و إقراض البنوك.

الفرع الثاني: تقييم الأدوات الكيفية.

إن من أهمّ التبريرات لاستعمال الأدوات المباشرة هي تجنب التأثيرات غير المرغوب فيها والتي تتولد عن استعمال الأدوات غير المباشرة، وخاصة أن تأثيراتها تكون شاملة، ولا تفرق بين القطاعات والأنشطة المختلفة، كما تستخدم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية للرقابة على الائتمان الصادر من البنوك بغرض مساعدة الأدوات الكمية لزيادة التأثير على الائتمان، واستعمال الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الآخذة في النمو، ففي الأولى قد ترفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، ولهذا فهي تعتمد مثلا لتحريك

¹. نفس المرجع السابق، ص 163.

الطلب الاستهلاكي فتشجع القروض الاستهلاكية، في حين تستخدم الدول المتخلفة أدوات كيفية للحدّ من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك، وتسعى لتوجيه القروض نحو زيادة الانتاج وهذا قد لا يجعل هذه الأدوات ذات فعالية، إلا إذا استعملت القروض الموجهة على المجالات المحددة لها من طالي القروض وإلا فإنّ أدوات هذه الرقابة لن تنجح في تحديد المطلوب منها⁽¹⁾

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية و قنوات إبلاغها.

من أجل تحقيق أدوات السياسة النقدية في إطار الأهداف الكلية المسطرة للخطة الاقتصادية تستخدم السلطة النقدية أدوات السياسة النقدية حتى تتمكن من التدخل في ميكانيكية السوق النقدي فما مدى فعاليتها في معالجة المشكل الاقتصادي. وفيما تتمثل قنوات إبلاغها التي تمكنها من التوصل إلى تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية.

إن المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية.

• فعالية سياسة معدل إعادة الخصم:

¹. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية ص163.

تعتبر سياسة معدل الخصم من أهم الأساليب التي كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ بداية ظهورها إلى عام الحرب العالمية الأولى, وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بجيازتها لدى البنك المركزي، ولكنها بدأت تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى, ولكن خلال الثمانينات والحرب العالمية الثانية وكذلك بعض السنوات التي تلت الحرب انسحبت سياسة معدل إعادة الخصم إلى الوراء وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:

1- كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدل إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة

كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثون في إنجلترا والولايات المتحدة، وأن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض القصيرة الأجل، كما أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على العرض النقدي⁽¹⁾

2- تعرضت الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد لعدة تطورات منذ العشرينات،

وكذا الاتجاه نحو الائتمان التجاري في حساب مفتوح واعتمادات مصرفية، وأصبح استخدام الكمبيالات أقل فأقل كأداة لتمويل التجارة الداخلية، وبسبب تزايد تمويل التجارة الخارجية عن

¹ - محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود و البنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1972 ص 80-81

طريق الإعتمادات المصرفية والتسويات بالسحب عند النظر (الإطلاع) أو التحويلات البرقية

أصبحت الكمبيالات الأجنبية أيضا مستخدمة على نطاق أقل بكثير.⁽¹⁾

3- إن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير بسبب:

➤ يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي

لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما يمتلكه عن طريق سياسة معدل

إعادة الخصم.

➤ النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح

باسترجاعها .

➤ تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل.⁽²⁾

4- قد لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم لدى البنوك الفيدرالية في

الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع عندما ترفع البنوك التجارية معدل الخصم، وينخفض عندما تقلل

هذه البنوك معدل الخصم، وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل إعادة الخصم إنما جاء

ليكون على وفاق أو على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق، وفي كندا يتغير معدل إعادة الخصم

كل أسبوع ليتبع تغير أسعار الفائدة على أذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة ومن مظاهر

¹ -م.أ.ج دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ص 149.

² . Jean François goux, op.cit. P 209.

التناقض أن معدل إعادة الخصم يكون أعلى بنسبة ربع في المائة من سعر الفائدة على هذه

الأذونات⁽¹⁾

5- ليس بمجرد رفع معدل إعادة الخصم سوف تحجم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى

البنك المركزي لأنه قد يقدم رجال الأعمال على خصم أوراقهم لدى البنوك التجارية حتى ولو كان

المعدل مرتفعا، وبالتالي تبقى البنوك أيضا تقوم بهذه العملية لدى البنك المركزي طالما أن رجال

الأعمال يتمتعون بتفاؤل كبير وتسود بينهم توقعات للحصول على أرباح كبيرة فيقبلون على

الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما يحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم

بانخفاض أرباحهم، وفي هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى ولو كانت أسعار الفائدة

منخفضة.

ومما تقدم أن فعالية سياسة معدل الخصم تتوقف على عدة عوامل منها:

1- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات

كبيرة بالأوراق التجارية.

2- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية

تعتمد عليها البنوك التجارية .

3- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

¹. النبي حسن يوسف، عبد الحميد هاشم، الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة 1977 ص 189.

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها أثرها المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذ بعين الاعتبار، وفي الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان⁽¹⁾

● فعالية سياسة السوق المفتوحة :

هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها :

1- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن

المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي .

2- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة

قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم

في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت.

¹. عبد أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 441.

3- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثارا في التوقعات⁽¹⁾ وكما تؤدي

إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد .

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة، وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أي سياسة انكماشية .

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان⁽²⁾ وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة

¹ Hary D Hatchinson .Income ،Employment And Economic Growth ,Hall,Inc 1984,p181

² . محمد زكي شافعي ،النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا ،رسائل في التخطيط القومي رقم 49 لجنة التخطيط القومي ، القاهرة 1957ص28

مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية .

● فعالية سياسة الاحتياطي القانوني :

عند تقييمنا لفعالية ونجاح أداة الاحتياطي الإجباري نستخلص ما يلي :

1- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع.

أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد، ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض⁽¹⁾

2- تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات، غير أن هذا الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف من

¹. علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الثقافة العربية 1998 ص195.

رفع هذه النسبة هو تقييد حجم الائتمان ولجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية .

3- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني- لها تأثير على وضع البنوك

وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه

التغيرات ودرجتها، ولذلك يرى فريدمان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتا دائما

عند مستوى معين، ولكن يقترح البعض الأخر استعمال نسب متغيرة باستمرار لأنها توفر

الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية التي تقيها آثار تغير نسبة الاحتياطي القانوني،

إلا أننا نميل إلى تثبيت هذه النسبة حتى تكون البنوك التجارية على علم بها منذ البداية لأخذ

احتياطها وحذرهما من بداية النشاط وحتى تكون البنوك والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح

السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة.

4- ورغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجمالي من قلة

المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات

السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية

ونقدية واسعة⁽¹⁾

¹. عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مصر المعاصرة، العدد 355 يناير 1974 ص16

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تنتقل التغيرات من سعر الفائدة إلى مكونات الطلب الكلي ومنها إلى الناتج والتشغيل

والأسعار عبر ثلاث قنوات:

I. قناة سعر الفائدة:¹ يستخدم سعر الفائدة الحقيقي وفق هذه القناة للتأثير على

الإنفاق الحساس لسعر الفائدة . (interest sensitive spending) حيث يفيد التحليل

النظري بأن تغير سعر الفائدة الحقيقي يدفع جميع مكونات الطلب الكلي المحلي الحقيقي إلى التغير

بعكس الاتجاه. ينطلق هذا التحليل من النظر إلى سعر الفائدة الحقيقي كقياس لكل من: أولاً،

كلفة التضحية في الاستهلاك في الوقت الحاضر مقابل الاستهلاك في المستقبل أو كلفة تفضيل

الاستهلاك المستقبلي على الاستهلاك الحاضر، وثانياً، لعائد الاستثمار الداخلي. وعلى هذا

الأساس وبافتراض استقرار المستوى العام للأسعار فإن تغير سعر الفائدة الاسمي يقود إلى تغير

في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الحقيقيين بعكس الاتجاه. على سبيل المثال،

يترتب على تصاعد سعر الفائدة ارتفاع عائد الادخار (الكلفة المقارنة للاستهلاك في الزمن الراهن)

مما يحفز الأفراد إلى تقليص ميولهم الاستهلاكية، كما ويدفع أيضاً المستثمرين إلى التخلي عن

الاستثمار في المشاريع الأقل عائدية وحصر مشاريعهم الاستثمارية بتلك التي لا يتوقع لعائدها أن

يقل عن سعر الفائدة . إضافة إلى تصاعد كلفة الاقتراض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص

¹ - حاتم جورج حاتم، "الإطار النظري للسياسة النقدية: المفاهيم، الأدوات، وآلية الانتقال"، العدد 11. أبريل 2015، ص13.
//iraqieconomists.net/ar

والإنفاق الاستثماري، فإن صعود سعر الفائدة من شأنه أيضا أن يقود إلى زيادة كلف الاقتراض لتمويل الأعمال التشغيلي، مما يفرض على أرباب العمل المزيد من الترشيح في إدارتهم لأعمالهم وللعمليات الإنتاجية لتدنية ما قد تفرضه ارتفاع كلف الاقتراض من زيادات سعرية تحدد المواقع التنافسية لمنتجات مشاريعهم. وباعتباره يعبر عن كلفة الاقتراض فإن سعر الفائدة الحقيقي يؤثر أيضا على الإنفاق العام وان بدرجة قد تكون أضعف. أن ارتفاع سعر الفائدة يصعد من كلفة التمويل الاقتراضي للإنفاق الحكومي وكلفة خدمة الدين العام مما قد يجبر الحكومة على أن تكون أكثر تواضعا في طموحاتها الإنفاقية وأكثر التزاما وحرصا على الاسترشاد والتمسك بمعايير الكفاءة في برامجها الإنفاقية. بعبارة أخرى، إن زيادة سعر الفائدة، في ظل فرضية استقرار الأسعار، هي بمثابة إعلان صريح عن وجوب تقليص وترشيح الإنفاق الحقيقي للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية والتشغيلية. واستنادا إلى نفس المنطق، فإن تخفيض سعر الفائدة يعد دعوة صريحة إلى زيادة الإنفاق الحقيقي للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية والتشغيلية والتهاون في ترشيح وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

1- قناة سعر الصرف:¹ يعبر سعر الصرف عن السعر النسبي للعملة المحلية مقاسا بالعملة

الأجنبية؛ ويعرّف بأنه كمية العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وهو

بذلك يعد أداة الربط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، والمعامل الذي تحوّل بموجبه منظومة

¹ حاتم جورج حاتم، الإطار النظري للسياسة النقدية: المفاهيم، والأدوات، وآلية الانتقال، 11. آب 2015، ص14
<http://iraqieconomists.net/ar>

أسعار السلع الأجنبية إلى أسعار بالعملة المحلية. هذه الصفة لسعر الصرف تؤهله لأن يلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي. فهو من خلال هذه الوظيفة يصبح احد محددات المستوى العام للأسعار الذي يشهد تأثيره بتزايد الاعتماد المباشر وغير المباشر للعرض السلعي المحلي على الاستيراد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان نفس الوظيفة تعطيه أيضاً دوراً محورياً في تحديد بنية الأسعار النسبية بين السلع المحلية والسلع الأجنبية أو بتعبير أبسط في تحديد أسعار السلع الوطنية في الأسواق العالمية وأسعار السلع الأجنبية في الأسواق المحلية. ومن خلال هذا الدور يساهم سعر الصرف في تحديد تنافسية الإنتاج الوطني في كل من الأسواق الأجنبية والأسواق المحلية، أو بتعبير آخر تنافسية المستوردات في الأسواق المحلية والصادرات في الأسواق الخارجية. إن تخفيض سعر الصرف (أي تحسين قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية) يخفض أسعار المستوردات في الأسواق المحلية ويصعد أسعار الصادرات في الأسواق العالمية مما يعزز من تنافسية السلع المستوردة في الأسواق المحلية ويضعف من تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية، وبالتالي يشجع على تغير بنية الطلب المحلي لصالح السلع المستوردة ويدفع بنية الطلب الخارجي في الأسواق الخارجية إلى التغير بعيداً عن الصادرات الوطنية. كما أن من شأن تصعيد سعر الصرف (أي تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية) أن يرفع أسعار المستوردات في الأسواق المحلية ويخفض أسعار الصادرات في الأسواق الخارجية.⁽¹⁾ إن مثل هذا التحول سعري يعزز من تنافسية

¹ حاتم جورج حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

السلع المنتجة محليا في الأسواق الوطنية والخارجية ويضعف من تنافسية السلع المستوردة في الأسواق الوطنية ويشجع على تغيير بنية الطلب المحلي لصالح السلع المنتجة محليا ويدفع بنية الطلب الخارجي في الأسواق الخارجية إلى التغيير لصالح الصادرات الوطنية. وعلى هذا الأساس ينظر إلى سعر الصرف المرتفع كأداة وكوسيلة مهمة لحماية الإنتاج الوطني .

2- قناة أسعار الأصول: تفيد النظرية الكلاسيكية لأسعار الأصول أن سعر الأصل

يساوي القيمة الحالية لصافي العوائد المستقبلية المتوقع تولدها عن الأصل.⁽¹⁾ يعني ذلك ببساطة إن سعر الأصل لا يعتمد على مسار صافي العوائد المتوقع تدفقها في المستقبل فحسب بل أيضا على سعر الخصم المستخدم لاحتساب القيمة الحالية لهذه التدفقات. بناء عليه، فإن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر أيضا في أسعار الأوراق المالية كالسندات والأسهم وبعض الأصول الحقيقية كالعقار. وتمارس أسعار الفائدة تأثيرها في أسعار الأصول من خلال أسعار الخصم التي تستخدم لاحتساب تدفقات صافي العوائد المستقبلية. وبناء عليه، فإن سعر الأصل يتغير عكسيا بتغير سعر الفائدة: يرتفع بهبوط سعر الفائدة وينخفض بصعوده.⁽²⁾

إن ارتباط أسعار الأصول بسعر الفائدة يعطي لسعر الفائدة قناة إضافية للتأثير على

الإنفاق الاستهلاكي للإفراد وعلى الإنفاق الاستثماري الخاص. فمن ناحية تؤكد النظرية

الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين استهلاك الفرد و ثروته. وتعد الأصول المالية والعقار عناصر

¹ .Murphy, Robert G. "Asset Prices and Interest Rates: Notes to the Instructor," op. cit., pp. 387-389

² .Monetary Policy Committee of the Bank of England, "The Transmission mechanism of Monetary Policy," op. cit., p. 3

مهمة لثروة الفرد. إن ارتباط أسعار هذه الأصول بعلاقة عكسية بأسعار الفائدة يعني أن تغير أسعار الفائدة يدفع الاستهلاك الخاص نحو التغير بعكس الاتجاه. ومن ناحية أخرى، يعد التمويل احد المحددات الأساسية للتوسع في الاستثمار والرأسمال التشغيلي.⁽¹⁾ وبما أن الاقتراض يشكل احد القنوات التمويلية المهمة، فان القدرة على الاقتراض، أي الحصول على قرض، تلعب دورا مهما في تحديد الإنفاق الاستثماري الخاص وأيضا في تقرير التوسع في الرأسمال التشغيلي وبالتالي في الإنتاج. وفي ظل الممارسات والإجراءات الراهنة للنظام المصرفي فان تقديم ضمانات تتناسب مع قيمة القرض المطلوب يعتبر احد المتطلبات الأساسية للحصول على قرض. وتشكل الأصول إحدى المفردات المهمة للضمانات. بناء على ذلك، فان القدرة على الحصول على قروض للأغراض الاستثمارية والتشغيلية مرتبط بقيمة الأوراق المالية والعقار ومن خلال ذلك بسعر الفائدة. وكما جرى إيضاحه سابقا فإن قيمة هذه الأصول تتغير عكسيا بتغير سعر الفائدة الأمر الذي يعني أن العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الخاص والتوسع في الإنتاج وسعر الفائدة تكون عكسية أيضا.

3- قناة الائتمان: تستطيع السياسة النقدية من التأثير على النشاط الاقتصادي عبر قناة

أخرى إضافة إلى القنوات التي سبق ذكرها. ينطلق استخدام هذه القناة من عدد من الحقائق.

¹. Robinson, Joan. *Aspects of Development and Underdevelopment*, Cambridge University Press, Cambridge 1979, p.30.

أولاً، يمارس النظام المصرفي تأثيراً مهماً على الإنفاق بعيداً عن سعر الفائدة من خلال الائتمان. فالائتمان يمثل أحد القنوات المهمة للتمويل. والتمويل يعد أحد المحددات المهمة للإنفاق الاستثماري ولرأسمال التشغيل وبشكل خاص للمنشآت الصغيرة. وتتحدد قدرة المصارف على منح الائتمان بالعوامل التالية:⁽¹⁾

✓ احتياطات المصارف وودائعها.

✓ الضوابط المصرفية على منح الائتمان والتي تعد الضمانات المطلوبة من المقترض ووضعها المالي من أهم عناصرها، ويرتبط الوضع المالي للمقترض بقيمة الأصول التي يمتلكها وبنسبة الديون المعدومة/الرديئة (المشكوكة التسديد إلى هذه الأصول أو بالمساحة التي تحتلها الديون المعدومة ضمن هذه الأصول. ويتدهور الوضع المالي للمقترض عند تصاعد أسعار الفائدة وعند دخول الاقتصاد في ركود. عند ارتفاع أسعار الفائدة تهبط قيمة العديد من الأصول التي يمتلكها المقترض. كما تزداد نسبة الديون المعدومة إلى الأصول وتقلص احتياطات المصارف في فترات الانكماش الاقتصادي. يترتب على سريان هذه الظروف انحسار في استعداد المصارف على منح القروض وتوفير السيولة.

ثانياً، إن ممارسة سعر فائدة السياسة تأثيراً فعالاً وسريعاً على الإنفاق الخاص، وبشكل

خاص شقه الاستثماري، يفترض أن أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأمد سريعة الاستجابة

¹ - Ireland, Peter N. "The Monetary Transmission Mechanism," op. cit., p.5.

وشديدة الحساسية لسعر فائدة السياسة وأسعار الفائدة قصيرة الأمد الأخرى. يترتب على ذلك أن سعر فائدة سياسة منخفض كفيلا بحد ذاته إرجاع العافية للاقتصاد وإنقاذه من الركود.¹ ويؤمل من ذلك أن يقود تغير سعر فائدة السياسة إلى تغيير أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأمد بنفس الاتجاه دون تأخير زمني مهم. إلا أن استجابة أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأمد في واقع الحال تأتي متأخرة عادة وشديدة التأخر في بعض الأحيان وخاصة بالنسبة لأسعار الفائدة طويلة الأمد، مما يفقد هذه السياسة الكثير من فعاليتها في التأثير على الإنفاق وبوجه خاص شقها الاستثماري. وفي ذات الوقت وكما اشرنا سابقا فان اتجاه تغير أسعار الفائدة طويلة الأمد لا يكون دائما مسائرا لاتجاه التغير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

ثالثا، يفترض أن سعر الفائدة خلال فترات الأزمات المالية والكساد الاقتصادي يكون بدرجة من الارتفاع بحيث أن تخفيضها من شأنه تحفيز الإنفاق وبالتالي انتشال الاقتصاد من حالة الركود. ولكن عند استمرار حالة الركود الاقتصادي على الرغم من اقتراب سعر الفائدة من الصفر يشير إلى فشل هذا المتغير في لعب أي دور إيجابي في انتشال الاقتصاد المعني من الركود الذي يعاني منه وفقدان أي معنى لإجراء أية تخفيضات أخرى فيه.²

دفعت الأوضاع الثلاثة أعلاه السلطات النقدية إلى اللجوء إلى قناة أخرى للتأثير على النشاط الاقتصادي عبر السياسة النقدية جرى الاتفاق على تسميتها بـ”التسهيل الكمي والتسهيل

¹. حاتم جورج حاتم، مرجع سبق ذكره، ص18
². نفس المرجع والصفحة سابقا.

الائتماني Quantitative Easing and Credit Easing. ” وفق هذه النافذة تستخدم البنوك المركزية عمليات السوق المفتوح لشراء الأوراق المالية العامة والخاصة ذات الآمد الطويلة.¹ ويطلق مصطلح التسهيل الكمي على عمليات شراء الأصول المالية العامة، كما يستخدم مصطلح التسهيل الائتماني على عمليات شراء الأوراق المالية الخاصة. ويؤمل من عمليات الشراء هذه: أولاً، توسيع السيولة عند المصارف وقطاع الأعمال؛ وثانياً، تأمين هبوط سريع في أسعار الفائدة طويلة الأجل والذي يتوقع تحققه من خلال ما يولده تصاعد الطلب على الأصول المالية العامة والخاصة طويلة الأمد من ارتفاع في أسعارها.

تقترن الأزمات المالية وحالات الركود الاقتصادي الحادة بانخفاضات وأزمات مالية وانتشار الإفلاس وتوسع الفشل في سداد الديون في قطاع الأعمال والقطاع العائلي. يصاحب ذلك تقلص حاد في السيولة في عموم الاقتصاد وخصوصاً في النظام المصرفي. كما ويدفع هذا الوضع المؤسسات المصرفية والمؤسسات الإقراضية الأخرى إلى التحول نحو سياسة إقراضية متشددة ومغالية في التحفظ. وفي ظل فشل تخفيض سعر الفائدة إلى مستوى منخفض (مقارب للصفر) في انتشار اقتصاديات بعض الدول المتقدمة (مثل اليابان والولايات المتحدة) من سطوة الركود ارتأت السلطات النقدية لهذه الدول اللجوء إلى التسهيل الكمي لتحريك النشاط الاقتصادي وبعث الحياة في مفاصل الاقتصاد ووضعه مجدداً في مسار توسعي.

¹. حاتم جورج حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 18

انطلقت السلطات النقدية في اعتمادها التسهيل الكمي والتسهيل الائتماني من فرضيتين:

أولاً، إن التوسع في الأساس النقدي المصاحب للتسهيل الكمي يقود إلى تحسين القدرات

الإقراضية للمصارف والذي يمكن أن توظف بشكل مباشر أو غير مباشر في تمويل التوسع

في النشاط الاقتصادي الإنتاجي والاستثماري، كما أن انفراج أزمة السيولة وارتفاع نسبة الأصول

السائلة من مجموع الأصول لدى قطاع الأعمال نتيجة التسهيل الائتماني يحسن من القدرات

الافتراضية لأرباب العمل الأمر الذي قد يحفزهم على توسيع نشاطهم الإنتاجي والاستثماري.

ثانياً، إن الهبوط السريع في أسعار الفائدة طويلة الأجل، المرتبط بارتفاع أسعار الأوراق المالية

العامة والخاصة طويلة الأجل نتيجة تصاعد الطلب عليها، يخفض من كلفة الاقتراض ويرفع من

قيمة الأصول المالية والعقار وبالتالي يقود إلى تشجيع القطاع العائلي على زيادة إنفاقه الاستهلاكي

وقطاع الأعمال على توسيع نشاطه الإنتاجي والاستثماري. باختصار، فإن التسهيل الكمي

والتسهيل الائتماني يؤديان إلى توسع الأساس النقدي وعرض الائتمان وإلى تخفيض كلف

الاقتراض طويل الأجل. ولكن المشكلة في التسهيل الكمي والتسهيل الائتماني تكمن في أن

توظيفهما لزيادة الأساس النقدي وتحسين القدرات الإقراضية والإقتراضية لا يضمن بحد ذاته

التصاعد الفعلي في الطلب على القروض بآمادها المختلفة. إن توسع الطلب على القروض مر

ايضا بتحسين التوقعات حول التدفقات المستقبلية للدخول والعوائد والتي تعتمد بدورها على

التحسين الفعلي في مكونات الطلب على السلع والخدمات المختلفة.⁽¹⁾

إن تحسين القدرات الإقراضية للمصارف والقدرات الإقتراضية للقطاع العائلي ولقطاع

الأعمال يشكل احد الشروط الضرورية للانتعاش الاقتصادي إلا انه بحد ذاته غير كاف لتحقيق

هذا الانتعاش.⁽²⁾

خاتمة الفصل:

مكننا التحليل الخاص في هذا الفصل من معرفة السياسة النقدية، فوجدنا أنها من أهم

أدوات السياسة الاقتصادية، إذ تهدف إلى التوفيق بين عرض النقود، واحتياجات الأعوان

الاقتصاديين إليها، وذلك من أجل ضمان التوازن الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط،

كما أنها تؤثر وينتقل تأثيرها إلى الهدف النهائي عبر قنوات انتقالها، وفقا لاختيار الهدف الوسيط،

وتماشيا مع الأداة المستخدمة التي تستطيع السلطة النقدية بواسطتها التأثير على كمية الائتمان،

وكذلك سعره عن طريقهما، كما أن للسياسة النقدية عدة أدوات منها المباشرة وغير المباشرة،

وهي تعتبر أداة فعالة لمحاربة التضخم، تحت إشراف البنك المركزي الذي يحتل الصدارة في النظام

المالي لأي بلد، إذ يعتبر أهم مؤسسة اقتصادية تشرف على شؤون النقد، باعتباره مالكا لقوة

¹. نفس المرجع والصفحة سابقا.

². حاتم جورج حاتم، مرجع سبق ذكره، ص19

الإصدار النقدي، ومسؤوليته لحماية استقرار العملة المحلية إلى جانب مسؤوليته في تنفيذ السياسة النقدية التي يراها ملائمة للوضع الاقتصادي للبلد. وتماشيا مع أهداف السياسة الاقتصادية المراد تحقيقها.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي

مقدّمة الفصل الثاني:

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلاد ذو أهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لا بد من الوقوف عليها، و ضمن هذا المنظور سنتولى في هذا الفصل التعرض إلى مفهوم النمو الاقتصادي و أهم أسسه و العناصر المؤثرة فيه بالإضافة إلى أهميته و في الأخير سنتطرق لعوائق النمو لغزالة أي غموض قد يشوب فهما و بناء على كل هذا قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي :

المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث : العناصر المؤثرة في النمو الاقتصادي و معوقاته

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الاول : تعريف النمو الاقتصادي و أهميته

- يعرف على انه الزيادات المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁽¹⁾
- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطربة في الدخل نمو اقتصاديا⁽²⁾.
- كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في "متوسط الناتج للفرد" نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط)، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض.
- أيضا يعرف بأنه يشير إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن.
- واتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) أو الدخل الوطني الإجمالي Gross National Income (GNI) و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁽³⁾

من خلال هذه التعاريف المختلفة نلاحظ أن هناك اختلاف جوهري بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية لأن التنمية الاقتصادية مفهومها أكثر اتساعا و شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي. لأن التنمية الاقتصادية تشير إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلي وجذري

¹ . مايكل ايد جمان، الاقتصاد الكلي: نظرية و السياسات ، دار المريخ للنشر ، 1988 ، ص 455.

² . سعيد عقبة، الجمعية الثقافية ، وورقلة، الجزائر، منتدى التعليم العالي: علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية ، Said,okba man9.com/t944-topic

³ . محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 50.

في معظم هياكل الاقتصاد الوطني على خلاف النمو الذي يركز فقط على التغيير في حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة في زيادة متوسط دخله

➤ إن أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو "توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع

والخدمات التي يرغب فيها سكانها⁽¹⁾، وبما أن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد تتوقف أساسا على كمية موارد ذلك الاقتصاد و نوعها، وعلى مستوى تقدمه التقني، فإن النمو الاقتصادي ينطوي على عملية توسيع هذه العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، كما تنطوي على تحسينها.

➤ أما الاقتصادي "S.KUZNETS" في كتابه، "النمو و الهيكل الاقتصادي"

يعرف النمو الاقتصادي كما يلي: النمو الاقتصادي أساسا ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي.

و يعرفه "جون ريفوار" بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد و نمو الزيادة لهذه الأخيرة².

كما يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و للتعلم في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على:

¹ Joint economic cominittee congress of the united states, »stff report on employment,growth, and price level"wachinton,1960,p01-

² Joint economic cominittee, congress of the united states, »stff report on employment,growth,and price level"wachinton,1960,p02

أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عنه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد و أن يفوق معدل النمو السكاني كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا¹، و على ذلك فإن : **النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني**

و لهذا للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة تتمثل في النقاط التالية:

- زيادة الاستثمار و الإنفاق الحكومي هذا من ناحية و زيادة استخدام العملة الأجنبية من

ناحية أخرى

- زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق زيادة كفاءة عوامل الإنتاج من خلال تكييف استخدام

التقنية أو زيادة تأهيل رأس المال البشري

- زيادة مدخلات عوامل النتاج من رأسمال أو عمالة ، بمعنى استثمار أموال أكثر واستخدام

أيدي عاملة أكثر

و من جهة أخرى فإن الهدف الأساسي للنمو الاقتصادي هو زيادة رفاهية² الشعب

وتخدم القدرة المتزايدة على الإنتاج هذا الهدف بطريقتين رئيسيتين:

¹-د محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000، ص51-53

² . Joint economic cominittee, congress of the united states P02

فهي تؤدي من ناحية إلى زيادة كمية البضائع و الخدمات المتوافرة للمستهلك لاستعماله الخاص و هي تقدم من ناحية أخرى الموارد اللازمة التي تسمح للحكومة على جميع مستوياتها ، بالاضطلاع بمسؤوليتها المتزايدة باستمرار ، دون أن تترك أثرا سلبيا على مستويات الاستهلاك الخاصة .

المطلب الثاني: شروط تحقيق النمو الاقتصادي

يتعين على صانعي السياسة في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية تحقيق النمو

الاقتصادي أولا في المجتمع والذي يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي:¹

- **تراكم رأس المال:** مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار)، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

- **النمو السكاني،** وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان

إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكوّن بدورها طبقات جديدة من قوى العمل

¹ كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان،-2012- 2013. ص.ص 29.30.

يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتناس البطالين.

- **التقدم التكنولوجي:** الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه " Kuznets " الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي: ⁽¹⁾

أولا - المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج: حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من

¹. المرجع السابق، ص 30

الناتج لهذه الدول نحو 2% ، و 1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ثانيا - المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج : حيث أكدت الدراسات التي

أعدّها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال . كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

ثالثا - المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي : تتميز البلدان المتقدمة الحديثة

بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلية الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها . فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53,5% وانخفضت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط¹.

¹. المرجع السابق، ص 31.

رابعاً - المعدلات المرتفعة للتحوّل الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي: عادة ما يصاحب

التغيير

الميكلي للاقتصاد تغييرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحوّل

الحضري أو الحدائثة، حيث أوضح " Myrdal " أنها تمس الجوانب التالية:

(أ) **الرشاد**: حيث لا بد أن يؤدي التحوّل الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير

والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على

مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية

والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما

أيضاً إلى تفكير حديث.

(ب) **التخطيط الاقتصادي**: حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق

التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية

المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحوّلها إلى واقع

يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون

تعميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية

المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي

لسبب أو لآخر.

(ج) التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة : حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين

الطبقات الاجتماعية وتقلّ الفوارق في توزيع الثروة والدخل، و ترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ

الفرص بين شرائح المجتمع¹.

(د) تحسين المؤسسات والاتجاهات : إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة

كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتشجع المشروعات الفردية،

مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة . كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه

التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة،

والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

خامسا -الهيمنة الدولية :عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية

والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة

-وهي في أغلبها بلدان نامية -مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة

المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية

بجددا على البلدان النامية والضعيفة.

سادسا -الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي : حيث أنه بالرغم من المكاسب التي

حققتها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في

النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج

¹. نفس المرجع والصفحة سابقا.

العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها¹.

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

I. الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه

وهو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

II. الدخل الوطني الكلي:² حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل

متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لان زيادة أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئًا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان،

¹. كيداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

². محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلف اقتصاديا، إضافة إلى أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

ثانيا- الدخل الوطني المتوقع: و حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي، خصوصا لدى الدولة التي تمتلك مواد غنية كامنة معطلة.

ثالثا-متوسط نصيب الفرد : وهو أكثر المعايير استخداما و صدقا بحسب الكثير

من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس و التقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان ، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج وفي هذا الشأن اعتقد "charlas kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية و ليس إلى مستوى المعيشة ، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، وحيث:¹

الدخل الحقيقي للفرد للفترة t- الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1

= معدل النمو

الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل

النمو المركب إذا كانت فترة المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

¹. المرجع السابق، ص 65.

رابعا-معادلة "singer": حيث في سنة 1952 وضع "singer" معادلة النمو

الاقتصادية التالية:

$$D=SP-R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الدخل الصافي، و أما (P) فهي إنتاجية رأس مال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام "singer" بافتراض أن $S=6\%$ من الدخل الوطني، و $P=0.2\%$ و $R=1.25\%$ فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو $(D=-0.5)$ ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "singer" كانت صادقة في عهده ، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة . فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% و أن إنتاجية رأس مال يمكن أن تكون أكبر من 0.2% ، و أن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25% ¹.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي منذ الآراء الأولى المتقدمة في هذا المجال من قبل الكلاسيك الذين واكبوا الثورات الفكرية و الصناعية و حاولوا تقديم تفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية ، ثم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية و الحديثة الكثير من الأعمال و الكتابات حول النمو الاقتصادي أهمها نموذج Harrod-Domar و النموذج المقدم من قبل Solow ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

¹. محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص66.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تعتبر النظرية الكلاسيكية بقيادة A.Smith أن هناك عوامل أساسية للنمو الاقتصادي و أهمها عامل تراكم رأس المال و الذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية مع توفير بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو و المتمثلة في حرية التجارة الداخلية و الخارجية ، واهتمام الدولة بالتعليم و الأشغال العامة و تطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات الدولة ، حيث تتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل و تكوين رأس المال الذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية فقد ركزت المدرسة الكلاسيكية على القطاع الصناعي في عملية النمو و هذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن تقسيم العمل ،الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمال في هذا القطاع مقارنة بالقطاع الزراعي الذي لا يعتبر حسب Smithالقطاع الوحيد المنتج كما كان يرى الفيزيوقراط ، و يبقى القطاع الزراعي له دور أساسي في عملية النمو الاقتصادي

ثم قدم D.Ricardo الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري ،استنادا إلى آراء .Smith

هذه الحالة قد تنتج عن القطاع الزراعي الذي يشهد المردودية المتناقصة من جراء عدم تساوي نوعية الأراضي ،و يعطي Ricardo كذلك أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي ،بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية و الأجهزة التنظيمية في المجتمع ، و الاستقرار السياسي ، و كذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي ، من حيث

تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية ، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص و تقسيم العمل¹ .

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية ،عدم قدرتها على توقع انتشار الثروة التكنولوجية ، حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم الفني و أثره على الإنتاجية ، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة .

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون " Say " لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال **Schumpeter** يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليله للنمو الاقتصادي ،حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما ، مما يسمح لهذه الأخيرة بالتغير في دالة الإنتاج و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي .

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية ،حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات ،تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار ،و ذلك بصفة دورية . أي انه بفضل دفع نشاط المداول ،ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن و منه يتحقق الازدهار ، و

رغم الانتقادات الموجهة إلى **Schumpeter** التي تتمثل في زوال النظام الرأسمالي ،فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى يومنا الحاضر ،حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس

¹-الحبيب فايز ابراهيم، "نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية، 1985، ص.27.

المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات الدورية ، و بفضل هذا التحليل فتح المجال

لنظريات النمو في القرن العشرين

المطلب الثاني : نظرية النمو الكينزية

يركز النموذج الكينزي على القصور في الطلب ، و يؤشر على احتمال حصول توازن اقتصادي

عند مستور أقل من مستوى الاستخدام الكامل ، و قد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار

الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو ، و تعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى

القصير جدا ، و بموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل و الإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو

عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط

1- نموذج Harrod-Domar

يعتبر نموذج Harrod-Domar كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الكينزية ،يبين

النموذج كيفية زيادة معدل النمو ، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة يتم

إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل) و غما بزيادة الاستثمار (نسبة

الادخار إلى الدخل) و بالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض و

الطلب .

حيث يتصور Harrod معدل النمو من خلال ثلاث نقاط :

- **معدل النمو الفعلي** : يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني و الذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معدل متوسط رأس المال أي النسبة :
- (رأس المال / الناتج)
- **معدل النمو المضمون** : هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن ، و تقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة و الذي يتناسب مع نسبة الدخل الذي ادخرته ، و من أجل تحديد هذا المعدل ، نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعجل ، S نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل و التي تدخل في المضاعف و C المعامل الحدي لرأس المال اللازم و الذي يدخل في المعجل
- **معدل النمو الطبيعي** : يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة و معدل نمو الإنتاجية العاملة و هو عبارة عن معدل للنمو الذي يسمح به كل من التطورات الفنية ، حجم السكان ، التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ .
- من الانتقادات الموجهة لنموذج **Harrod-Domar** الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار ، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات

العلاقة بين رأس المال و الناتج ، و قد يكون ذلك صحيح على المدى القصير و لكنه

غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل¹

- أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي ، و هذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار

2- نموذج Solow:

Robert Solow كانت له الأسبقية سنة 1956، في اقتراح نموذج مطلق للنمو

مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية . يرتكز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من عاملي العمل و رأس المال . يستدعي الإنتاج إذن توليفة مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال و العمل .

تمثل المتغيرات الداخلة في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L) و مردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة ، و تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي :

$$Y(t)=F(K(t)+A(t)L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن

يفترض النموذج أيضا أن دالة الإنتاج هي نوع من Cobb-Douglas حيث

$$Y=F(KL)= K^\alpha L^{(1-\alpha)} , \alpha \in (0,1)$$

ومن خصوصيات هذه الدالة ، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة و أن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير

عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل يزداد في الزمن عن

⁻¹ Debraj Ray , «Develloppment econimics » ?new jersey ,Princeton University Press,1998,p58

طريق التقدم التقني و الذي يزداد بزيادة حجم المعرفة ، أما الجزء AL في النموذج يسمى بالعمل الفعلي¹ .

فرضيات النموذج :

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج ، رأس المال و العمل الفعلي لها وفرات حجم ثابتة ، هذا يعني أنه إذا تم مضاعفة كميات رأس المال و العمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي ، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة ، و هذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد متطور بصفة معينة .

كذلك يبين نموذج Solow أن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو ، فقد أظهر التقدم التقني على انه المحرك الحقيقي للنمو و انه يحتل مكانة الريادة في عملية دفع النمو الاقتصادي² .

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي)

تسمى النظرية الحديثة للنمو كذلك بنظرية النمو الداخلي و قد ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات ، و هي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس المال ، و هذا بدون

¹ -david Romer, « Macroéconomie approfondie », Traduit par Fabrice Mazerolle ,Paris, Ediscience international,1997,p8

² -Murat Yildizoglu, « Note sur la croissance économique à partir de (Easterly2002) » octobre2003,p03

المورر بالعوامل الخارجية و يعود سبب ظهور هذه النظرية على النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو فيما بين البلدان.

نظرية النمو الاقتصادي كانت محل تجديد عميق مع ظهور النظريات الحديثة للنمو الداخلي ، هذه الأخيرة انبثقت من إعادة فحص مصادر النمو و تركز على رؤية جديدة للتقدم التقني و محدداته .

و بخلاف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية من نوع Solow-Swan (1956) التي كان فيها التقدم التقني متغير خارجي ، النماذج الجديدة للنمو تبحث إلى جعل مصادر النمو داخلية .

-نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد (نموذج AK) :

يعطي النموذج العام للنمو AK كما يلي :

$$Y=AK$$

أين A: ثابت موجب الذي يعكس المستوى التكنولوجي

K: في مفهومه الواسع يضم رأس المال البشري

و الإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي ب $Y=AK$ ، و الإنتاجية المتوسطة و الحديثة

لرأس المال ثابتة و مساوية ل A

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) م الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، و

يعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس المال البشري¹

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أ النمو مرتبط بعامل تراكم

رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى ، و هذا من خلال الابتكارات التي تسمح

برفعها ، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي ، مع التنوع و

التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو ، بالإضافة إلى أن النشاطات الحكومية تعتبر

مصدرا للنمو الداخلي من خلال النفقات الحكومية و التنظيم و التسيير

على ضوء الأعمال المقدمة من قبل Romer (1956) Lukas (1988) ، Romer

(1990) ، Rebello (1991) ، Barro (1991) و غيرهم ، حيث يشير هذا التيار

الفكري الجديد إلى الدور القوي الذي تلعبه المعرفة ، رأس المال البشري ، و السياسات العمومية

في زيادة النمو الاقتصادي².

فحسب ما يوضحه Romer (1990) ' بعض المؤسسات تستثمر في بحوث التطوير للوصول

إلى أهدافها باستغلال الابتكارات المالية . في هذه النماذج يعتبر وقع الابتكارات هو الذي يحدد

النمو في الأجل الطويل .

و يأخذ إنتاج المعرفة في نماذج Arrow (1962) و Romer (1986) ، على أنه إنتاج

للنشاط الاقتصادي من ناحية أخرى ، هناك الأعمال المقدمة من قبل Grossman

¹ -international,paris,1996,p44 RoberJ.Barro,XAVIER Sala-I-Martin. « La coissance économique »Ediscience

² -Barro.R.J, « Economic growth in cross-section of countries » ,Quarterly journal of Economics ,106,407-443,1991,P41

Helpman (1991) و Aghion، Howitt (1962) حاولت اعتبار متغيرة التقدم

التقي كمتغيرة داخلية ، مشيرين إلى مساهمة هذه المتغيرة في النمو الاقتصادي انطلاقا من

سلوكيات الأعوان الاقتصاديين ذاتهم . تسلط هذه النماذج الضوء على دور الابتكارات

التكنولوجية و على أهمية المصادر المخصصة لبحوث التطوير¹

و نجد كذلك من بين فروع الأدب الحديث للنمو تلك التي تركز على الأفكار التي مفادها أن

تراكم رأس المال البشري يلعب دورا هاما في عملية النمو في البلد

في نفس الاتجاه نجد أيضا أعمال كل من Barro (1991) و Zee، Tanzi (1991) ،

التي توضح بأنه بإضافة إلى العوامل السابقة ، فإن الإنفاق الحكومي قد يؤثر على النمو

الاقتصادي من خلال قناتين ، سواء مباشرة عن طريق زيادة مخزون رأس مال الاقتصاد من خلال

الاستثمار العمومي في البنى التحتية أو استثمارات المؤسسات العمومية . أو بطريقة غير مباشرة

عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الممنوحة عن طريق القطاع الخاص من خلال

نفقات التعليم ، الصحة و خدمات أخرى التي تساهم في تراكم رأس المال البشري

¹ -Aghion .P,Howth.P , « Amodel of growth through creative destruction» ,Econometrica ,1992,p.23.

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي و معوقاته

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي

إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة ، في ضوء الممارسات العملية ،تكشف عن عدة عوامل أساسية التي تؤثر في عملية النمو أهمها :

1- الادخار و رأس المال المادي و البشري

أغلب البحوث التطبيقية و بالأخص تلك المقدمة من قبل Levine و Renett (1992) و Eusterly Loayza و Montiel (1997) تشير إلى أن الادخار و الاستثمار المادي يرتبطان إيجابا و معويا بمعدل النمو . في حين القليل من البحوث من حاولت الأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار في الدراسة. أظهرت الأزمة الأسيوية بوضوح أن معدل الاستثمار المرتفع لا يقود بالضرورة إلى نمو مستمر . فيما يخص دور رأس المال البشري ، يوضح Barro (1991) ، أن معدل النمو يتوقف إيجابا على المستوى المبدئي لرأس المال البشري الذي يقاس بمعدلات التمدرس ، قام Barro و Lee (1993) بدراسة معدلات النجاح الدراسي بالنسبة لفئة البالغين عند المستويات المختلفة على عينة تضم 129 بلدا على الفترة بين 1960-1985 توصل

الباحثان إلى التأثير القوي و المعتبر لمستويات التعليم ، التعليم ينتج عنه آثار إيجابية و مباشرة على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام¹

في دراسة أخرى حديثة Barro (2000) استنتج أن معدل النمو يتم تنشيطه و تحريكه عن طريق التعليم الثاوي و التعليم العالي للرجال ، و قد لاحظ أن مستوى التعليم عند النساء لا يظهر أنه يساهم في النمو بطريقة معنوية و لكن يمارس تأثير غير مباشر .

2- الإنفاق العمومي: الأدب التجريبي الحديث حول النمو قد فحص بشكل واسع انعكاس مستويات الإنفاق العمومي الجاري و الاستثمار و تركيبة هذه النفقات على النمو .

Swaroop, Devarajan (1996) ، على سبيل المثال لم يجدوا أي علاقة معوية

بين النمو و مستويات الإنفاق في حين وجد Barro (1997) أن الإنفاق العمومي

للاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام كانت مرتبطة سلبا بالنمو .

و توصل كذلك كل من Kright ، Loayza (1993) و Nelson

Singh (1994) أن مستوى الاستثمار العمومي في البنى التحتية كان له أثر معنوي

على النمو خاصة خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي . باستخدام دراسة على

بيانات مقطعية على عينة 119 بلدا ، قام Easterly و Rebello (1993)

بتوضيح أن الاستثمار العمومي في النقل و الاتصالات كان مرتبطا إيجابيا بالنمو .

3- التضخم و عدم استقرار الاقتصاد الكلي

¹ -Barro R, Lee J.w, « International comparisonsof edducational attainent » ,journal of Monetary Economics ,32,p36

الدراسات التجريبية التي تناولت أثر التضخم و استقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجل الطويل كانت متعددة ، يوضح Fisher (1993) أن التضخم يعكس فقدان الحكومة متابعة و مراقبة وضعية الاقتصاد الكلي ، الأمر الذي يحد من الاستثمار ويخفض النمو الاقتصادي¹

و بالمثل توصل DE Gregorio (1993) ، إلى إيجاد علاقة سلبية بين مستوى التضخم ، تغير التضخم و النمو في أمريكا اللاتينية كما وجد Sarel (1996) ، أن هناك علاقة غير خطية بين التضخم و النمو . في الحالة التي يكون فيها التضخم ضعيفا ، لا يكون له أثر معنوي على النمو ، في حين عندما يكون التضخم مرتفعا (أكثر م 8%) يكون له أثر سلبي و معنوي على النمو² كما سبق التطرق إليه .

4- الانفتاح و التبادل الخارجي

تشدد العديد من الدراسات التجريبية على أهمية الانفتاح . في هذا الجانب يوضح Dollar (1992) ، أن الفتح على التجارة ، الذي يتم قياسه بمؤشر مستوى الأسعار المصحح ، يكون له انعكاس موجب على النمو الاقتصادي . في نهاية سنوات التسعينيات استخلص كل من Sachs و Warner (1997) ، أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو في المتوسط بمعدل 2 إلى 2.5 % أكثر من الاقتصاديات الأخرى

¹ Fisher S « The role of macroeconomics factors in groth » ?journal of Monetary Econoics 32 ,1993,P48

²Srel M, « Nonlinear effects of inflation on economic growth »IMF Staff Paper ,43,1996,P.19.

وجد Morgan، Greenaway (1999)، كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح في التجارة ، للانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الفردي ، بالأخذ في هذه الدراسة كمؤشر للانفتاح حصة الصادرات و الواردات بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام

1

5- العوامل المالية

البحوث التجريبية الأكثر تميزا التي تطرقت للعلاقة بين التطور المالي و النمو و التي كانت أكثر انتشارا في سنوات التسعينيات أهمها أعمال Levine و King (1993)، حيث توصلت هذه الدراسات القياسية إلى توضيح و تأكيد على العلاقة الموجبة بين التطور

المالي و النمو الاقتصادي

غير أنه وجهت بعض الانتقادات بشكل أساسي على اتجاه السببية في العلاقة بين التطور المالي و النمو. يشير Hussein و Demetriades (1996) إلى أن السببية بين العلاقة بين العمق المالي المقاس بواسطة نسب الودائع البنكية إلى الإنتاج الداخلي الخام ، الديون البنكية المترتبة على القطاع الخاص إلى الإنتاج الداخلي الخام و النمو تتغير من بلد

إلى آخر²

¹ -Frael J ,Roer D, « Does trade cause growth » ,American Econoic Review ,89,1999,p.98

²Demetriades p ,Hussein K, « DOES Finacial developement cause economic growth ?Time-series evidence from 16countries » ,Journal of Developement Economics ;51,387,1996,p.32.

كما تكشف أعمال أخرى عن وجود علاقة سلبية بين الكبح المالي و المردودية الاقتصادية (الكبح المالي يمثل الوضعية التي يكون فيها النظام المالي يتعامل بمعدلات الفائدة ذات أسقف مرتفعة ،المراقبة الكمية على تخصيص القروض،ارتفاع الاحتياطات الإجبارية على الودائع البنكية ،المراقبة المباشرة من الحكومة على النظام البنكي و التخصيص الإجباري للأصول و قروض القطاع العام على كاهل البنوك التجارية)

المطلب الثاني: معوقات النمو الاقتصادي :

1- التعليم

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل، إن شخصا يستطيع القراءة و الكتابة و الحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ و لا يكتب ولا يحسب، كما أن مدير متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد و الرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيه، هو أكثر فاعلية بكثير في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مداخلات معينة- من مدير يجهد هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.

من الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلّة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم و التدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية.

وأي كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجديدة عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة وليس نقص الاتفاقات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو¹.

2- الصحة

لا جدال أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع بالمستويات الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف.

ثمّة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، و بالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

3- الموارد الطبيعية:

يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها و الاستفادة منها في عملية النمو.

¹الجمعية الثقافية سعيد عتبة، مرجع سبق ذكره

وأيا كان الأمر، فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل ومن المشاهد عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض و الموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية ، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، و الأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو .

4- التكنولوجيا:

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج و التوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا.

وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية و التقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق أبتكاره من أساليب فنية حديثة و متطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي، لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره

والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ

طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو. كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات، على مستوى عالي من الكفاءة المهنية و التدريب المهني، وعلى دراية تامة لكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير و الخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية.

غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفقودة في بعض دول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو.

المطلب الثالث: أثر تطبيق السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي ضمن

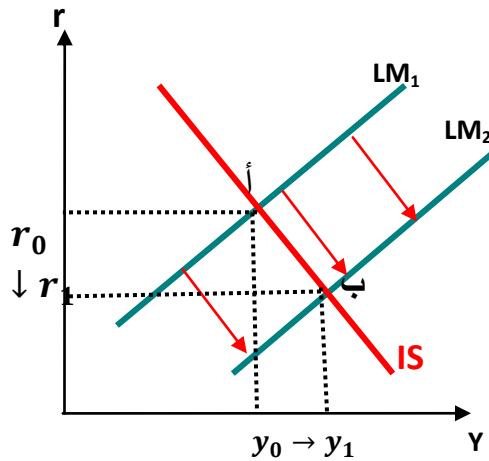
نموذج IS LM¹.

تتوقف فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي على عدد من المحددات يمكن إيضاحها من خلال تفسير ميكانيكية التغير الذي يحدث في سوق النقد والإنتاج تدريجياً حتى نصل إلى الأثر النهائي للسياسة النقدية على الدخل و سعر الفائدة.

الفرع الأول: أثر تطبيق سياسة نقدية توسعية وانكماشية.

أولاً: أثر السياسة النقدية التوسعية.⁽²⁾

يوضح الشكل المقابل أثر تطبيق السياسة النقدية التوسعية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازنيين حيث يترتب على هذه السياسة انتقال منحنى LM إلى اليمين من LM_1 إلى LM_2 مع بقاء وضع منحنى IS على حاله و بالتالي تنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث: ينخفض سعر الفائدة من $r_0 \leftarrow r_1$ و يرتفع الدخل من $y_0 \leftarrow y_1$



شكل [5]: أثر السياسة النقدية التوسعية على سوقَي الإنتاج و النقد.

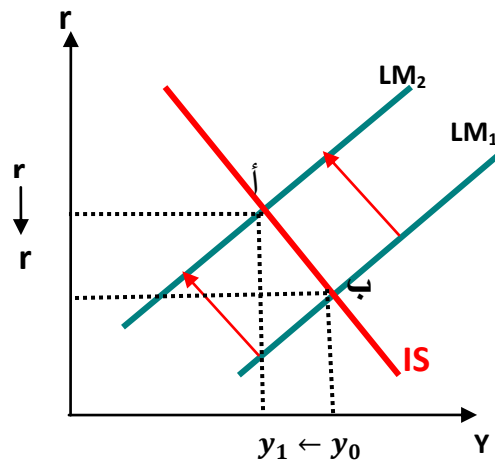
المصدر: أشرف أحمد العدلي (2006): "الاقتصاد الكلي"، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر ط1 ص 208

¹أشرف أحمد العدلي (2006): مرجع سابق ص 206.
²أشرف أحمد العدلي (2006): مرجع سابق ص 207-209.

ثانياً: أثر السياسة النقدية الانكماشية.

يوضح الشكل [06] أثر السياسة النقدية الانكماشية على توازن سوق الإنتاج و النقد حيث يترتب على تطبيق هذه السياسة انتقال منحنى LM إلى اليسار من LM_1 إلى LM_2 إلى مع بقاء منحنى IS كما هو و بالتالي ينتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث:

- يزيد سعر الفائدة التوازني للدخل من r_0 إلى r_1
- ينخفض المستوى التوازني للدخل من y_0 إلى y_1



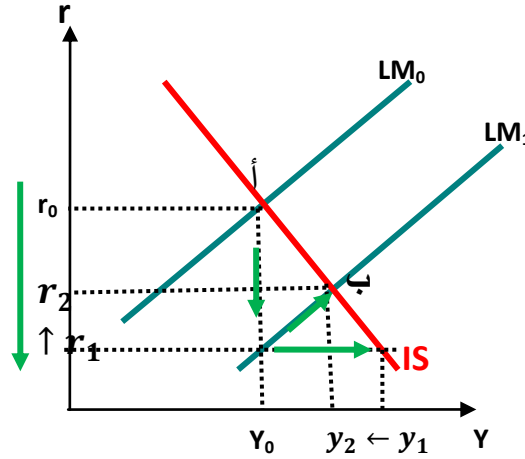
شكل [6]: أثر السياسة النقدية الانكماشية

المصدر: أشرف أحمد العدلي (2006): مرجع سابق ص 209

يتضح لنا مما سبق أن:

السياسة النقدية يصاحبها تغير في المستوى التوازني للدخل في نفس اتجاه العرض النقدي
ويصاحبها كذلك تغير في سعر الفائدة عكس اتجاه العرض النقدي.

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.¹



شكل [07]: فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي

المصدر: أشرف أحمد العدلي (2006): مرجع سابق ص 211

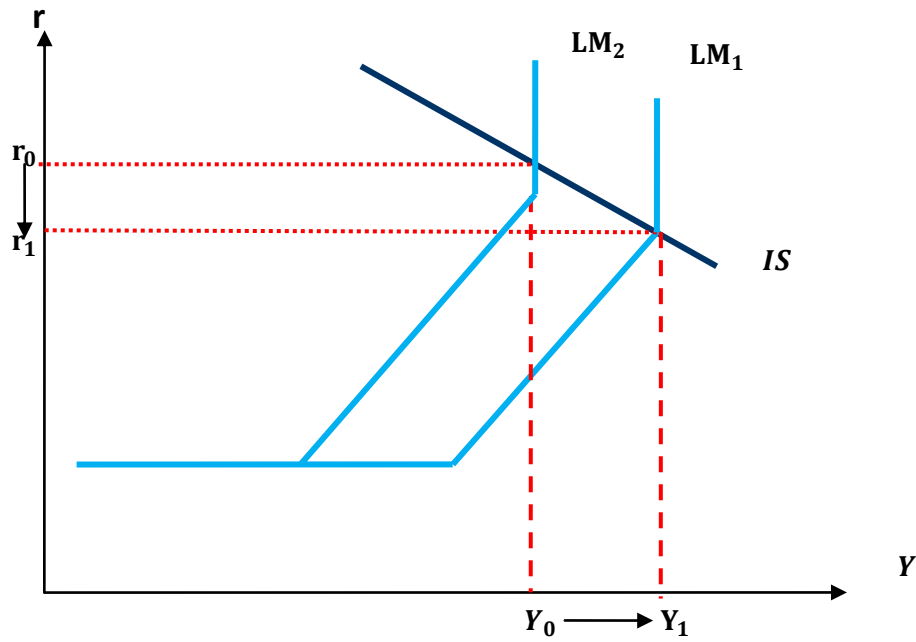
يبين الشكل [07] أن أي زيادة في عرض النقود أي انتقال منحنى LM من LM_0 إلى LM_1 سيؤدي إلى خلق فائض في السوق النقدي مما يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة من r_0 إلى r_1 عند نفس مستوى الدخل Y هذا الانخفاض في سعر الفائدة سيحفز من الاستثمار الخاص الذي يترتب عنه ارتفاع مستوى الدخل من y_0 إلى y_1 . إن الارتفاع في الدخل يصاحبه زيادة الطلب على النقود لأنه كلما زاد مقدار الدخل زادت الرغبة في الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود و هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة (كما ذكرنا سابقاً في الطلب على النقود عند كينز) من r_1 إلى r_2 . يترتب على حدوث ارتفاع في سعر الفائدة مرة أخرى انخفاض الاستثمار الخاص مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل من y_1 إلى y_2 وبالتالي الحصول على مستوى توازني جديد عند النقطة ب.

¹ أشرف أحمد العدلي (2006): مرجع سابق ص 210.

الفرع الثالث: فعالية السياسة النقدية في الحالات المتطرفة لمنحنى LM
(الكلاسيكية والكينزية)

أولاً: الحالة الكلاسيكية (منحنى LM الرأسي)

السياسة النقدية في هذه الحالة الشكل [07] هي كاملة الفعالية حيث يزيد الدخل من y_0 إلى y_1 ، من جهة أخرى سينخفض معدل الفائدة من r_0 إلى r_1 و هذا يزيد الطلب الاستثماري مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني.

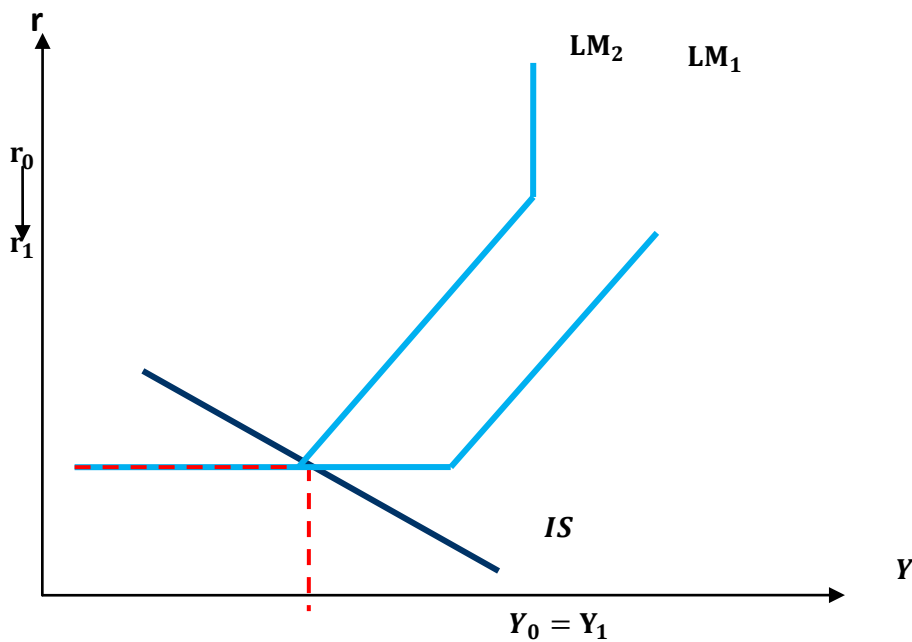


شكل [08]: فعالية السياسة النقدية في الحالة الكلاسيكية.

المصدر: شيببي عبد الرحيم (2008): ، مرجع سابق ص 11

ثانياً: الحالة الكينيزية (منحنى LM الأفقي):

إن إتباع سياسة نقدية توسعية في هذه الحالة لن يكون له أي تأثير حيث يواجه المعروض النقدي لأغراض المضاربة و من ثم ينعدم تأثيرها على النشاط الاقتصادي و هو ما سماه كينز فخ السيولة كما ذكرنا سابقاً لأن معدل الفائدة في أدنى مستوياته و لم يطرأ أي تغير على الدخل كما هو موضح في الشكل [08].¹



شكل [09]: فعالية السياسة النقدية في الحالة الكينيزية.

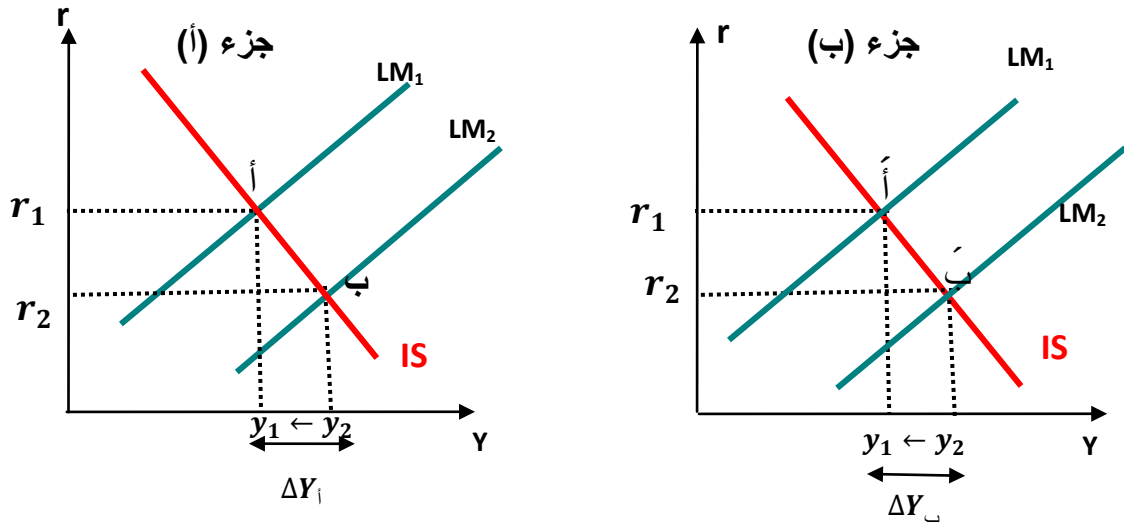
المصدر: شبيبي عبد الرحيم (2008): ، مرجع سابق ص 12.

ثالثاً: تأثير ميل منحنى LM على فعالية السياسة النقدية

يوضح الشكل [09] أن الاختلاف بين الحالتين أ و ب هو ميل منحنى LM حيث أن فعالية السياسة النقدية تزيد في الجزء أ عن الجزء ب، فزيادة العرض النقدي بنفس المقدار في الحالتين أدت إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين من LM_1 إلى LM_2 مما أدى إلى تغير نقطة

¹ شبيبي عبد الرحيم (2008): مرجع سابق، ص 18.

التوازن من أ إلى ب و ترتب على ذلك زيادة الدخل بمقدار Δy حيث يتض بمقدار حيث يتضح من خلال الشكل أن فعالية السياسة النقدية تزيد مع زيادة ميل منحنى LM في حدوث زيادة في الدخل.



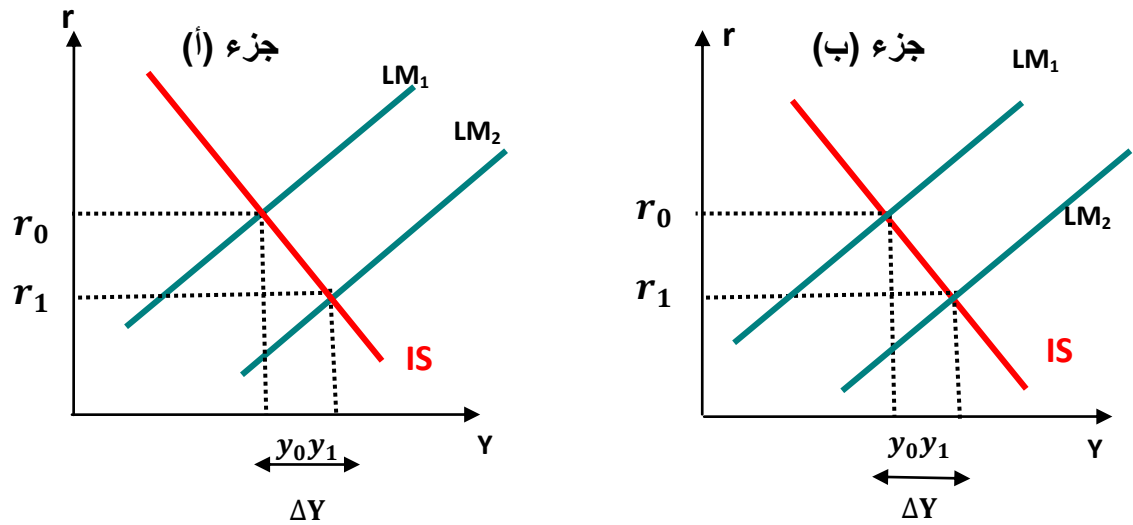
شكل [10]: تأثير ميل منحنى LM على فعالية السياسة النقدية

المصدر: أشرف أحمد العدلي (2006): مرجع سابق ص 214

رابعاً: تأثير ميل منحنى I على فعالية السياسة النقدية.⁽¹⁾

يتضح من الشكل [10] أن اتباع سياسة نقدية توسعية ترتب عنها انتقال منحنى LM إلى اليمين في كلا الجزئين و لكن مقدار الزيادة في الدخل في الجزء (ب) كانت أكبر منها في الجزء (أ) و ذلك راجع لاختلاف ميل منحنى IS حيث أن فعالية السياسة النقدية تزيد بانخفاض ميل منحنى IS والعكس صحيح.

¹أشرف أحمد العدلي (2006): مرجع سابق، ص 215.

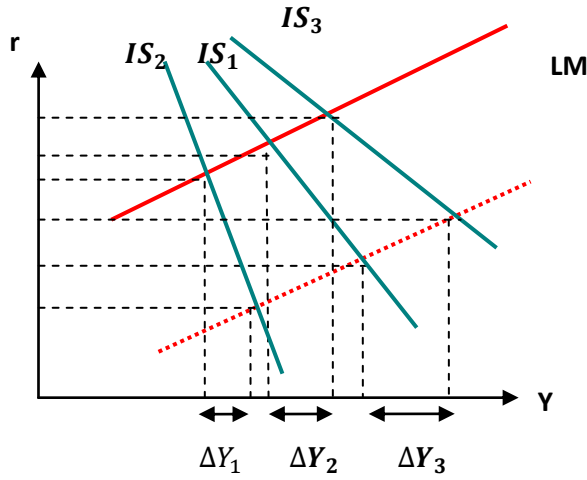


شكل [11]: تأثير ميل منحنى IS على فعالية السياسة النقدية

المصدر: أشرف أحمد العدلي (2006): مرجع سابق ص 215

كما يوضح الشكل [11] مختلف وضعيات و ميل منحنى IS و تأثيره على فعالية السياسة النقدية حيث أنه يصبح التغير في الدخل أكثر أهمية كلما كانت (IS) مسطحة أكثر (IS_3) لأنه كلما ازدادت حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة و تدهور هذه الأخيرة أو نقصها في ظل السياسة النقدية التوسعية سمح ذلك تشجيع تكوين رأس المال و تأثيره المضاعف. في الأخير يتبين لنا أنه كلما زادت حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة أثبتت السياسة النقدية فعاليتها و تأثيرها⁽¹⁾.

¹ شبيبي عبد الرحيم (2008): مرجع سابق، ص 43



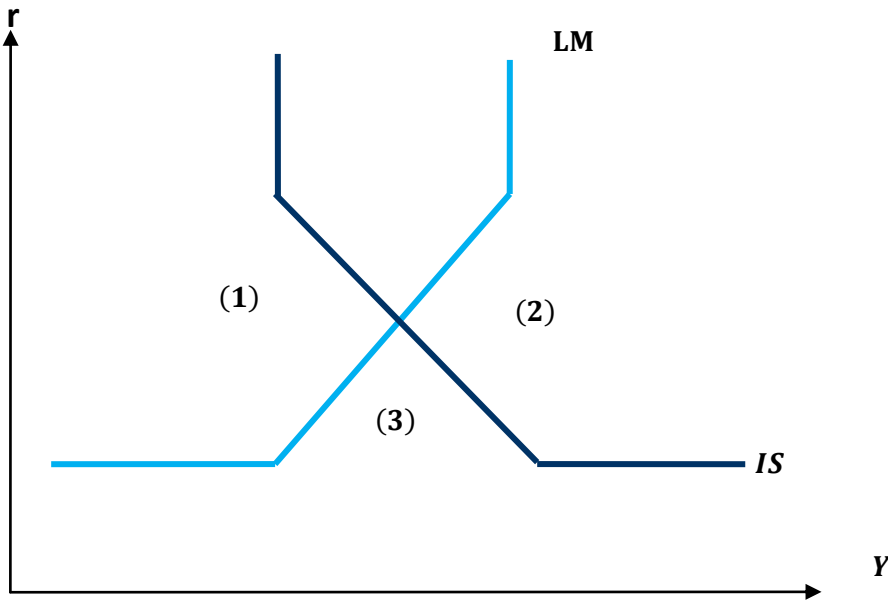
شكل [12]: تأثير ميل منحنى IS على التغير في الدخل

المصدر: شيببي عبد الرحيم (2008) مرجع سابق ص 47

خلاصة: نستنتج مما سبق أن فعالية السياسة النقدية تتأثر بمجموعة من العوامل و لقد فسرها مجموعة من الاقتصاديين على مر العصور يمكن إيجازها فيما يلي:¹

نميز ثلاثة مناطق عادة في الرسم البياني [12]

¹ شيببي عبد الرحيم (2008): مرجع سابق، ص 47



شكل [13]: تأثير كل من ميل IS و LM على فعالية السياسة النقدية.

المصدر: شيب، عبد الرحيم (2008): مرجع سابق، ص 43

المنطقة الكينيزية: أين IS يكون تقريبا عموديا و LM تقريبا مسطحا هذه المنطقة تكون مؤهلة في حالة ما إذا كان الاستثمار قليل الحساسية أو عديم الحساسية اتجاه معدل الفائدة و هو يعتمد بكثرة على مخزون رأس المال ، الدخل و خاصة استباق القرارات بالنسبة لرؤساء المؤسسات أما بالنسبة للطلب على النقود يعتبرونها جد مرنة بالنسبة لأسعار الفائدة كما يضعون فخ السيولة كما ذكرنا سابقا أي نسبة الفائدة منخفضة جدا و التحصيلات النقدية تبقى معطلة و بالتالي عدم فعالية السياسة النقدية.

المنطقة الكلاسيكية أين IS تقريبا أفقيا و LM تقريبا عموديا في الواقع بالنسبة للكلاسيك والنيوكلاسيك بما أن الادخار و الاستثمار متعلقان بأسعار الفائدة الدخل في حد ذاته شديد المرونة مقارنة مع هذه النسبة. أما بالنسبة للطلب على النقود فيعتبرونها غير مرتبطة بهذه النسبة بل مرتبط بالمتغير l_1 و هو المعاملات.

المنطقة الوسيطة: و هي تحتوي على كافة الحالات التي لا تتوافق مع الحالتين السابقتي الذكر بل تقوم على أساس المزج بينهما.

خلاصة الفصل

في المستجدات الحديثة التي تشهدها الساحة العالمية عموما و الاقتصادية خصوصا ، و في ظل النظام الأحادي القطبية الذي يقوم على مبادئ الزعامة و القوة و التحدي من أجل الرقي و التقدم و التجديد المستمر لاستدراك أخطاء الماضي و جعلها قاعدة الانطلاقة مستقبلا للنهوض بالاقتصاد العالمي ، بما يخدم مصالح الأفراد و الجماعات ، لان تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية مرهون بتكوين و تأهيل العنصر البشري و المادي.

فمن خلال دراستنا نجد أن جميع الدول و خاصة الدول المتقدمة تسعى إلى تحقيق معدلات كبيرة في النمو الاقتصادي نظرا لما يعكسه النمو على مختلف المجالات الاقتصادية و ذلك بالعمل على تنمية و تطوير كل ما يساهم في دعم النمو كالموارد الطبيعية و التكنولوجيا...، مع إدخال الأساليب الفنية التي تساهم عملية النمو إسهاما كبيرا و هذا ما تم التطرق إليه في هذا الفصل.

الفصل الثالث

أثر السياسة النقدية

على النمو الاقتصادي في الجزائر

1984-2013.

مقدمة الفصل الثالث:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، وتوجيهها وفق الأهداف المراد تحقيقها، ومن بين هذه الأخيرة، زيادة النمو الاقتصادي.

والجدير بالذكر أنه كلما كانت السياسات المتبعة مرنة، واضحة وتتميز بالكفاءة والفعالية وأيضا تتماشى والتحويلات الاقتصادية على المستوى الكلي، كلما انعكس ذلك إيجابيا النمو الاقتصادي وتحسن للأفضل، والعكس صحيح.

وفي هذا الفصل سنسلط الضوء على تطوّر السياسة النقدية في الجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي وتحقيقها للأهداف الاقتصادية المرجوة، حيث نمرّ أولاً على أهم المراحل التي مرّت بها قبل وبعد الإصلاحات، ثم سنحاول القيام بدراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تطوّر السياسة النقدية في الجزائر.

مّرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التّطورات، والتي ترجع إلى طبيعة النّظام الاقتصادي المنتهج، الذي ينعكس أسلوب إدارته على السّياسات الاقتصادية المطبّقة عموماً، وبالسياسة النقدية بصفة خاصّة، ومن أجل مسايرة هذه التّطورات الحاصلة، وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات، حيث سنحاول إبراز أهمّ معالم السياسة النقدية في تلك الإصلاحات، ومن أجل ذلك خصّصنا هذا المبحث لمعرفة مسار تطوّر السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة قيد الدّراسة، وذلك بتقسيمها إلى ثلاث فترات، يمكن إيجازها وعرضها كمايلي:

- تطوّر السياسة النقدية في الفترة ما بين 1962 – 1989.
- تطوّر السياسة النقدية في فترة الثّمانينات 1990 – 1998.
- تطوّر السياسة النقدية انطلاقاً من الإصلاحات 1999-2011.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفترة 1962 – 1989.

من خلال هذا المطلب نسلط الضوء على تطورات السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 1989، وسنقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين حيث نتناول في الفرع الأول مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962 – 1979. أما في الفرع الثاني فسيكون للفترة 1980 – 1989.

الفرع الأول: السياسة النقدية في الفترة 1962 – 1979

تميزت هذه المرحلة بضعف الطلب على القروض المصرفية، نتيجة لغياب المشاريع الاستثمارية، حيث لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى مراقبة العرض النقدي، وقد كان هذا إلى غاية سنة 1969، وتبنت الجزائر اختيارات اقتصادية وهو نمط التسيير المخطط مركزيًا، والذي جعل القطاع المصرفي تابع لمتطلبات الخطة الاقتصادية العامة، فانحصرت مهام هذا القطاع في تلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية التي كانت تابعة للدولة من أجل بناء الاقتصاد الوطني، أو بما يسمى اقتصاد الاستدانة⁽¹⁾. وبصفة عامة يتميز هذا الاقتصاد بالخصائص التالية:

➤ يشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الإنتاجي، وذلك لضعف معدل

التمويل الذاتي للمؤسسات وضيق أو انعدام السوق المالية ولهذا فهي تلجأ كلية إلى القرض.

¹. كريم جودي ، السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 4-9/ماي 1996، أبو ظبي، ص300.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

- يعمل النظام المصرفي تحت سلطة البنك المركزي، حيث تلجأ البنوك بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي الذي لا يستطيع أن يمدّها بذلك دون النظر إلى مستوى النشاط الاقتصادي، ويعتبر تدخل البنك المركزي مقيدا في اقتصاد الاستدانة.
- تكون المؤسسات مدينة لدى البنوك، والبنوك مدينة لدى البنك المركزي.
- يكون الإنشاء النقدي نموه داخليا، وحسب هذا الاتجاه فإنّ المقابلات الرئيسية للإصدار النقدي هي القرض المطلوب من الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي.
- تكون معدلات الفائدة المطبقة معدلات إدارية.
- يشكل تأطير القرض النمط الرئيسي في ضبط النشاط النقدي للبنوك في اقتصاديات الاستدانة، كما أن الضبط النقدي يخضع ببساطة إلى تحديد كمية القرض.
- ومنه فإن السياسة النقدية في هذه الاقتصاديات هي سياسة ائتمانية، لأن النظام المالي يستجيب إلى ضرورة ضمان تمويل المؤسسات من خلال القرض، والأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي أيضا القرض⁽¹⁾. وبالتالي كانت السياسة النقدية عديمة الفعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في تلك الفترة.

¹. Ammour Benhalima, Monnaie et régulation monétaire, référence à l'Algérie, Edition Dahleb, 1997, p.p. 73. 74.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

ومنذ إصدار قانون المالية لسنة 1966 الذي ألغى السقف أو الحد الأقصى لتسيقات

البنك المركزي للخرينة العامة، وكان تمويل عجز الميزانية يتم آليا من طرف البنك المركزي في شكل تسيقات وحساب بريدي جاري دائم، ومن طرف البنوك التجارية عن طريق الاكتاب الإجابري (بنسبة 5% من الودائع) لسندات الخزينة، ونتج عن هذا دين كبير للخرينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي، وهو ما ذكرناه في صفات اقتصاد الاستدانة، ولقد بلغ هذا الدين في نهاية عام 1989، حوالي 110 مليار دينار تجاه البنك المركزي، و10 مليارات دينار تجاه البنوك التجارية، وهو مبلغ يشكل ما يقارب 50% من الدين العمومي المحلي في ذلك التاريخ.

ومن هنا بدأ إخضاع النقد لسياسة الميزانية ولا نقول السياسة النقدية لأنه من المبكر أن نتكلم عنها، وقد انتقلت سلطة تسيير النقد والقرض إلى وزارة المالية، وأصبح ذلك مؤكدا في قانون المالية 1971 الذي أعيد فيه تنظيم دوائر التمويل وكان اهتمام الدولة ينصب على تمويل الاستثمارات العامة المخططة، والذي حدد ثلاثة أنماط لتمويل الاستثمارات المخططة من بينها إعادة الخصم الآلي للقرض متوسط المدى لدى البنك المركزي، وكان دور البنوك التجارية في توزيع مختلف الموارد المالية المتاحة على المؤسسات العمومية الموجودة وفقا لقائمة تقدمها وزارة المالية، وقد بدأ في تطبيق آلية إعادة الخصم انطلاقا من 01 يناير 1972 إلى 1986 وكان يساوي 2,75% وهذا المعدل لا يشجع الادخار، وهذا يبرر عدم تحفيز البنوك في جلب الموارد المالية، وإنما كانت البنوك تتجه بطريقة مباشرة وبسيطة إلى إعادة الخصم بطريقة آلية لدى

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

البنك المركزي، وقد كرس الإصلاح المالي لسنة 1971 سيطرة التخطيط الكمي الذي وضع الأولوية للقطاع الحقيقي وإخضاع الظواهر النقدية له.

الفرع الثاني: السياسة النقدية خلال الفترة (1980-1989).

بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة مع اعتماد نظام القرارات اللامركزية بدلا من القرارات المركزية الذي كان في السابق، ولم يقتصر هذا الإصلاح على القطاع الحقيقي، بل تعداه إلى القطاع المصرفي والنقدي، فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفترة بإنشاء مصرفين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية 1985، لكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية.

أما في سنة 1986 فقد صدر قانون مصرفي جديد يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضع مهام البنك المركزي والبنوك التجارية¹، وقد أشار في الفقرة 6 من المادة 19 من قانون 86 إلى أن يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض²، وبالفعل فابتداء من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من 2,75% إلى 5% أي ظل ثابتا حوالي 15 سنة أي إلى غاية أكتوبر 1986 معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وقد مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ

¹ المادة 16 من قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض.
² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 138.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

1987، وهكذا أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية، وفي ماي 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدلات الفائدة لرفع مستوى الادخار، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتنشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين.

كما نتابع الإصلاح المصرفي عندما صدرت النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات بما فيها البنوك، حيث أدخلت عليها تعديلات لتسيير البنوك حسب المعايير الاقتصادية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المردودية كما ألغى التوطين المصرفي الوحيد كما تمّ خروج الخزينة العامة عن دائرة التمويل و تركت مهمة الوساطة المالية للبنوك، ولكن رغم هذا كله لا يزال التسيير النقدي جامدا أو قاصرا ولا يحمل هذا الإصلاح دلالات كبيرة في إدارة السياسة النقدية إلا أنها مرحلة هامة في تطوير السياسة النقدية و بروز قواعد جديدة لترك التسيير النقدي للنظام المصرفي فقط.⁽¹⁾

¹. نفس المرجع والصفحة سابقا.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظلّ الإصلاحات 1990 – 1998.

تميّزت هذه المرحلة بالإصلاح المالي والنقدي، واللجوء إلى صندوق النقد الدولي خلال الفترة

(1994 – 1998)، حيث تمّ إصدار قانون خاصّ مجاله محدّد في إعادة الاعتبار للجهاز

المصرفي بصفته مشرقا على السياسة النقدية، وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة وكلّ ما يتعلّق

بالمواضيع النقدية، ويعرف هذا القانون بقانون النقد والقرض 90 – 10 الصادر بتاريخ 14 أبريل

1990.

ويعدّ هذا القانون نقطة تحوّل جوهرية في إصلاح النّظام المصرفي الجزائري، إذ قبل هذا الإصلاح لم

يكن هناك وجود لسياسة نقدية واضحة، وذلك لضعف الوساطة المالية، وتداخل دور البنك

المركزي والخزينة العمومية. وأهمّ النقاط التي ركّز عليها هذا القانون تتمثّل فيما يلي:

➤ منح استقلالية أكبر للبنك المركزي.

➤ تحديد دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني، بعد أن تمّ وضع حدّ لتمويل

عجز الميزانية.

➤ إنشاء مجلس النقد والقرض المكلف بوضع السياسة النقدية، سياسة سعر الصّرف

والمديونية الخارجية.

وقد تميّزت التّطوّرات النقدية للفترة 1990 – 1993 باتّباع سياسة نقدية توسّعية بصفة

أساسية، والتي تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضّخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات

العامة كما هو موضّح من خلال الجدول التّالي:

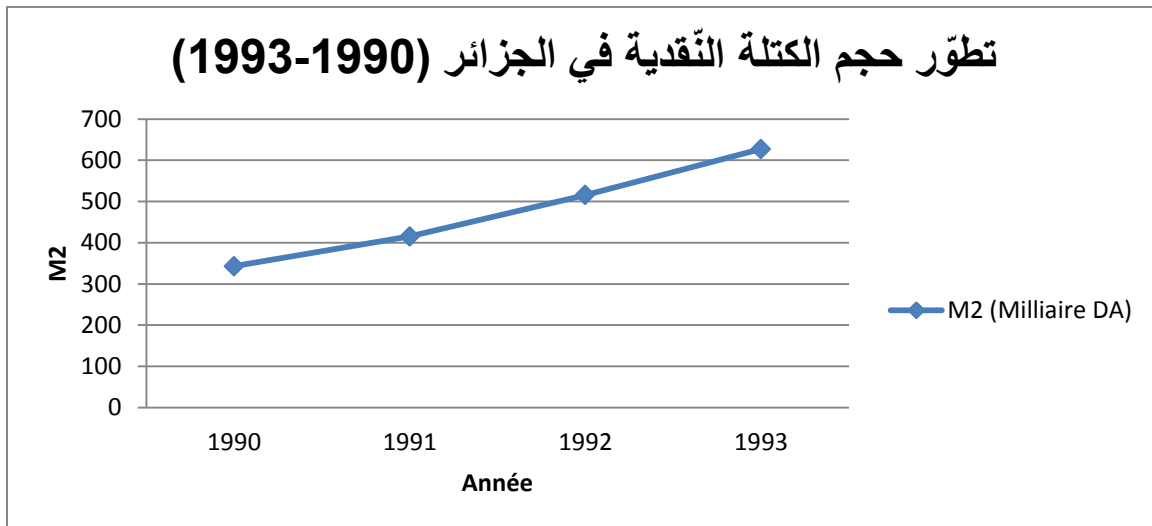
الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

الجدول رقم (01): تطوّر حجم الكتلة النقدية في الجزائر (1990-1993)

السنة	1990	1991	1992	1993
الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	343	415.2	515.9	627.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، ص.ص 30-50.

Source : Bulletin Statistique de La Banque D'Algérie, statistique Monétaires 1964-2011, Juin 2012.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

ونتيجة لانعدام الانضباط المالي وزيادة الطلب للمؤسسات العامة التي كان وضعها المالي متدهور نتيجة زيادة الأجور الضخمة، والتباطؤ العام في الاقتصاد، إضافة إلى ذلك لم تجد البنوك خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية، وتبعاً لذلك زاد حجم الكتلة النقدية M2 بنسبة 22% خلال الفترة 1992-1993، مما يعكس

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

التوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية، غير أنّ التضخم انخفض من 25.9% سنة 1991 إلى 20.5% سنة 1993.⁽¹⁾

وترجع الزيادة في الكتلة النقدية أساساً إلى عجوزات الموازنة العامة، والتي كانت تغطّيها الدولة عن طريق الإصدار النقدي ممّا أدّى إلى ظهور اختلال بالتوازن النقدي للبلاد. السياسة النقدية في ظلّ برامج التصحيح الهيكلي 1994-1998.

بعد الانخفاض الحادّ لأسعار النفط، ممّا أودى بالجزائر إلى حافة الاختناق والانهيار المالي، وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية، لجأت إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، فأبرمت عدّة اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وذلك خلال الفترة الممتدّة من 1989 إلى 1998 وتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي:⁽²⁾

➤ **الاتفاق الأوّل**، والذي عُقد سنة 1989 وحصلت الجزائر بموجبه على 155.7 مليون وحدة سحب خاصّة، تحت مجموعة من الشروط وضعها الصندوق، والمتمثّلة في مراقبة توسّع الكتلة النقدية بالحدّ من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة، العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة، إضافة إلى الحدّ من التّضخّم وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وفتح المجال لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

➤ **الاتفاق الثاني**، وقّعت الجزائر على اتفاق آخر لمُدّة عشرة (10) أشهر، وافق عليه الصندوق، حيث قدّم للجزائر 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصّة مقسّمة إلى أربع (04) شرائح

¹. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2005-2006، ص 386.
². لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 223.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

متساوية، غير أن الرابعة تم تجميدها لعدم احترام الحكومة آنذاك لبنود الاتفاقية، ولمدة عشرة (10) أشهر، لكن تنفيذ هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة، مما جعلها عائقا أمام تطبيق بنوده المتفق عليها.⁽¹⁾

➤ برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995:

استهدف هذا البرنامج تحقيق معدّل نمو للناتج الداخلي بين 3% و 6% وتقليص التضخم وتوفير مناصب شغل. وفي نهاية البرنامج عمل على تحقيق مايلي:²

➤ تعديل سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 50%.

➤ توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية.

➤ الحدّ من التوسّع النقدي.

وقد أسفرت النتائج التي تمّ تحقيقها بعد انتهاء تطبيق البرنامج عمّا يلي:

➤ تراجع معدّل سيولة الاقتصاد (M2/PIB) من 49% سنة 1993

إلى 39% سنة 1995.

➤ انخفاض معدّل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995.

➤ انخفاض نسبة خدمات الدين إلى 48% من الناتج المحلي الخام سنة 1994

بعدها وصلت إلى 83% سنة 1993. نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية.⁽¹⁾

¹. Benissad, M.E, Algérie: restructuration et réformes économiques (1979-1993), OPU, Alger, 1994, pp 140-141.

². بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 195.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

➤ انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي الخام.

➤ برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي بنجاح حرّرت الجزائر خطابا جديدا للنوايا

تضمن محتوى برنامج التعديل الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام اتفاق

التمويل الموسّع للفترة الممتدة من ماي 1995 إلى ماي 1998، وبموجب هذا الاتفاق أصبحت

من أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي، حيث

أصبح البنك المركزي الجزائري مؤسسة مستقلة مكلفة بإدارة السياسة النقدية والنظام البنكي.

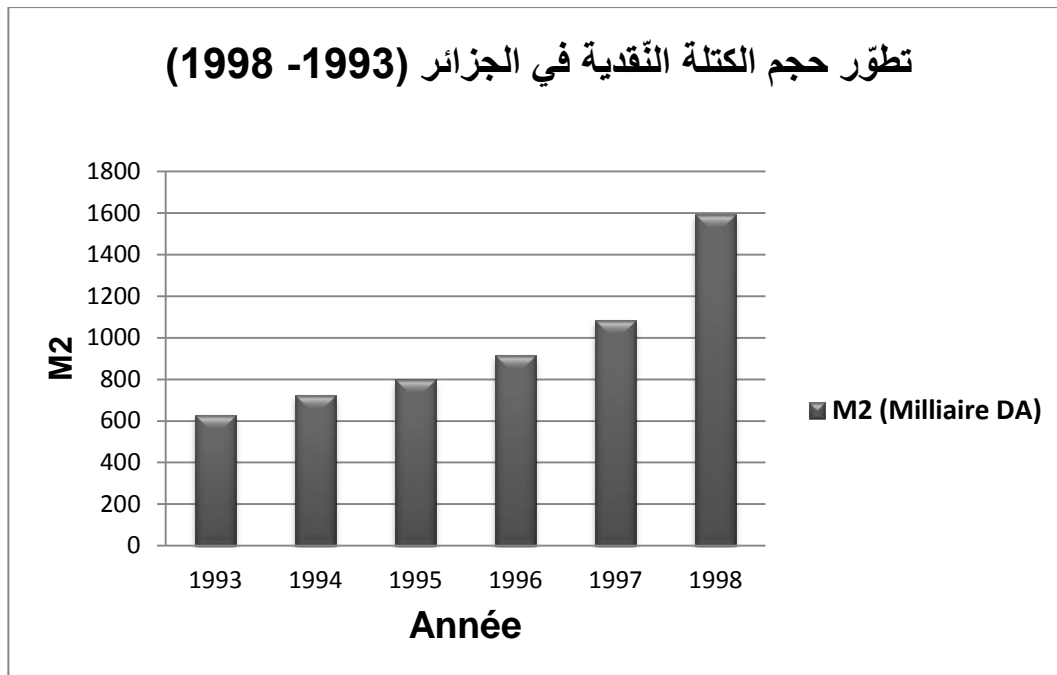
الجدول رقم(02) نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الوضعية النقدية.

الوحدة: مليار دج.

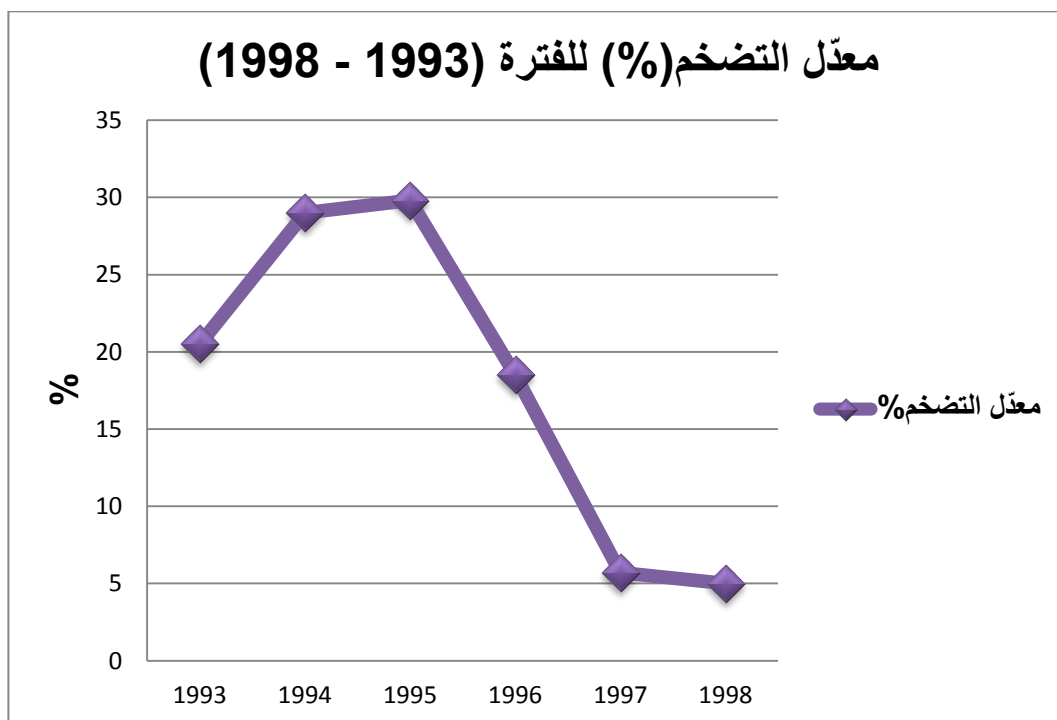
السنة	الموجودات الخارجية الصافية	الموجودات الداخلية	القروض الداخلية	القروض للاقتصاد	نسبة السيولة %	الكتلة النقدية M2	معدّل التضخم %
1993	23.9 ماي	601.3	753.6	231.4	52.2	625.2	20.5
1994	60.4	663.3	774.4	305.8	52.2	723.7	29.0
1995	26.3	773.3	967.2	565.6	40.7	799.6	29.8
1996	133.9	781.3	1057.3	776.8	35.7	915	18.5
1997	350.3	799.4	1164.9	741.3	38.9	1081.5	5.7
1998	280.7	1010	1273.5	906.2	56.3	1592.5	5.0

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 227.

¹. راتول محمد، "توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكامل الإقليمي"، {مداخلة} مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس في 26 و27 مارس 2002، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، ص 06.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02).

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

إنّ الشيء الملاحظ من خلال الجدول أعلاه، هو نمو الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بالتكفل بالعجز المزمّن للشركات العمومية، كما أنّ الشيء الملاحظ هو انخفاض القروض المقدّمة للدولة خلال الفترة 1993-1996 واستقرار نموّها خلال الفترة الموالية، أمّا القروض المقدّمة للاقتصاد فقد عرفت توسّعا هامًا، كما أدّت صرامة السياسة النقدية إلى انخفاض التضخّم من 20.5% سنة 1993 إلى 5% سنة 1998، ومع نهاية سنة 1998 عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تحسنا ملحوظا.

بعد دخول الجزائر في هذه الإصلاحات الشاملة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية ابتداء من عام 1989، وإلى غاية عام 1998 ضمن شروط معينة أثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بـ:

1

- الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصّة خلال الفترة 1990-1993
- إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدّلات فائدة حقيقية بهدف تخفيف الادّخار المحلي.
- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية، إذ تمّ إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجمالي منذ سنة 1994.
- التحوّل نحو الرّقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح (السوق النقدي).

¹ عبد الحقّ بوعتروس، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلّة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس (05) جوان 2009، الجزائر، ص 13.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

كلّ تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية وبالتالي فعّلت دور السياسة النقدية

في الاقتصاد الجزائري، وقد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية، إلا أنّ معدّل تسهيل

الاقتصاد خلال فترة عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشاً نتيجة السياسة النقدية

الصارمة التي تضمّنتها بنود المشروطة.

المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الفترة 1999-2013

2013.

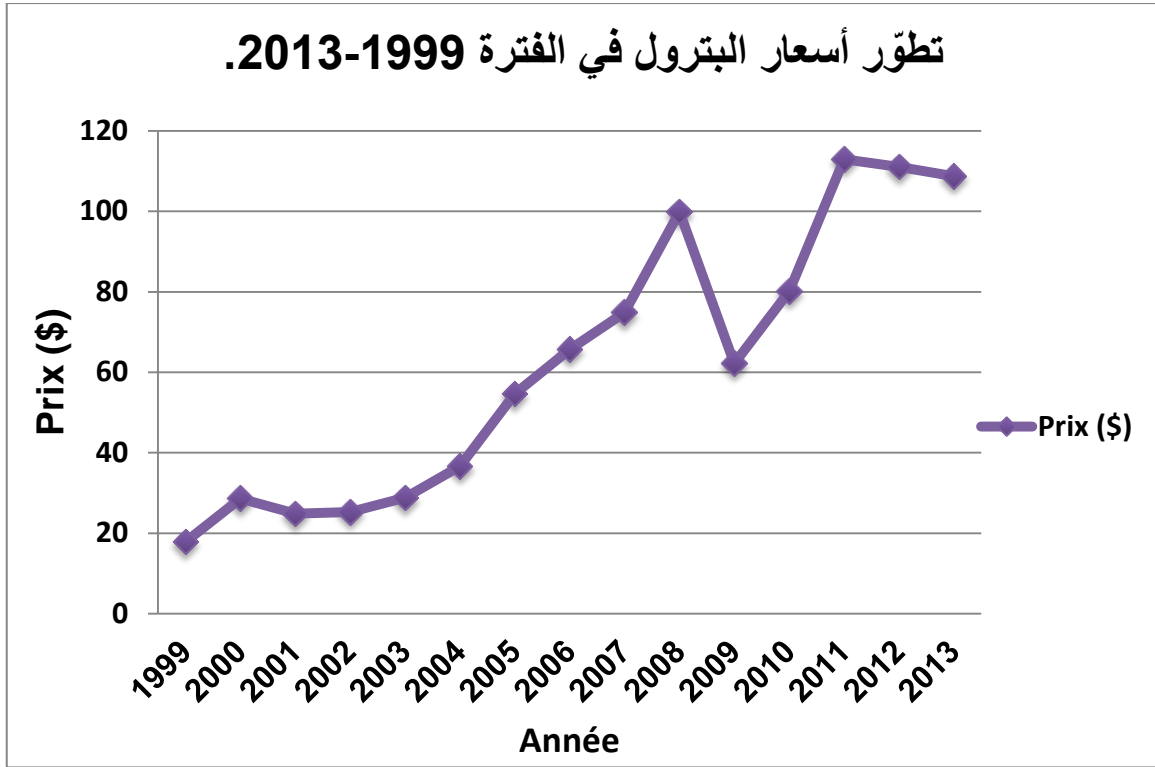
كأي اقتصاد منفتح على الخارج تؤثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي، وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات، كما أنّ طبيعة النظام الذي كان سائدا وتحوّله إلى نظام السوق أفرزت العديد من التغيرات مما استدعى صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحوّل أهمّها قانون النقد والقرض 90-10، وتعتبر الفترة 2000-2013 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحوّلات والتغيرات خاصّة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000 ووصلت أقصاها سنة 2008 ثمّ انخفضت سنة 2009، بسبب الأزمة المالية العالمية التي مسّت معظم الدّول الصناعية، ثمّ بدأت الأسعار في الارتفاع وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تطوّر أسعار البترول في الفترة 1999-2013.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر البرميل (\$)	17.91	28.59	24.9	25.31	28.89	36.66	54.6	65.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
سعر البرميل (\$)	74.8	99.9	62.2	80.2	112.9	111.04	108.7	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005 وتقارير بنك الجزائر 2008-2013.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.



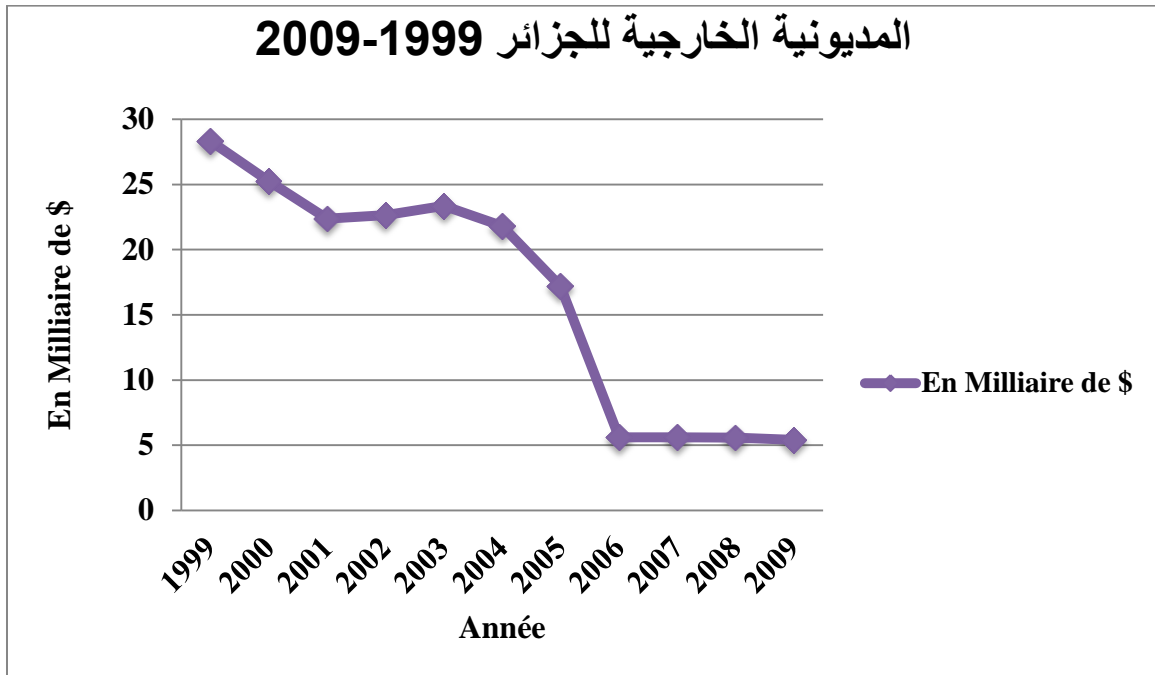
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

نتج عن هذا الارتفاع في أسعار المحروقات إيجاد وضعية اقتصادية مميزة، حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير، مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية، والذي يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): المديونية الخارجية للجزائر 1999-2009.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المديونية الخارجية (\$)	28.32	25.26	22.37	22.64	23.35	21.81
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	
المديونية الخارجية (\$)	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2005-2009.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

خلال الفترة 2000-2013 تمكّن البنك المركزي من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، ولاحتواء فائض السيولة بالكامل، وللحدّ من الآثار السلبية للتضخّم كشف بنك الجزائر ابتداء من سنة 2006 ثلاث وسائل للسياسة النقدية والتي تمثل في استرجاع السيولة (وسيلتي السوق)، التسهيل الدائمة الخاصّة بالوديعة، ثمّ سياسة الاحتياطي الإجباري.

ومن هنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الاختلالات، حيث أنّ السياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التّحديات يصعب التّعامل معها تتمثل فيما يلي:

- موارد مالية فائضة وضخمة.
- عدم تنوّع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي وبطالة مرتفعة.

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

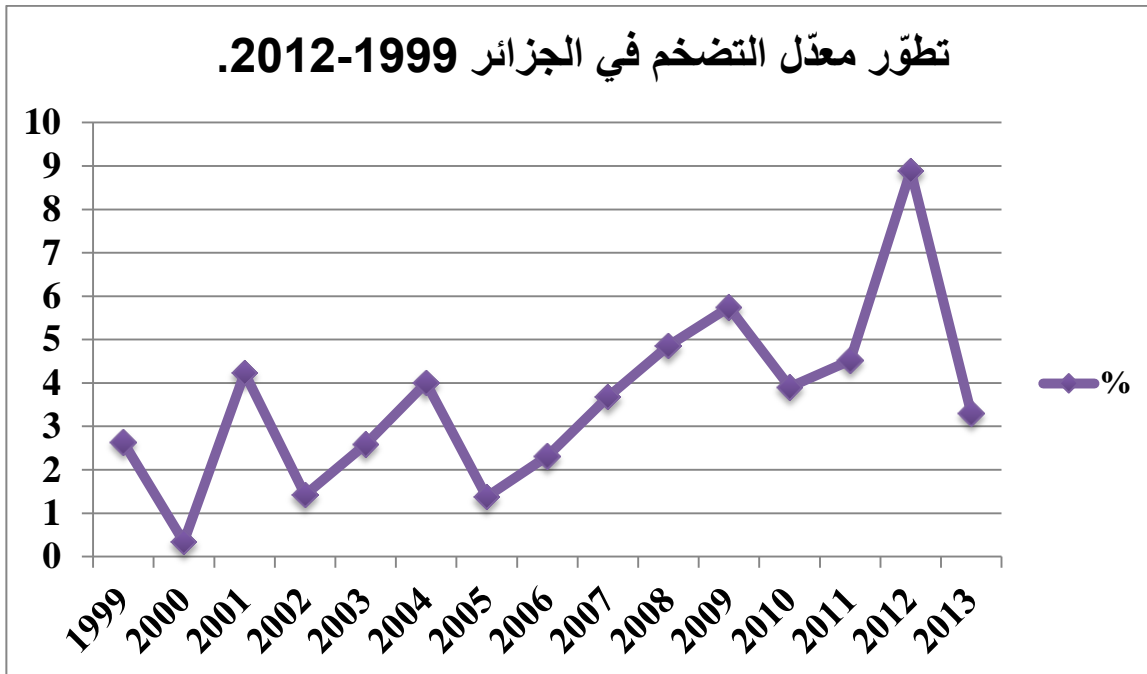
➤ انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية ويتمثل سببه في ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود الائتمان اللازم لذلك بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.

➤ عودة الضغوط التضخمية للاقتصاد خاصة في سنة 2012 حيث شهد معدّل التضخم ارتفاعا كبيرا فاق 8% كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطوّر معدّل التضخم في الجزائر 1999-2013.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدّل التضخم %	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	4.00	1.38	2.31
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
معدّل التضخم %	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.3	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي/ الديوان الوطني للإحصائيات.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

ومنّه يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي والذي يركّز على المراقبة والإشراف وتوجيه الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة بشكل رئيسي، والمتمثلة

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

في (سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة)، ويتم رفع وتعزيز كفاءة هذه الأدوات من خلال رفع فاعلية البنوك التجارية وذلك من خلال وضع سياسة ائتمانية محدّدة والترويج لها للوصول إلى الأهداف المنشودة.

ومن جهة أخرى على بنك الجزائر الاهتمام وتفعيل بعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مثل سياسة الإقناع الأدبي من أجل تخصيص الائتمان نحو قطاعات اقتصادية معيّنة كالمشاريع الاستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن أيضا للبنك التمييز بين القطاعات في حصولها على القروض من خلال سعر الفائدة أو فترة التسديد، حيث يمسّ هذا الإجراء المشاريع التي يمكن أن تساهم في توظيف اليد العاملة وتنويع الإنتاج.

ومن خلال متابعة حجم ونوع القروض التي يقدمها النظام المصرفي يتّضح حجم المشكلة، حيث أنّ متابعة وتحليل وضعية هذه الأخيرة يمكن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للاقتصاد. والجدول التالي يوضّح حجم القروض الممنوحة حسب الآجال.

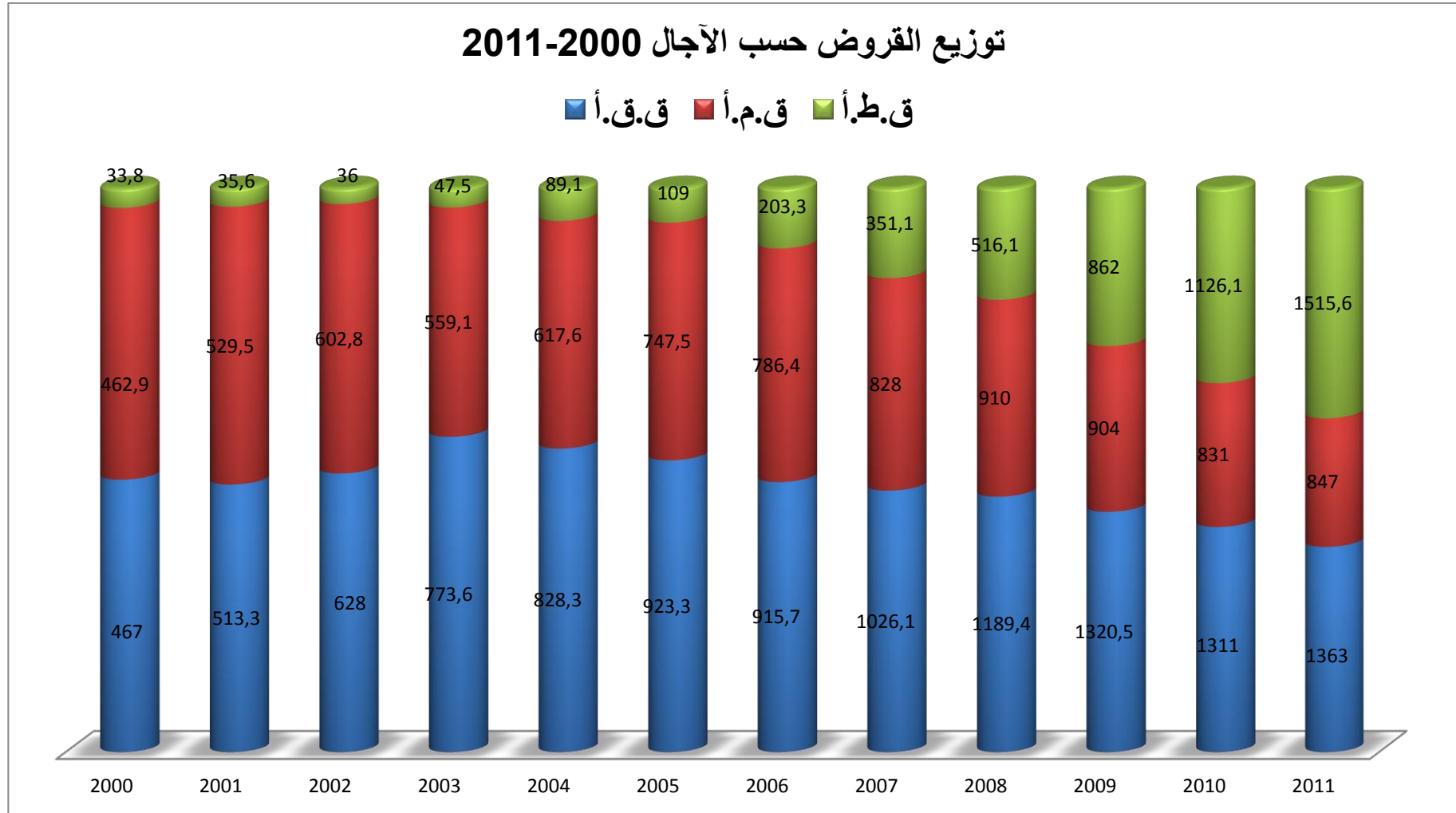
الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

الجدول رقم (06): توزيع القروض حسب الآجال 2000-2011.

الوحدة: مليار دج.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القروض ط.أ	33.8	35.6	36	47.5	89.1	109.0	203.3	351.1	516.1	862	1126.1	1515.6
القروض م.أ	462.9	529.5	602.8	559.1	617.6	747.5	786.4	828	910	904	831	847
القروض ق.أ	467	513.3	628	773.6	828.3	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1320.5	1311	1363
المجموع	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2004-2008 و 2011.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

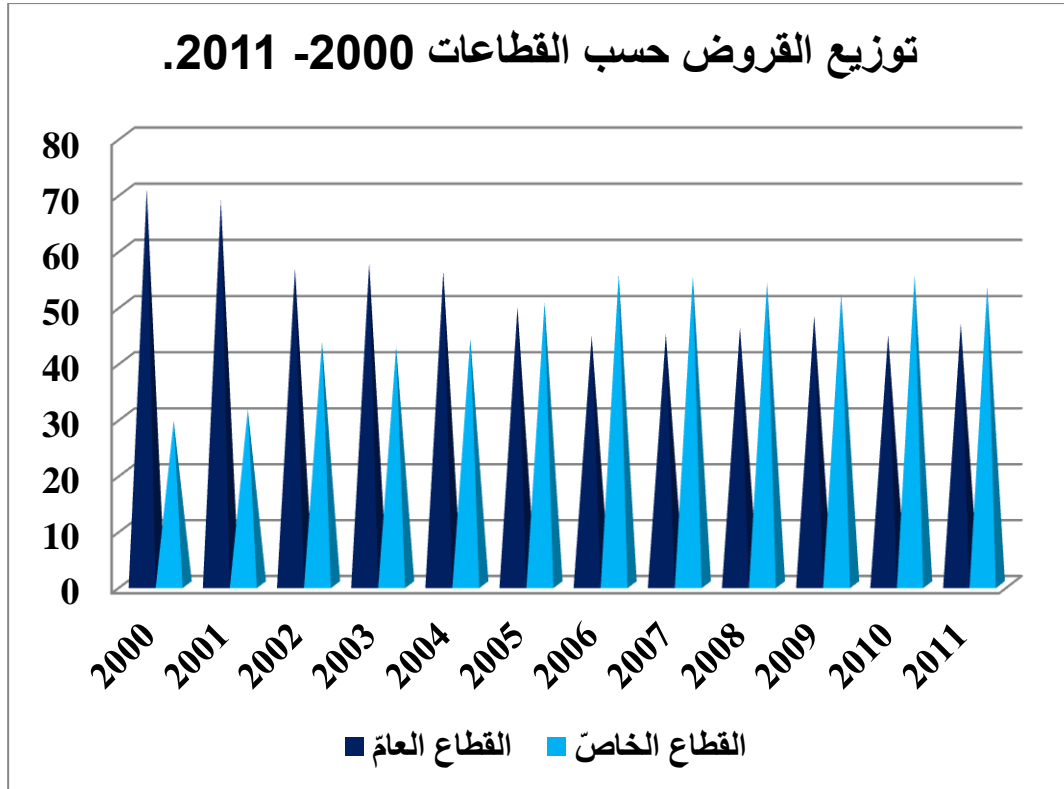
من خلال الجدول أعلاه يظهر الخلل الكبير في الوضعية النقدية، فالقروض المتوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر في الغالب هي قروض استثمارات إنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة 54% من إجمالي القروض، كما أنّ زيادة هذه القروض تمثل القروض الرهنية وأيضا القروض الاستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة)، بمعنى أنّ هناك تمويل بجانب الطلب وليس جانب العرض، من جهة أخرى فإنّ القروض قصيرة الأجل وصلت في بعض السنوات إلى 56% من إجمالي القروض، هذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية في ابتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كلّ قطاعات الاقتصاد وبطريقة منتجة، ولمعرفة علاقة هذه القروض بالجانب الإنتاجي نستعين بالجدول الآتي الذي يوضّح توزيع القروض حسب القطاعات.

الجدول رقم(07): توزيع القروض حسب القطاعات 2000-2011.

الوحدة: مليار دج.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العام	701.8	740.3	715.5	791.4	859.3	882.4
%	70.6	68.6	56.5	57.3	56	49.6
القطاع الخاص	291.7	337.9	551	588.5	675.4	897.3
%	29.4	31.3	43.5	42.6	44	50.4
الإدارة المحلية	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العام	847	988.9	1201.9	1485.1	1460.6	1741.6
%	44.5	44.8	46	48.1	44.7	46.7
القطاع الخاص	1057	1216	1413	1600.6	1806.7	1984.2
%	55.5	55.1	54	51.9	55.3	53.2
الإدارة المحلية	14	0.3	0.3	0.8	0.8	0.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2011-2008-2004



يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة القروض الموجهة للقطاع العام لا تزال تسيطر على إجمالي القروض وهذا رغم التناقص المسجل طيلة الفترة المدروسة، حيث انخفضت هذه النسبة من 70.6% سنة 2000 إلى 44.5% سنة 2006، ثم ارتفعت إلى 48% سنة 2009، وهذا ما يعكس أهمية القطاع العام في الاقتصاد، ويعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث لا تزال نوعية وتعزيز الوساطة المصرفية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات، فالموارد المالية المجمعة لدى الجهاز المصرفي تقريبا تعادل الضعف في أغلب السنوات، ويعبّر ذلك على الإفراط الكبير في السيولة.

ويتضح من كلّ ما سبق أنّ الوضعية النقدية في الجزائر في غاية التعقيد، فبالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرّها قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه، فإنّه لا يمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى ذات علاقة بهذه الأهداف، فظاهرة فائض السيولة الهيكلية الذي ميّز الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2011 ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي، حيث لا يمكن للسياسة النقدية كما هي مقيدة بأهدافها مسايرة هذا

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

الوضع ففائض السيولة في حدّ ذاته مشكلة تتطلّب من السياسة النقدية الاهتمام بها أكثر وإن كان عزل آثار هذا الفائض النقدي التضخم على بقية قطاعات الاقتصاد لن يدوم، لأنّ أسباب هذا الفائض متعلّقة بالخلل الهيكلي للاقتصاد ككلّ، والمتمثل في الاعتماد على قطاع واحد وهو المحروقات، فريع النفط هو السبب الرئيسي في فائض السيولة، فاستمرار هذا الوضع سيزيد من تعقيد مشكلة التضخم، وعدم الانتاج والاعتماد المفرط على الخارج من أهمّ الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، ومنه فإنّه من غير المعقول التعويل على السياسة النقدية، بل مطلوب التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصّة السياسة المالية من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل من التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.

توجد أربع ميكانيزمات تقليدية لانتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الحقيقي وهي: معدل الفائدة، سعر الصرف، القروض المقدمة للاقتصاد وأسعار الأصول المالية (هذه الأخيرة غير موجودة في حالة الجزائر، نظرا لعدم فعالية السوق المالي). وانطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ارتأينا أن يكون نموذج دراستنا كالتالي:

المطلب الأول: نموذج الدراسة:

بعد وصف السياسة النقدية وأدواتها بالجزائر، واستنادا إلى المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها في القسم النظري، سيأخذ نموذجنا لمعادلة النمو الاقتصادي الشكل التالي:

$$Y = f(I, Pop, Hu, tot, Ins, M)$$
$$Y = a_0 + a_1I + a_2POP + a_3HU + a_4Tot + a_5INS + a_6M + \epsilon$$

حيث أن:

Y : حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر يعبر عن النمو الاقتصادي.

I : التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت (حجم الاستثمار INV).

Pop : معدل نمو السكان.

Hu : رأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالمدارس.

Tot : مؤشر التجارة الخارجية.

Ins : مؤشر المخاطر القطرية الذي يقيس نوعية البيئة المؤسسية (ICRG).

الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1984-2013.

M : مؤشر السياسة النقدية (عرض النقود، معدل الفائدة، سعر الصرف، القروض المقدمة للقطاع الخاص)

ϵ : يعبر عن حدّ الخطأ الذي يشمل كلاً لمتغيرات التي لم تدمج في النموذج والتي لها تأثير على النمو.

المطلب الثاني: مبررات إدماج المتغيرات السابقة الذكر في النموذج:

➤ حسب Simon Kuznets، بهدف قياس النمو الاقتصادي، يمكن استخدام معيار نمو الدخل القومي أو الناتج الإجمالي الذي ينتجه سكان البلد وبأسعار ثابتة، يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعيار لقياس حالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان، حيث حسب Gustav Rains يمثل هذا المتوسط المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فبدون شك، هذا يدل على وجود علامة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله.

➤ مبدأ Malthus للنمو السكاني، والذي يرى بأنه ما لم يتعرض السكان للأمراض، المجاعات أو الحروب، فإن عددهم يميل إلى التوسع بمعدل أسّي ويؤكد بأن نمو السكان يجبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة عدد السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأنّ الزيادة في دخل الفرد تؤدي إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.¹

➤ حسب Singer، الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فإنّ التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي، والذي بدوره يحدّد تقدّم البلد.

➤ حسب Ricardo فإنه يمكن التخفيف من حدّة الركوض الاقتصادي من خلال اللجوء إلى التجارة الخارجية، التي توفر فرص استثمارية جديدة، والتي يمكن أن تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي نظرا لأنها قد تؤدي إلى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة للبلاد إذ أنّها تعتبر وسيلة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

¹ -مدحت محمود القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2007، ص60.

➤ يؤكّد Robinson and Acemoglu (2012) بأن: " البلدان تختلف

من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسسا R المختلفة ، و القواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد، والحوافز التي تحرك و تدفع الناس .هذه جميعا هي في النهاية من نتاج السياسة."

➤ وأبرزت دراسة Rodrick and al (2004) أيضا: أنّ هناك تأثيرات قوية

للمؤسسات على التنمية الاقتصادية، باستخدام نموذج انحدار عبر البلدان مع مستوى دخل الفرد كمتغير تابع. وبعد التحكم في متغيرات المؤسسات، الانفتاح التجاري، الجغرافيا، ووجدت الدراسة أنّ المؤسسات هو المتغير الوحيد المعنوي إحصائيا مع الدخل.

➤ تعتبر دراسة Schumpeter (1911) من أوائل الدراسات التي تناولت

العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي طرحها في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" "The theory of development economic"، وكانت فكرته الأساسية هو أنّ الائتمان يخدم التطور والإنشاء الصناعي وأنّه شرط أساسي لتطوير الابتكار والإبداع، في مجال الاستثمار، وبالتالي فهو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد أكد Schumpeter على أنّ البنوك من خلال توفيرها للمستثمرين الأموال اللازمة لمشاريعهم الاستثمارية، فإنّه سيكون لها دورا محفزا للنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: المصادر البيانات:

ونعتمد في بيانات دراستنا التطبيقية على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية

الدولية مثل:

- البنك العالمي (WDI).
- وصندوق النقد الدولي (IFS).
- وأيضا بعض الهيئات الخاصة الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء.
- وزارة المالية.
- والبنك المركزي الجزائري.

I. فترة الدراسة:

ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1984-2013)، إذ سيتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على طبيعة تأثير السياسة النقدية على النمو بالاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: تطبيق النموذج القياسي للدراسة.

كما ذكرنا سابقا سيأخذ نموذجنا لمعادلة النمو الاقتصادي الشكل التالي:

$$Y = a_0 + a_1I + a_2POP + a_3HU + a_4Tot + a_5INS + a_6M + \varepsilon) \dots(01)$$

وسنقوم بتقدير الانحدار المتعدد في المعادلة (01) باستعمال طريقة المربعات الصغرى، وفي كل مرة سندرج أداة واحدة من أدوات السياسة النقدية (عرض النقود M2، معدل الفائدة discount، سعر الصرف reer، القروض المقدمة للاقتصاد crédit)، ونرى كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر.

ولقد أسفرت النتائج على ما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(08): نتائج المتحصّل عليها من برنامج Eviews .

	(1)	(2)	(3)	(4)
Variable	M2	Disc	Crédit	Reer
C	1595.24 (2.76)**	951.07 (1.77)***	1294.66 (1.93)***	-315.36 (-0.42)
INV	2.13 (0.98)	2.73 (1.35)	4.94 (1.95)***	2.04 (0.83)
POP	-151.94 (-2.89)*	27.04 (0.56)	-157.20 (-2.39)**	-121.17 (-2.05)***
HU	1.51 (0.30)	10.83 (2.24)**	8.44 (1.41)	19.91 (2.96)*
Trade	2.90 (5.62)*	1.63 (3.15)*	2.81 (4.66)*	1.77 (2.84)*
INS	8.68 (3.02)*	11.25 (4.48)*	7.42 (2.04)***	14.92 (0.13)*
M2	8.39 (5.42)*	/	/	/
Disc	/	-23.74 (-6.10)*	/	/
Crédit	/	/	6.21 (3.93)*	/
reer	/	/	/	1.43 (4.35)*
R ²	0.965	0.969	0.952	0.956

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

القيمة بين قوسين تمثل: (t^{cal}).

* : معنوية 1%

** : معنوية 5%

*** : معنوية 10%

I. اختبار نتائج التقدير وتحليلها:

بالإضافة إلى إجراء اختبارات ستودنت « Student »، يمكننا اختبار معنوية المعالم بشكل آخر وذلك بمقارنة بين مستوى المعنوية المعتمد عليها في الدراسة (1%، 5%، 10%) و « Prob » الموجودة في جدول مخرجات برنامج « Eviews ».

1. اختبار المعنوية الكلية للنموذج وتفسير النتائج:

نستخدم اختبار المعنوية لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة، والمتمثلة في (INV، CREDIT، REER، DISC، M2، INS، TRADE، Hu، POP) في المتغير التابع Y في النموذج قيد الدراسة، وذلك بالاعتماد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة توفيق هذا النموذج.

➤ معامل التحديد R^2 : كما هو ملاحظ من خلال الجدول أعلاه، جميع قيم

R^2 تتراوح ما بين (0.95، 0.96)، وذلك يعني أنّ المتغيرات المفسرة تفسّر حوالي 96% و 95% من المتغير التابع في هذا النموذج، وتعتبر نسبة جيدة تدلّ على أنّ هناك ارتباط قويّ بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وأنّ النموذج جيّد ومقبول إحصائياً.

➤ إحصائية فيشر: ويستخدم هذا المعيار لدراسة معنوية كلّ المعلمات في آنٍ

واحد حيث تستخدم الإحصائية فرضية العدم والفرضية البديلة كالاتي:

$$H_0 : a_0 = a_1 = a_2 = a_3 = \dots = a_7 = 0.$$

$$H_1 : a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq \dots \neq a_7 \neq 0.$$

ونلاحظ من خلال النتائج المتحصّل عليها من مخرجات البرنامج أنّ:
 $Prob(F-stat)=0.0000$ في جميع النّماذج، وذلك يعني أنّ احتمال عدم قدرة النّموذج على تفسير مؤشّر النمو الاقتصادي في الجزائر هو 0، إذن سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أنّ هناك على الأقلّ متغير واحد لا يساوي 0، وبالتالي فإنّ النّموذج ككلّ له دلالة إحصائية معنوية، وعليه فإنّ النّموذج المقدّر قادر على تفسير المتغير التابع خلال الفترة محلّ الدّراسة.

➤ اختبار ديربين واتسن: إنّ قيمة DW-stat تساوي بالتقريب 1.98

في جميع النّماذج، ممّا يدلّ على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وهذا ما يزيد من مقدرة النّموذج على تفسير العلاقة الاقتصادية بين معدّل النمو الاقتصادي والمتغيّرات المدرجة في النّموذج.

➤ ونلاحظ من كلّ ما سبق أنّ معامل التحديد وقيمة إحصائية فيشر مرتفعين في جميع النّماذج.

➤ ونلاحظ بأنّ الحدّ الثابت ذو دلالة إحصائية معنوية في جميع النّماذج المقدّرة باستثناء النموذج الثالث (03) بدليل أنّ احتمال الخطأ عنده هو 0.67 أكبر من مستوى المعنوية 10%.

➤ أمّا بالنسبة لمتغيّر INV (حجم الاستثمار) فنجد بأنّ هذا الأخير له دلالة معنوية إحصائية في التّاتج المحليّ الحقيقي قي نموذج واحد، ألا وهو (04) عند مستوى معنوية 10%، أمّا في النّماذج الأخرى ليس له دلالة إحصائية. ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا لرداءة البيئة الاقتصادية المحفّزة للاستثمار (الفساد، البيروقراطية، قاعدة 49/51).

➤ بالنسبة للمتغير POP فهو ذو دلالة إحصائية معنوية باستثناء النموذج الثاني (02) الذي نجد فيه احتمال الخطأ أكبر من مستوى المعنوية 10%. كما نلاحظ أنّ لديه علاقة عكسية مع مؤشر النمو الاقتصادي في جميع النماذج، ممّا يعني أنّ النمو السكاني يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يتفق مع نظرية Malthus.

➤ بالنسبة لـ HU ليس له دلالة معنوية إحصائية في النموذجين الأول والثالث (01،03) بدليل أنّ احتمال الخطأ كبير عند مستوى المعنوية 10% في هذه النماذج، إلا أنّ النتائج أظهرت في النموذجين (02،04) أنّ له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% و5%. وبالتالي فإنّ رأس المال البشري يؤثّر إيجابياً في النمو الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك بأنّ تحسّن المستوى التعليمي لجميع أطواره يساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر.

➤ بالنسبة لـ TRADE فنجد أنّ له دلالة معنوية إحصائية في كلّ النماذج عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أنّ له قدرة تفسيرية في النماذج، كما نلاحظ أنّ لديه علاقة طردية مع المتغير التابع في جميع النماذج، إذ أنّ الانفتاح التجاري كان له تأثير موجب على النمو في الجزائر.

➤ بالنسبة للمتغير INS: فنلاحظ أنّ لنوعية البيئة المؤسّساتية بالجزائر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، فكما هو ملاحظ، أنّ هذا المتغير له دلالة إحصائية عند مستويات معنوية 1% و10%، وله علاقة طردية مع المتغير التابع في جميع النماذج، وذلك راجع لأنّ الجزائر باستثناء العشرية السوداء عرفت استقراراً سياسياً وأمنياً، كما عرفت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسناً ملحوظاً.

➤ بالنسبة للمتغير المستقل M2: فله دلالة إحصائية معنوية عند مستوى معنوية 1% النموذج الأول (01) كما أنّ تأثيره إيجابي، وذلك يعني أنّ مؤشر السياسة النقدية المعبر عنها بعرض النقود، لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

➤ بالنسبة للمتغير المستقل Discount: فله دلالة إحصائية معنوية عند مستوى معنوية 1% في النموذج الثاني (02) كما أنّ تأثيره سلبي، وذلك يعني أنّ مؤشر السياسة النقدية المعبر عنها بمعدّل الخصم، له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

➤ بالنسبة للمتغير المستقل CREDIT: فله دلالة إحصائية معنوية عند مستوى معنوية 1% النموذج الثالث (03) كما أنّ تأثيره إيجابي، وذلك يعني أنّ مؤشر السياسة النقدية المعبر عنها بالقروض المقدمة للقطاع الخاص، لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

➤ بالنسبة للمتغير المستقل reer: فله دلالة إحصائية معنوية عند مستوى معنوية 1% في النموذج الرابع (04) كما أنّ تأثيره إيجابي، وذلك يعني أنّ مؤشر السياسة النقدية المعبر عنها بسعر الصرف، لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

نتيجة الدراسة:

تمّ في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية للتعرف على مدى تأثير السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1984-2013، ولقد أظهرت نتائج التقدير أنّ معاملات السياسة النقدية المعبر عنها بمجموعة الأدوات المتمثلة في عرض النقود، معدّل الخصم، سعر الصرف، القروض المقدّمة للاقتصاد، كلها ذات دلالة إحصائية، أي أنّها تؤثر في النمو الاقتصادي وتؤثر إيجابياً، باستثناء معدّل الخصم الذي أظهرت نتائج الاختبار أنّ له تأثير سلبي، وهذا راجع إلى أنّ معدّلات الفائدة مازالت مرتفعة في الجزائر، لا تشجّع على الاستثمار، وبالتالي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

الخطمة العامّة

تعتبر السياسة النقدية كإحدى مكونات السياسة الاقتصادية، حيث تتعرض تأثيراتها السياسية لما توفره من سيولة لأزمة للاقتصاد بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التحكم في معدلات التضخم و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف.

تستعمل أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافها، حيث تتكون من أدوات مباشرة، والتي تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كمّا ونوعاً، وأدوات غير مباشرة تعتمد على استخدام السوق للتعديل النقدي لهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساساً بالمجموعات النقدية.

وتعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وقد تناولنا عدة مدارس تتمثل في المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، المدرسة الكلاسيكية الجديدة. فالمدرسة الكلاسيكية تمحورت فكرتها حول المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار أمّا الفكر الكينزي فقد اعتبر أن الاستقرار النقدي والاقتصادي يكون بتوازن السوق النقدي مع السوق السلعي.

أما بالنسبة للنظريات النقدية المعاصرة فهي تجمع بين أهداف الفكر الكلاسيكي وأهداف الفكر الكينزي، وأن الاستقرار النقدي يكون بتعادل العرض الكلي والطلب الكلي.

ولقد تطرقنا إلى النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي تسعى إلى تحقيقها، فتناولنا مجمل القضايا المتعلقة به حيث بدأنا بتوضيح ماهية النمو الاقتصادي الذي رأينا أنه يتمثل في الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي، وكذلك تطرقنا إلى الأسس النظرية الخاصة بالنمو، حيث نلاحظ أن هذا الموضوع تناولته مدارس عديدة وكل مدرسة لها وجهة نظر خاصة بها، ومختلفة عن الأخرى لنصل في الأخير إلى العوامل المؤثرة فيه و المعوقات التي يمكن أن تقف حاجزا أمام تحقيق النمو الاقتصادي.

أما عن مسار السياسة النقدية في الجزائر فتمثلت في وضعيتها خلال الاقتصاد الاشتراكي حيث كانت تتخذ القرارات مركزيا، ولم تكن للسياسة النقدية أية فاعلية إلى غاية ثمانينيات القرن العشرين، وبداية دخول الجزائر في اقتصاد السوق ولجئها للاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى صدور قانون 90-10 الذي وضع الإطار القانوني لمسار السياسة النقدية.

وللتعرف على مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي قمنا بدراسة قياسية وذلك خلال الفترة 1984-2013،

نتائج الدراسة:

توصّلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- ✓ السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وذلك بالتنسيق إلى أبعد الحدود بين العرض النقدي، واحتياطات الأعوان الاقتصاديين.
- ✓ الحكومة تستخدم سياسة نقدية للتأثير على النمو الاقتصادي.
- ✓ هناك عدة عناصر تؤثر على النمو الاقتصادي.
- ✓ ولقد أظهرت نتائج التقدير أنّ معاملات السياسة النقدية المعبر عنها بمجموعة الأدوات المتمثلة في عرض النقود، معدّل الخصم، سعر الصرف، القروض المقدّمة للاقتصاد تأثر في النمو الاقتصادي وتأثير إيجابي.
- ✓ معدّل الخصم له تأثير سلبي، وهذا راجع إلى أنّ معدّلات الفائدة مازالت مرتفعة في الجزائر، لا تشجّع على الاستثمار، وبالتالي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذه الدراسة يقضي تقديم جملة

من الاقتراحات والتوصيات المتمثلة فيما يلي:

- ✓ السعي لإتباع سياسة نقدية أكثر فعالية مع ما يمليه الوضع الاقتصادي السائد وذلك من سلطة نقدية أكثر صرامة تتمتع بالاستقلالية والشفافية والدقة وفي اتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك قادر على توفير القنوات المناسبة لأدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

✓ تشجيع الاستثمار من خلال تحديد معدلات فائدة محفزة.

آفاق الدراسة:

تستدعي أهمية الموضوع الإلمام بمختلف جوانبه، وإدراكنا منا صعوبة تحقيق هذا الهدف، فإننا نعلم أن هناك جوانب لم نتعرض إليها أو لم نعطيها حقها لأسباب لا يسعنا المجال لذكرها هذه النقائص يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال نذكر منها:

✓ دراسة أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر.

✓ دراسة أثر التّقدّم التكنولوجي والتجديدات التقنية على النمو الاقتصادي.

✓ دراسة أثر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي

في الجزائر.

وفي نهاية بحثنا هذا نقول أنّ المجال لازال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع،

واستكمالنا له لا يعني أننا استوفينا حقه.



I. قائمة المراجع باللغة العربية.

الكُتب:

1. احمد أبو الفتوح علي، نظرية النقود والأسواق المالية، مؤسّسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
2. أحمد عبد الفتوح، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع، مصر، 2001.
3. أشرف أحمد العدلي، "الاقتصاد الكلي"، ط1، مؤسّسة رؤية للطباعة والنشر، 2006.
4. أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر، 1994.
5. باري سجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح وعبد الرحمن-عبد المجيد، دار المريخ، للنشر المملكة العربية السعودية، 1970.
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
7. توماس ماير وآخرون، النقود و البنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004.
8. جون مينارد كينز، النظرية العامّة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار موفم للنشر، الجزائر، 1991.
9. الحبيب فايز إبراهيم، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.
10. حدّاد أكرم، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
11. دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987.
12. زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
13. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

14. صالح مفتاح، التّقود والسياسة النقديّة، دار الفجر للنشر والتّوزيع، مصر، 2005.
15. ضياء مجيد الموسوي، الإصلاّح النقدي، ط1، دار الفكر، الجزائر، 1993.
16. عبّاس كاظم الدّعمي، السياسات النقديّة والماليّة وأداء سوق الأوراق الماليّة، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمّان، ط1، 2010.
17. عبد أحمد جامع، النظرية الاقتصاديّة، مرجع سبق ذكره.
18. عبد الحميد القاضي، السّياسة النقديّة والائتمانيّة كأداة للتنمية الاقتصاديّة، مصر المعاصرة، 1974.
19. عبد المجيد قدرّي، المدخل إلى السياسات الاقتصاديّة الكليّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2003.
20. عبد المجيد قدرّي، المدخل إلى السياسات الاقتصاديّة الكليّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2006.
21. عبد المطّلب عبد الحميد، اقتصاديات التّقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدّار الجامعيّة، الإسكندرية، 2007.
22. عبد المطّلب عبد الحميد، السياسات النقديّة الاقتصاديّة الكليّة، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998.
23. عبد المطّلب عبد الحميد، السّياسة النقديّة واستقلاليّة البنك المركزي، الدّار الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013.
24. عبد المنعم السيّد علي، نزار سعد الدّين العيسي، التّقود والمصارف والأسواق الماليّة، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمّان، 2004.
25. عبد التّعيم محمّد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات التّقود والصّيرفة والتّجارة الدّوليّة، الدّار الجامعيّة، مصر.
26. عقيل جاسم عبد الله، التّقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994.
27. علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الثقافة العربيّة 1998.
28. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، التّقود والبنوك، دار الحكمة، الموصل، 1990.
29. غازي حسين عناية، التّضخم المالي، ط2، دار الشهاب، الجزائر، 1986.

30. غالب عوض الرفاعي ، عبد الحفيظ بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
31. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي - توزيع المداخليل النقود والائتمان، دار الحدائثة، بيروت، 1987.
32. لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
33. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ط 4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005.
34. مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي : نظرية و السياسات ، دار المريخ للنشر، 1988.
35. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
36. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
37. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
38. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية، 2000.
39. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000.
40. محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
41. محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود و البنوك ،مكتبة القاهرة الحديثة ،القاهرة 1972.
42. مدحت محمود القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
43. مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1996.
44. النبي حسن يوسف ،عبد الحميد هاشم ،الاقتصاديات المعاصرة ،مكتبة عين شمس ،القاهرة 1977.
45. نبيل سدره محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986.

46. وسام ملاك، التقود والسياسة النقدية الداخليّة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنّشر، لبنان، 2000.

47. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

48. شبيبي عبد الرحيم (2008)،

➤ الأطروحات والمذكرات.

49. بلوافي محمّد، "أثر السياسة النقدية والمالية على التّموا الاقتصادي-حالة الجزائر 1970_2011"، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد_تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

50. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2005-2006.

51. عبّاس كاظم جاسم، تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2005.

52. كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدّخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية وقياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2012-2013.

53. إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر(2009-2000)", مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

54. بنّابي فتيحة، السياسة النقدية والتّموا الاقتصادي-دراسة نظرية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

55. سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 94.

➤ المداخلات والمقالات العلمية.

56. حاتم جورج حاتم، "الإطار النظري للسياسة النقدية: المفاهيم، والأدوات، وآلية الانتقال"، العدد 11، أبريل 2015.

57. راتول محمد، "توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي"، {مداخلة} مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس في 26 و 27 مارس 2002، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23

58. سعيد عقبة، الجمعية الثقافية، ورقلة، الجزائر، منتدى التعليم العالي: علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية، Said,okba man9.com/t944-topic

59. عبد الحق بوعتروس، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس (05) جوان 2009، الجزائر،

60. عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية و الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مصر المعاصرة، العدد 355 يناير 1974.

61. كريم جودي، السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 4-9/ماي 1996، أبو ظبي.

62. محمد زكي شافعي، النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49 لجنة التخطيط القومي، القاهرة 1957.

➤ التقارير والمنشورات.

63. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005.

64. تقرير بنك الجزائر، 2004

65. تقرير بنك الجزائر، 2008

66. تقرير بنك الجزائر، 2011

67. تقرير بنك الجزائر، 2012

68. تقرير بنك الجزائر، 2013

69. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي / الديوان الوطني للإحصائيات.

70. معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2005.

71. معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2009.

II. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

➤ الكتب

72. Ammour Benhalima, Monnaie et régulation monétaire, référence à l'Algérie, Edition Dahleb, 1997.

73. david Romer, « Macroéconomie approfondie », Traduit par Fabrice Mazerolle ,Paris, Ediscience international,1997.

74. Frédéric Mishkin monnaie ,banque marchés financiers, 7^{eme} édition, Person édition, France,2004.

75. Hary D Hatchinson .Income 'Employment And Economic Growth ,Hall,Inc 1984.

76. jacques-Henri David, Philippe Jaffré, la monnaie et la politique monétaire, 3^{eme} édition economica, Paris,1990.

77. Jean Pierre Pattat, Monnaie, institutions financières et politique monétaires, 5^{eme} édition, Economica, Paris, 1993.

78. Jean-pierre patat ,monnaie institutions financières et politique monétaire, 4^{eme} Edition Economica, France, 1987.

79. Marc Montoussé, économie monétaire et financière, édition bréal, 2000.

80. Michelle de mourgues, la monnaie, systeme financière et théorie monétaire, 2^{eme} édition Dalloz, 1984.

81. Michelle demourgues, La Monnaie-Système Financière et Théorie Monétaire, 3^{eme} édition, Economica, Paris, 1993.

82. Rober J. Barro, XAVIER Sala-I-Martin. « La croissance économique » Ed. science international, Paris, 1996.

المقالات والمنشورات العلمية. ➤

83. Barro R, Lee J. W., « International comparisons of educational attainment » , Journal of Monetary Economics , 32.

84. Barro R. J., « Economic growth in cross-section of countries » , Quarterly Journal of Economics , 106, 407-443, 1991.

85. Benissad, M. E., Algérie: restructuration et réformes économiques (1979-1993), OPU, Alger, 1994.

86. Bulletin Statistique de La Banque D'Algérie, statistique Monétaires 1964-2011, Juin 2012.

87. Debraj Ray , « Development economics » New Jersey , Princeton University Press, 1998.

88. Demetriades P, Hussein K, « DOES Financial development cause economic growth ? Time-series evidence from 16 countries » , Journal of Development Economics ; 51, 387, 1996.

89. Fisher S « The role of macroeconomic factors in growth » Journal of Monetary Economics 32 , 1993.

90. Franel J, Roer D, « Does trade cause growth » , American Economic Review , 89, 1999.

91. Joint Economic Committee Congress of the United States, « Staff report on employment, growth, and price level » Washington, 1960.

92. Joint Economic Committee, Congress of the United States, « Staff report on employment, growth, and price level » Washington, 1960.

93. Monetary Policy Committee of the Bank of England, « The Transmission mechanism of Monetary Policy. 2011.

94. Murat Yildizoglu, « Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002) » octobre 2003.

95. Murphy, Robert G.. « Asset Prices and Interest Rates: Notes to the Instructor.

96. Robinson, Joan. Aspects of Development and Underdevelopment, Cambridge University Press, Cambridge 1979.

97. Srel M, « Nonlinear effects of inflation on economic growth » IMF Staff Paper , 43, 1996.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): سلسلة البيانات السنوية للاقتصاد الجزائري (1984-2013)

	Gross domestic product per capita (constant 2005 US \$)	Gross fixed capital formation (% of GDP)	Population growth rate (%)	School enrollment, primary (gross)	Trade (% of GDP)	ICRG	M2 (% of GDP)	Discount rate	Real effective exchange rate	credit to private sector (% of GDP)
	Rprcpt	I	pop	Hu	open	Inst	M2	i	reer	Credit
1970	1953,708	29,65518	2,827186	74,01553	51,2254		54,45302	2,750		27,0411823
1971	1684,834	-1,06384	2,779413	78,15116	46,1063		55,82871	2,750		33,6375512
1972	2088,665	16,66667	2,749167	82,82417	46,17643		59,82816	2,750		46,5722283
1973	2109,681	18,43318	2,741109	86,59362	57,09343		59,012	2,750		48,1584509
1974	2206,009	20,23347	2,762508	88,70625	74,23882		46,66181	2,750		41,3999118
1975	2253,239	21,68285	2,803813	91,7003	76,65454		54,92436	2,750		49,420204
1976	2373,858	17,55319	2,838819	93,65257	70,17326		59,07017	2,750		53,1000237
1977	2428,073	12,66968	2,866836	94,70359	72,32688		59,73695	2,750		49,5191928
1978	2575,788	19,47791	2,908898	94,43433	65,70457		64,51768	2,750		53,5018833
1979	2687,473	-7,89916	2,966862	94,32925	64,01405		62,20995	2,750		51,7256944
1980	2627,903	0,182481	3,029024	93,2467	64,67692		57,56246	2,750	312.75	48,3021533
1981	2624,502	3,200006	3,08539	92,12745	65,46499		57,02926	2,750	346.64	52,3960288
1982	2706,692	2,799997	3,119917	90,92422	59,92293		66,421	2,750	362.77	62,0000022
1983	2765,153	5,1	3,122382	90,50643	53,74412		70,99957	2,750	380.49	64,9238341
1984	2831,234	3,599999	3,087146	89,63087	53,17638	58,91667	72,7642	2,750	414.63	66,3721965
1985	2848,551	2,3	3,023418	88,58767	50,32612	62,16667	76,84861	2,750	446.58	68,701335
1986	2776,838	-6,3	2,948956	89,76798	36,02671	61	75,79833	5,000	412.41	69,2841376
1987	2679,396	-16,5	2,869684	91,2601	32,68458	59,75	79,6713	5,000	364.82	67,5069512
1988	2579,942	-5,2	2,77739	91,49606	38,11159	64	83,82403	5,000	301.35	68,1230301
1989	2622,419	4,699999	2,672934	92,0762	47,15332	59,16667	72,79636	7,000	258.24	63,1741073
1990	2576,611	-1,7	2,559032	93,91361	48,38071	60,41667	61,77114	10,500	218.41	56,1432167
1991	2484,153	-14,7	2,44706	95,92701	52,71759	55,83333	49,11131	11,500	130.33	46,2891665
1992	2470,566	2,100001	2,332447	96,22516	49,18908	46,25	51,94199	11,500	133.74	7,25090618
1993	2366,016	-3,20001	2,201618	96,8521	44,92281	48,5	50,10146	11,500	160.57	6,61415096
1994	2297,1	0,500003	2,051928	96,88147	48,58444	50,08333	45,31867	21,000	138.63	6,48669122
1995	2339,656	2,999998	1,893962	98,05445	55,19101	44,83333	37,16945	14	116.18	5,19798042
1996	2393,552	3,5	1,740691	99,23462	53,70515	49,16667	33,00584	13,000	118.50	5,36381321
1997	2381,352	0,800001	1,605031	100,4478	52,24391	47,66667	36,08143	11,000	127.90	3,9046113
1998	2465,745	3,299998	1,491654	102,3786	45,09445	42,75	42,37682	9,500	134.16	4,55241107
1999	2509,111	2,700002	1,406396	104,9053	50,49279	41,41667	42,20768	8,500	124.02	5,36983496
2000	2530,012	2,400006	1,346608	103,9017	62,52959	44,25	37,82985	6,000	117.93	5,94907246
2001	2612,638	2,499993	1,295657	105,1564	58,70616	45,125	54,3311	6,000	121.83	7,97752149
2002	2724,443	7,600004	1,258471	106,033	61,13417	46,41667	60,30347	5,500	113.10	12,1652743
2003	2884,135	5,099999	1,256512	107,0487	62,12477	45,08333	60,3414	4,500	101.83	11,1908602
2004	2969,439	8,099997	1,295296	107,7447	65,70143	53,70833	56,69068	4,000	102.20	10,9728186
2005	3102,037	7,900003	1,363905	108,2872	71,2786	63,20833	50,17716	4,000	97.80	11,8470372
2006	3109,769	7,2	1,436793	109,6284	70,73001	63,29167	53,33354	4,000	97.62	12,09702
2007	3167,389	9,8	1,507552	109,3121	71,93813	62,41667	60,04505	4,000	96.39	12,9687547
2008	3179,777	9,8	1,58991	112,4307	76,68452	61,70833	58,82245	4,000	100.64	12,7768825
2009	3176,745	29,67518	1,682726	115,4546	71,32433	60,66667	67,40396	4	99.52	16,2451029
2010	3233,177	7	1,776047	116,7469	69,86666	60,95833	62,92157	4,000	100.00	15,1907752
2011	3262,064	2,9	1,872061	118,2674	67,39205	56,79167	60,97365	4,000	99.43	13,6982036
2012	3304,702	7,2	1,948089	119,7517	65,34691	55,625	59,63559	4,000	104.80	14,0095663
2013	3330,802	8,6	1,974814	118,7495	63,62644	55,91667	62,84749	4,000	103.26	16,4879219
2014	3390,933	6,4	1,940399		62,51051		70,92947	4,000	105.40	18,3527012

الملحق رقم (02): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة كمية النّقد M2
(النموذج رقم 01)

Dependent
Variable:
RGDPPRCPT
Method: Least
Squares
Date: 05/14/16
Time: 19:20
Sample (adjusted):
1984 2013
Included
observations: 30
afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1595.242	577.4519	2.762554	0.0111
INV	2.134658	2.175075	0.981418	0.3366
POPGROWTH	-151.9415	54.13865	-2.806525	0.0100
HU	1.518649	5.046868	0.300909	0.7662
TRADE	2.907394	0.516838	5.625345	0.0000
INSTICRG	8.687251	2.869135	3.027830	0.0060
M2	8.390698	1.547210	5.423117	0.0000
R-squared	0.965082	Meandependent var	2773.646	
Adjusted R-squared	0.955973	S.D. dependent var	333.2775	
S.E. of regression	69.93005	Akaike info criterion	11.53383	
Sumsquaredresid	112474.9	Schwarz criterion	11.86078	
Log likelihood	-166.0075	Hannan-Quinn criter.	11.63842	
F-statistic	105.9487	Durbin-Watson stat	1.987545	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (03): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة معدّل الخصم

(النموذج 02)

Discount

Dependent Variable: RGDPARCPT
Method: Least Squares
Date: 05/14/16 Time: 19:22
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	951.0721	537.0641	1.770872	0.0898
INV	2.739845	2.015502	1.359386	0.1872
POPGROWTH	27.04551	47.50917	0.569269	0.5747
HU	10.83266	4.818434	2.248171	0.0344
TRADE	1.635783	0.518187	3.156740	0.0044
INSTICRG	11.25812	2.509417	4.486348	0.0002
DISCOUNT	-23.74580	3.887798	-6.107777	0.0000
R-squared	0.969654	Meandependent var		2773.646
Adjusted R-squared	0.961737	S.D. dependent var		333.2775
S.E. of regression	65.19215	Akaike info criterion		11.39352
Sumsquaredresid	97750.37	Schwarz criterion		11.72046
Log likelihood	-163.9028	Hannan-Quinn criter.		11.49811
F-statistic	122.4855	Durbin-Watson stat		1.985016
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (04): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة سعر الصرف **reer**
(النموذج 03)

Dependent Variable: RGDPPECPT
Method: Least Squares
Date: 05/14/16 Time: 19:23
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-315.3669	734.6696	-0.429264	0.6717
INV	2.043092	2.440153	0.837280	0.4111
POPGROWTH	-121.1700	58.94430	-2.055670	0.0513
HU	19.91547	6.706847	2.969424	0.0069
TRADE	1.772981	0.624205	2.840384	0.0093
INSTICRG	14.92160	2.903068	5.139941	0.0000
REER	1.430862	0.328769	4.352186	0.0002
R-squared	0.956367	Meandependent var		2773.646
Adjusted R-squared	0.944984	S.D. dependent var		333.2775
S.E. of regression	78.17171	Akaike info criterion		11.75666
Sumsquaredresid	140548.8	Schwarz criterion		12.08360
Log likelihood	-169.3498	Hannan-Quinn criter.		11.86125
F-statistic	84.02026	Durbin-Watson stat		1.987671
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (05): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة منح القروض
الممنوحة للقطاع الخاص Credit (النموذج 04)

Dependent Variable: RGDPARCPT
Method: Least Squares
Date: 05/14/16 Time: 19:25
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1294.668	669.9524	1.932477	0.0657
INV	4.949274	2.534159	1.953024	0.0631
POPGROWTH	-157.2035	65.73574	-2.391446	0.0254
HU	8.445441	5.976645	1.413074	0.1710
TRADE	2.810458	0.602934	4.661301	0.0001
INSTICRG	7.424122	3.634604	2.042622	0.0527
CREDIT	6.218482	1.581524	3.931956	0.0007
R-squared	0.952417	Meandependent var		2773.646
Adjusted R-squared	0.940004	S.D. dependent var		333.2775
S.E. of regression	81.63295	Akaike info criterion		11.84331
Sumsquaredresid	153270.6	Schwarz criterion		12.17025
Log likelihood	-170.6496	Hannan-Quinn criter.		11.94790
F-statistic	76.72821	Durbin-Watson stat		1.986136
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وتمت دراسة الموضوع من خلال ثلاث فصول، حيث نتناول في الفصل الأول مفهوم السياسة النقدية وأدواتها، وفي الفصل الثاني ماهية النمو الاقتصادي ومحدداته، أما الفصل الثالث، فنتناول فيه أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1984-2013، باستعمال دراسة قياسية، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن للسياسة النقدية الفعالة تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية – قنوات السياسة النقدية – الكتلة النقدية – النمو الاقتصادي.

Résumé:

Cette étude s'intéresse à l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique, et elle comprend trois chapitres. Nous prenons dans le premier chapitre, le concept de la politique monétaire et ses instruments, le second aborde la croissance économique et ses déterminants, et le dernier chapitre comprend une analyse empirique de l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie, durant la période 1984-2013. Les résultats montrent que la politique monétaire efficace a un effet significatif et positif sur la croissance économique.

Mots-clés: La politique monétaire – La transmission monétaire – la masse monétaire – La croissance économique.

Abstract:

This study focuses on the impact of monetary policy on economic growth, and includes three chapters. We take in the first chapter, the concept of monetary policy and its instruments, the second addresses the economic growth and its determinants, and the last chapter includes an empirical analysis of the impact of monetary policy on economic growth in Algeria during the period 1984-2013. The results show that the effective monetary policy has a significant and positive effect on economic growth.

Keys word: Monetary policy – Money supply – Economic growth – Monetary transmission.